المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الإجتماع السياسي و العلاقات الدولية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص الفضاء الإقليمي و السياسة الدولية للجزائر

العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات
فترة التسعينات

إعداد الطالبة:
مريود راشدة

إشراف:
الأستاذ الدكتور محمد ختاوي

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ : ناجي عمارة	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
الأستاذ : محمد ختاوي	أستاذ محاضر (أ)	مقررا و مشرفا
الأستاذ : جنوحات حسين	أستاذ مساعد (أ)	مناقشا
الأستاذ : خيذر محمد كريم	أستاذ مساعد (أ)	مناقشا

جوان 2013

الإهداءات

أهدي عملي لوالدي الكريمين

لأخوتي الأعزاء

لكافة أفراد عائلتي

و لأساتذتي الأفاضل الذين أشرفوا علي طوال مساري الدراسي

ولكافة زملائي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، خاصة طلبة تخصص الفضاء الإقليمي و السياسة الدولية للجزائر

التشكرات

بداية أشكر الله تعالى و أحمده على عونه و توفيقه لي

ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الدكتور " محمد ختاوي" على إشرافه على مذكرتي و على كل المعلومات و النصائح القيمة التي قدمها لي.

أشكر والدتي الكريمة على تشجيعها لي طيلة فترة إعدادي للمذكرة

كما أشكر كافة الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسي طيلة تحضيري لشهادة الماستر على مستوى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

و لا يفوتني أن أشكر السيدة "يوسف خوجة وهيبة" و " بومعزة ليلى" لإشرافهم على تأطيري خلال التربص الذي قمت به على مستوى وزارة الطاقة و المناجم في اطار تحضيري لمذكرتي و إلى كل المسؤولين الذين قابلتهم و أفادوني بالمعلومات و النصائح.

قائمة المختصرات

ALNAFT الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات

ARH سلطة ضبط المحروقات

BP British Petroleum Company

BTU وحدة الحرارة البريطانية (British Termic Unit)

CFP الشركة الفرنسية للبترول

CFP – A الشركة الفرنسية – الجزائرية للبترول

CREPS شركة التنقيب وإستغلال البترول في الصحراء

GNL الغاز الطبيعي المميع

GPL غاز البترول المميع

OPEC منظمة الدول المصدرة للنفط

SN REPAL الشركة الوطنية للبترول بالجزائر

SONATRACH الشركة الوطنية للبحث، نقل، تحويل و تسويق المحروقات (سوناطراك)

TEP طن واحد مكافئ بترول

ملخص

تحاول الدراسة المعنونة ب " العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات فترة التسعينات"، تقديم تحليل لطبيعة العلاقات التي تجمع البلدين في واحد من أهم القطاعات الإقتصادية و الإستراتيجية، خلال فترة زمنية محددة بسنوات التسعينات.

إن هذه الفترة تكتسي أهمية كبيرة حيث عرفت بدايتها نهاية الحرب الباردة و التغيرات التي شهدتها البيئة الدولية وصولا إلى بداية سنوات 2000 و التي عرفت هي الأخرى تحولات خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 و الغزو الأمريكي لكل من أفغانستان (2001) و العراق (2003) و العمل الأمريكي على السيطرة على النفط العراقي و على مراقبة التفاعلات في منطقة بحر قزوين عقب غزو أفغانستان.

تسلط هذه الدراسة الضوء أيضا على محاور الشراكة الجزائرية الأمريكية في قطاع المحروقات في فترة إنفتاح الاقتصاد الجزائري، من خلال التطرق لطبيعة دور و تواجد الشركات الأمريكية خاصة في المجال المنجمي الجزائري و في قطاع المحروقات الجزائري بصفة عامة، إلى جانب ذلك يتم إستعراض موقع الجزائر في سوق المحروقات الأمريكية وصولا لمشاريع الشراكة التي تجمع البلدين على المستوى الدولي.

تحاول الدراسة في الأخير وضع حوصلة و تقييم للعلاقات التي جمعت و تجمع الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في قطاع المحروقات، بهدف الوصول في الأخير إلى نتائج في محاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة.

الكلمات المفتاحية:

الجزائر – الولايات المتحدة الأمريكية – المحروقات – الشراكة – البترول – الغاز الطبيعي – قوانين المحروقات – عقود تقاسم الإنتاج – الصادرات – الشركات البترولية الأمريكية – المجال المنجمي – الشركات المستقلة .

ABSTRACT

Cette étude essaye d'analyser la nature des relations entre l'Algérie et les Etats Unis d'Amérique dans le domaine des hydrocarbures durant les années 90.

Cette période est très importante car elle a connu durant de nombreux changements, suite à la fin de la guerre froide, passant par les attentats du 11 Septembre 2001 et l'invasion de l'Afghanistan (2001) et de l'Irak (2003), qui a vu la

main – mise sur les ressources d'hydrocarbures en Irak (2 éme réserve du pétrole au monde), et le contrôle géostratégique de la région pétrolière de la mer Caspienne suite à l'invasion de l'Afghanistan.

Cette recherche met également la lumière sur les différents volets des relations algéro – américaines dans le domaine des hydrocarbures, on évoquant le rôle et la part des compagnies américaines dans le secteur des hydrocarbures algérien suite à l'ouverture économique de l'Algérie, ainsi que la place de l'Algérie au sein du marché énergétique américain, et les projets de partenariat entre les deux pays au niveau internationale.

Pour conclure, l'étude propose une évaluation des relations algéro – américaine dans le domaine des hydrocarbures.

Mots clefs :

Algérie – Etats Unis d'Amérique – Hydrocarbures – Partenariat – Pétrole – Gaz naturel – Lois sur les hydrocarbures – Contrat de Partage de Production – Exportation – Compagnies pétrolières américaines – Domaine minier – Compagnie indépendantes.

ABSTRACT

This study attempts to analyze the nature of relations between Algeria and the United States of America in the field of hydrocarbons in the 90's.

This period is very important because it has known many changes after the fall of Berlin wall in 1989.

This period has also characterized by the 11 th 2001 attack in New York and Washington as well as the invasion of Afghanistan (2001) and Iraq (2003) in order to control the pipeline routes in the Caspian Sea for the first, and the exploitation of Oil fields for the second.

This research puts a light on different aspects of relations between Algeria and United States of America in the field of hydrocarbons, and discusses the role and share of the American companies in the Algerian oil sector, following the

liberalization of the Algerian economy, also the place of Algeria of U.S energy market and the projects in partnership between the two countries at international level.

Finally, the research proposes an evaluation of the relations between Algeria and Unites States of America outside Algeria.

Key Words :

Algeria - Unites States of America- Hydrocarbons – Partnership – Oil – Natural Gas – Hydrocarbon law – Sharing Production Agreement – Export – American Oil Companies – Mining domain – Independent companies .

عرض الخطة

مقدمة

الفصل الأول: أهم المحطات في تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات

المبحث الأول: المصالح الأمريكية في قطاع المحروقات بالجزائر أثناء الفترة الإستعمارية

المبحث الثاني: موقع الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع المحروقات الجزائري من تاريخ إستقلال الجزائر إلى تاريخ تأميم محروقاتها سنة 1971

المبحث الثالث: المحروقات في العلاقات الجزائرية الأمريكية منذ تأميمها سنة 1971 إلى غاية صدور قانون المحروقات رقم 86 – 14

الفصل الثاني: الإطار العام للعلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات فترة التسعينات

المبحث الأول: السياق السياسي، الأمني و الإقتصادي للعلاقات الجزائرية الأمريكية فترة التسعينات

المبحث الثاني: العامل الطاقوي في العلاقات الجزائرية الأمريكية فترة التسعينات

المبحث الثالث: الإطار التنظيمي و التشريعي المنظم لقطاع المحروقات الجزائري فترة التسعينات

الفصل الثالث: واقع العلاقات الجزائرية الأمريكية في قطاع المحروقات فترة التسعينات

المبحث الأول: محاور العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات

المبحث الثاني: تقييم العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات

الخاتمة

مقدمة

تشكل المحروقات اليوم (البترول و الغاز الطبيعي خاصة) أهم مصادر الطاقة التي إنتشر إستخدامها في شتى المجلات و هذا منذ بداية القرن الماضي على المستوى العالمي، و أصبح تستخدم في أوقات الحرب و السلم.

فقد تحولت هذه المصادر الأحفورية و على رأسها البترول من سلعة تجارية إلى سلعة إستراتيجية و سياسية و رهانا جيوسياسي في ظل تنافس دولي كبير للسيطرة على منابعها .

تعد المحروقات بالنسبة للعديد من الدول جزءا لا يتجزأ من أمنها القومي، و نظرا لوفرة هذه الموارد عند مجموعة من الدول كدول الخليج العربي و افتقار دول أخرى لهذه الموارد كاليابان و مجموعة من الدول الأوروبية، أو نظرا لعدم كفاية موارد بعض الدول لتغطية إستهلاكها من الطاقة كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، قامت علاقات بين مختلف دول العالم حيث منها المنتجة و المصدرة لهذه الموارد و منها المستهلكة و المستوردة لها.

لم تقتصر العلاقات بين هذه الدول على التبادل التجاري لهذه الموارد بل تعداها لنشاط مجموعة من شركاتها على مستواها لإستغلال هذه الموارد خاصة هذا مع سياسات التحرير التي إتبعتها الدول النامية خلال ثمانينات و تسعينيات القرن الماضي.

لا تخرج الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر عن هذا الإطار، حيث تجمعهما في مجال المحروقات علاقات تعود للسنوات الأولى لإستقلال الجزائر أي منذ بداية ستينيات القرن الماضي بالرغم من التناقض الإيديولوجي و السياسي و حتى النموذج الإقتصادي إذ طور البلدان علاقات متينة في هذا المجال.

فالمحروقات تشكل مجالا تلتقي فيه المصالح الجزائرية و الأمريكية ، بالنسبة للجزائر تعمل هذه الأخيرة على تأمين الطلب لمحروقاتها نظرا لكونها بلدا أحادي التصدير فاقتصادها ريعي، للمحروقات فيه الوزن الأهم فهي تشكل حوالي 97 ٪ إلى 98 ٪ من مداخيل الدولة من العملة الصعبة و بالتالي هيكل الصادرات الجزائرية يسيطر عليه المحروقات، كما تشكل أكثر من ثلثي المداخيل الجبائية للدولة و تساهم في ثلث الناتج الداخلي الخام (PIB)، من هنا يبرز الرهان الجزائري في إيجاد أسواق خارجية لتصدير مواردها من جهة و لإجتذاب الشركاء الأجانب للنشاط بالقطاع من جهة أخرى بغية تثمين مواردها، فالجزائر تعتبر المحروقات مسألة مصلحة وطنية.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي تعتبر أن المحروقات عموما و البترول على وجه الخصوص جزء لا يتجزأ من أمنها القومي لذلك تعتبر أن أي انقطاع في التموين تهديد لها ، و هي تستخدم كل الطرق

بهدف تأمينه بما فيها الوسيلة العسكرية، و نظرا لكونها أكبر مستهلك للمحروقات على المستوى العالمي و بهدف خفض تبعيتها لمنطقة الشرق الأوسط التي تعاني من حالة عدم الاستقرار و النزاعات، بالإضافة إلى تطويق القوى المنافسة لها خاصة الصين، تعمل على تنويع مصادر التموين و على التواجد في مناطق مختلفة من العالم و تعد الجزائر من بينها، خاصة أن الولايات المتحدة أعادت النظر في إستراتيجيتها الطاقوية بعد الحرب الباردة .

تحاول المذكرة على هذا الأساس تسليط الضوء عن و البحث في العلاقات التي تجمع الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية في مجال المحروقات، من خلال التطرق لفترة زمنية محددة و هي التسعينات ، على إعتبار أن التواجد الأمريكي في قطاع المحروقات الجزائري يعود للفترة الإستعمارية و بالتالي تاريخ العلاقات طويل لا تحصر بسهولة .

أسباب إختيار الموضوع:

يتطرق موضوع المذكرة لموضوع يعتبر هاما بالنسبة لي و هذا من جوانب مختلفة:

- ✓ فالطاقة عموما و المحروقات خصوصا تشكل حقلا هاما و معاصرا للدراسة هذا من جهة.
- ✓ كثرة المذكرات التي تعالج العلاقات الجزائرية مع دول أوروبية في مجال الطاقة و الغاز الطبيعي خاصة، ما يدفع للبحث في العلاقات التي تجمع الجزائر مع شركاء آخرين خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ أهمية فترة الدراسة أي سنوات التسعينات فهي ترتبط بتحولات على عدة مستويات على المستوى العالمي، و على المستوى الجزائري حيث تبنت هذه الأخيرة نموذجا سياسيا و اقتصاديا يختلف عن سابقه.

أسباب إختيار الموضوع:

يتطرق موضوع المذكرة لموضوع يعتبر هاما بالنسبة لي و هذا من جوانب مختلفة:

- فالطاقة عموما و المحروقات خصوصا تشكل حقلا هاما و معاصرا للدراسة هذا من جهة.
- كثرة المذكرات التي تعالج العلاقات الجزائرية مع دول أوروبية في مجال الطاقة و الغاز الطبيعي خاصة، ما يدفع للبحث في العلاقات التي تجمع الجزائر مع شركاء آخرين خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

- أهمية فترة الدراسة أي سنوات التسعينات فهي ترتبط بتحولات على عدة مستويات على المستوى العالمي، و على المستوى الجزائري حيث تبنت هذه الأخيرة نموذجا سياسيا و اقتصاديا يختلف عن سابقه.

الإشكالية:

من خلال الرهانات الطاقوية الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة و التحولات التي عرفتها الجزائر انطلاقا من هذه الفترة، يكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي مميزات العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات خلال فترة التسعينات ؟

تقتضي هذه الإشكالية وضع مجموعة من **التساؤلات الفرعية** ، حيث يمكن إدراج ما يلي:

ما هي أهم المحطات التاريخية في العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات؟

ما هو السياق العام (، السياسي ، الأمني ، الإقتصادي، التنظيمي و التشريعي) الذي ميز العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات فترة التسعينات؟

ما هي محاور الشراكة الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات و ما هي أبرز الشركات الأمريكية الناشطة بقطاع المحروقات الجزائري؟

ما هو واقع العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات فترة التسعينات؟

الفرضيات المقترحة:

في محاولة لوضع إجابة أولية للإشكالية المقترحة و ما إندرج تحتها من تساؤلات فرعية، تم وضع مجموعة من الفرضيات في محاولة لإختبارها بهدف الخروج بإجابات و نتائج من خلال تأكيد أو دحض ما وضع من فرضيات.

يمكن في هذا الصدد وضع الفرضيات التالية:

- الإهتمام الأمريكي بقطاع المحروقات الجزائري راجع لإستراتيجيتها لفترة ما بعد الحرب الباردة و بداية سنوات 2000 في تأمين مصادر الطاقة من خلال تنويع مصادر التموين.

- أثرت الوضعية الأمنية بالجزائر خلال عقد التسعينات على نشاط الشركات الأمريكية بالمجال المنجمي الجزائري.
- تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مركزا مهيمنا في قطاع المحروقات الجزائري.

الدراسات السابقة

تغلب على الدراسات التي تتناول قطاع المحروقات الجزائري عند التطرق للشق المتعلق بالعلاقات التي تربط الجزائر في هذا المجال مع الشركاء الأجانب، يغلب عند التطرق لها تناول العلاقات التي تجمع الجزائر مع بعض الدول الأوروبية : إيطاليا، إسبانيا و فرنسا خاصة. في حين أن الدراسات التي تتطرق بالشريك الأمريكي فهي أقل فمن خلال ما تحصلت عليه من مراجع هي تتحدث عنها في إطار كلي، هذا لا ينفي وجود دراسات تحدثت عن العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات من أهمها: كتاب الوزير السابق " بلعيد عبد السلام " تحت عنوان :« Le gaz algérien stratégies et enjeux »، الصادر سنة 1990 و الذي تعرض بالتفصيل للإستراتيجية الغازية الجزائرية في مرحلة ما بعد الإستقلال، بالإضافة إلى مقالتين للباحث " Bernard Ravenel " تحت عنوان :

« l'Algérie entre la France et les Etats Unis» الصادرة سنة 1999 و مقالة ثانية بعنوان:

« l'Algérie s'intègre dans l'empire » الصادرة سنة 2003، إلى جانب مجموعة من المقالات و الكتب الهامة.

حدود الدراسة:

تتعلق حدود الدراسة بتحديد المجالين الزمني و المكاني للدراسة، و كما يبرز في العنوان تتطرق للعلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات فترة التسعينات، يتم حصر الحديث عن العلاقات الثنائية بين البلدين دون التطرق للعلاقات المتعددة الأطراف، من حيث الفترة الزمنية فقد حددت و كما يظهر في العنوان بعشرية التسعينات.

أما المجال المكاني للدراسة فنظرا لطبيعة الموضوع المطروح تعد الجزائر بالدرجة الأولى هي المجال المدروس لأن هذه الأخيرة قامت بتحرير قطاع محروقاتها للشراكة الأجنبية بهدف اجتذابها للنشاط

بالمجال المنجمي الجزائري خاصة، كما يشمل الإطار المكاني الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة ثانية على إعتبار أن جزء من الصادرات الجزائرية من المحروقات يستهدف السوق الأمريكية .

يتم الإشارة في الأخير للمشاريع التي تجمع البلدين على المستوى الدولي كمشروع Camisea بالبيرو.

المنهجية المتبعة:

يقتضي موضوع المذكرة تكاملا منهجيا، حيث تم الإعتماد على المناهج و الأدوات التالية:

المنهج التاريخي:

يعتبر المنهج التاريخي واحدا من أنسب المناهج المستعملة لدراسة موضوع المذكرة، و هذا يرجع لكون موضوع الدراسة يتعلق بفترة التسعينات، هذا من جهة، من جهة أخرى التطرق لموضوع العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات يقتضي تناول أهم المحطات التاريخية التي جمعت البلدين في هذا المجال.

المنهج الإحصائي:

يقتضي موضوع المذكرة إستخدام المنهج الإحصائي، حيث تقوم المذكرة على الجانب الإقتصادي بدرجة كبيرة.

يستخدم هذا المنهج خاصة بهدف تحليل مختلف الإحصائيات و الأرقام الواردة في البحث.

أسلوب تحليل المضمون:

يعتبر تحليل المضمون أحد أساليب و أدوات البحث العلمي حيث يستخدم كوسيلة لجمع المعلومات.

يتم إستخدام أسلوب تحليل المضمون في إطار المذكرة لتحليل مختلف الوثائق و المعطيات التي تم التحصل عليها و استخلاص المعلومات منها.

إلى جانب هذه المناهج تم إستخدام **الأدوات التالية**:

- إعتماد المراجع و المصادر المختلفة ذات الصلة بموضوع الدراسة ، على رأسها المراجع القاعدية و المتمثلة في النصوص الرسمية (قوانين – مراسيم – أوامر)، الدراسات التي تتطرق للموضوع محل البحث من كتب، رسائل جامعية، مقالات...
- إعتماد المعطيات و المعلومات الإحصائية و البيانية و التي تعد ضرورية بالنظر لطبيعة موضوع الدراسة.
- التحليل و التعليق على مختلف الأشكال و الجداول الواردة في متن المذكرة .
- إستقاء المعلومات من مختلف المقابلات التي تم إجراءها مع مجموعة من المسؤولين و المهتمين بالموضوع محل الدراسة.

الصعوبات المواجهة:

يواجه الباحث عن إعداد مذكرة أو بحث ما مجموعة من الصعوبات التي قد تختلف حدتها بإختلاف المواضيع المتناولة ، على هذا الأساس فإن التعرض للصعوبات المواجهة في إعداد المذكرة أمر مهم .

تكمن صعوبة موضوع المذكرة في جانب كبير على حساسية الموضوع و بالضبط ، فترة الدراسة أي التسعينات و التي تعد فترة أزمة بالنسبة للجزائر شهدت فيها شبه حصار خارجي .

كذلك برزت صعوبات أخرى متعلقة بالحصول على المعلومات خاصة فيما يتعلق بالإحصائيات و التي قد تختلف أحيانا من مصدر لآخر.

أخيرا قلة المراجع التي تتناول بصفة حصرية العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات خاصة فترة التسعينات.

خطوات البحث:

تمت معالجة موضوع مذكرة العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات فترة التسعينات من خلال تقسيم البحث إلى ثلاث فصول.

الفصل الأول و المعنون ب : " أهم المحطات في تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات "، يتناول هذا الأخير من خلال ثلاث مباحث السياق التاريخي للعلاقات بين البلدين في مجال المحروقات بداية بالمصالح الأمريكية خلال الفترة الإستعمارية إلى طبيعة النشاط الأمريكي في قطاع المحروقات الجزائري قبل و بعد أن تؤمم الجزائر محروقتها سنة 1971.

الفصل الثاني و المعنون ب: " الإطار العام للعلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات فترة التسعينات " ، فقد خصص هذا الفصل المقسم إلى ثلاث مباحث، للحديث عن مختلف الجوانب: الرهانات الطاقوية لفترة ما بعد الحرب الباردة ،السياق الإقتصادي، السياسي، الأمني و التشريعي و التي أحاطت بالعلاقات الجزائرية الأمريكية خلال الفترة محل الدراسة.

الفصل الثالث و المعنون ب : " واقع العلاقات الجزائرية الأمريكية في قطاع المحروقات فترة التسعينات "، خصص هذا الفصل الذي قسم لمبحثين للتطرق لمحاور الشراكة الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات خلال هذه الفترة بالوقوف على طبيعة التواجد الأمريكي بالجزائر و التواجد الجزائري في سوق المحروقات الأمريكي، بالإضافة إلى وضع تقييم لهذه العلاقات.

تنتهي الدراسة بوضع خاتمة يحاول من خلالها الخروج بحوصلة لكل ما ذكر في متن المذكرة، بالإضافة إلى إدراج أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معالجة الموضوع محل الدراسة.

الفصل الأول

أهم المحطات في تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات

يتناول الفصل الأول من المذكرة الإطار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات.

و على هذا الأخير يعد أمرا مهما حيث يمنحنا خلفية أولية عن الموضوع، خاصة في إطار مذكرتي على إعتبار أن التواجد الأمريكي بقطاع المحروقات الجزائري من جهة و الصادرات الجزائرية من المحروقات نحو الولايات المتحدة الأمريكية لا تعود إلى مرحلة التسعينات و سنوات 2000 عندما تبنت الجزائر إقتصاد السوق و الإنفتاح على الإستثمارات الأجنبية، بل ترجع إلى قبل ذلك بكثير فحتى أثناء الفترة الإستعمارية نشطت الشركات الأمريكية بالجزائر هذه الأغيرة عرفت مصائر مختلفة بعد تأميم الجزائر لمحروقاتها.

تواصلت هذه العلاقات حتى أثناء مرحلة تميزت بإختلاف إيديولوجي و سياسي بين البلدين خلال الحرب الباردة، فحتى أثناء قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلين بقيت العلاقات في المجال الإقتصادي و التجاري و خاصة التقني قائمة.

المبحث الأول: المصالح الأمريكية في قطاع المحروقات بالجزائر أثناء الفترة الاستعمارية

عرف على النفط وجوده بالجزائر منذ القدم فمثلا إستغل الفينيقيون " عيون النفط " حوالي 1200 سنة قبل الميلاد، غير أن تاريخ البحث، التنقيب و استغلاله تجاريا إرتبط بالفترة الاستعمارية، حيث كانت أولى المحاولات في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ، إذ عمدت فرنسا آنذاك إلى تطوير سياسة طاقوية وطنية للتحرر من تبعيتها إزاء الشركات البترولية العالمية خاصة الانغلوساكسونية منها و المعروفة بالشقيقات السبع.

سيطرت مجموعة من الشركات البترولية العملاقة و إلى غاية سنوات الستينات - تاريخ تنامي الحركات الوطنية و التحررية و بروز حركات التأميمات - إلى جانب بعض الشركات الكبرى المستقلة، على أغلب الانتاج العالمي للنفط و توزيعه، و هذا من خلال إمتيازات إستغلال الحقول النفطية في مناطق مختلفة من العالم حيث إتفقت هذه الشركات و هي (Exoon) Esoo ، Shellو BP ، التي أتبعتها Mobil، Chevron ، Texaco ، Gulf من خلال إتفاق (Achnacarry) على إنشاء كارتل يتوقف من خلاله تعارض المصالح فيما بينها بإرساء نظام التحصيص - Quotas- لإنتاج البترول على المستوى العالمي كما هدف ذلك العمل على إستقرار الأسعار في مستوى منخفض بهدف رفع الاستهلاك العالمي و بالتالي تعزيز سيطرتها على الانتاج العالمي.[1]

من خلال هذه المعطيات يبرز الرهان الفرنسي آنذاك في إنتاج بترول وطني و نظرا لكون الجزائر مستعمرة فرنسية خلال هذه الفترة شكل ذلك بالنسبة للسلطات الفرنسية فرصة لتنويع مصادر التموين و التحرر من تبعية الزيوت المستوردة، خاصة مع أولى الإكتشافات الهامة بالصحراء الجزائرية.

[1] Philippe Sebille-lopez, Géopolitique du pétrole, Armand Colin, Paris , 2011, P 13.

المطلب الأول : الإستراتيجية الطاقوية الفرنسية و تاريخ إكتشاف النفط الجزائري

أدركت فرنسا أهمية تحقيق إستقلالها الطاقوي إنطلاقا من بداية سنوات 1920، حيث برزت أهمية البترول خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى، لذلك عملت على إنشاء صناعة بترولية وطنية من جهة و على البحث عن مصادر آمنة للتخلص من تبعيتها خاصة إتجاه الشركات البترولية الأمريكية من جهة أخرى [1] هذا الإنشغال تزايد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عندما عرف الإستهلاك الفرنسي للبترول نموا مطردا فبعد أن تضاعف أولا ما بين 1938 و 1951 تضاعف من جديد ما بين 1951 و 1959.[2]

كانت فرنسا في هذه الفترة بحاجة إلى 22000000 طن سنويا من البترول ، ما حتم عليها إنتاج بترول "فرنسي " بهدف تفادي القيود المالية و الاستراتيجية و التي برزت مدى خطورتها بقوة مع أزمة قناة السويس سنة 1956،على إثر تأميم الشركة الفرنسية – البريطانية لقناة السويس في جويلية 1956 و ما أعقبها من عدوان فرنسي – بريطاني – إسرائيلي على مصر (العدوان الثلاثي).[3]

إنطلاقا من هذه الإعتبارات و بهدف تنظيم جهودها لدفع عمليات البحث و التنقيب عن البترول، انشأت فرنسا الشركة الفرنسية للبترولCFP سنة 1924، و هي أول شركة فرنسية تشارك في إنتاج البترول و على نطاق واسع، إلى جانب ذلك تم إنشاء مجموعة من الهيئات العمومية كمركز البحث عن البترول لميدي سنة 1937 Le Centre de recherche du pétrole du Midi ، La régie autonome du pétrole سنة 1939، الشركة الوطنية البترولية أكيتان (SNPA).

هذه الجهود لم تقتصر على الأراضي الفرنسية بل تعدتها إلى مستعمراتها و كون الجزائر إحدى أهمها فقد شجعت عمليات البحث و التنقيب عن البترول بها، حيث تم انشاء الشركة الوطنية للبترول بالجزائر SN REPAL و إنشاء فرع جزائري للشركة الفرنسية للبترول CFP و هو CFP- A (الشركة الجزائرية للبترول) ،وكذا شركة التنقيب وإستغلال البترول في الصحراء CREPS .

---

[1] Salut Samir, « Politique national du pétrole, sociétés nationales et « pétrole franc », Revue historique, 2006/2 n° 638, p 357 .

[2] Ben Achenhou Abd Ellatif, La fabrication de l'Algérie, Alpha-Design, Alger, 2009, P 34.

[3] Ibid.

إنطلقت محاولات البحث عن البترول في الشمال الجزائري منذ سنة 1890 في حوض الشلف حيث بدأت أشغال الاستكشاف بها، و قد أظهر حفر مجموعة من الآبار القليلة العمق وجود مؤشرات نفطية هامة فتم مثلا إكتشاف سنة 1915 بئر تليوانيت بالجنوب الغربي لغيليزان ، غير أن أولى الاكتشافات التجارية كانت سنة 1948 بواد قطريني جنوب سور الغزلان ، كما تم اكتشاف آبار بتبسة (جبل فوا و جبل عنق) سنتي 1954، 1956.

توسعت نشاطات الاستكشاف لتشمل الصحراء الجزائرية مع بداية سنوات 1950 و كان ذلك من طرف الشركة الوطنية للبترول بالجزائر SN REPAL و CFP- A حيث منحت السلطات الاستعمارية التراخيص الاولى للبحث في الصحراء الجزائرية في سنة 1952، انطلاقا من هذا التاريخ شكلت الصحراء الجزائرية أهم منطقة يكتنز باطنها أهم حقول البترول و الغاز بالجزائر فقد توالت الاكتشافات بها كحقل برقة الغازي بعين صالح بحوض أهنات Ahnet سنة 1953، ثم عرفت سنة 1956 أولى الاكتشافات الهامة بالجزائر باكتشاف حقل عجيلة، حقل ايجلي سنة 1954 أما أولى الاكتشافات الكبرى بالصحراء الجزائرية فقد كان حقل حاسي مسعود سنة 1956 و الذي تم اكتشافه من طرفSN REPAL و قد قدرت احتياطاته آنذاك ب 47 مليار برميل ، و قد وصفه أحد المسؤولين الفرنسيين آنذاك حقل "حاسي مسعود" بأنه أحد الحقول السبعة الكبرى في العالم.[1]

توسعت بعدها عمليات الإستكشاف شرقا في حوض اليلزي من طرف شركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء CREPS حيث تم اكتشاف عشرات من الحقول الهامة.

و يبقى أهم حقل غازي أكتشف حتى الآن بالجزائر هو حقل"حاسي الرمل" .

عملا منها على إستغلال البترول المكتشف و تحصيل أكبر قدر ممكن من المصالح ، عملت فرنسا على إنشاء العديد من الأنابيب لتسهيل نقل البترول ، فقد دشن مثلا الوزير الأول الفرنسي آنذاك Michel Débre سنة 1959 ، أنبوب لنقل البترول - Oléoduc - ذو حجم كبير ، يربط حاسي مسعود ببجاية و الذي تم من خلاله نقل 14000000 طن من البترول سنويا.[2]

[1] أبو العلاء محمد يسري، نظرية البترول بين التشريع و التطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المأمول، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص 439.

[2] Ben Achenhou Abd Ellatif, OPCIT, P 34.

عرفت نفس السنة وصول أولى التسليمات من البترول الخام عن طريق الأنبوب حاسي الرمل و النهائي البحري لبجاية[1]، من هنا برزت الإستراتيجية الإستعمارية الجديدة الموضوعة من طرف الجنرال دوغول« De Gaulle» و الهادفة إلى فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال بهدف الحفاظ عليها و ما يكتنز باطنها من ثروات، خاصة مع إشتعال الثورة التحريرية التي إنطلقت في 1 من نوفمبر 1954 . لقد شكلت الإكتشافات المحققة بالجزائر فرصة مواتية لفرنسا لإنتاج " بترول وطني"، يكون غزيرا تسيطر عليه مباشرة ما يخفف تبعيتها للشركات الاحتكارية الكبرى – الشقيقات السبع- ازاء مادة تعتبرها حيوية، كما أن هذا البترول يخفض من فاتورة الاستيراد الفرنسي ما ينتج عنها إقتصاد في العملة الصعبة زيادة على أن البترول الجزائري يدفع بالفرنك الفرنسي عكس الزيوت المستوردة الأخرى التي تدفع بالدولار الأمريكي.[2]

لم تقتصر الجهود التي قامت بها السلطات الفرنسية للبحث و استكشاف و التنقيب عن البترول على المتعاملين الفرنسيين من القطاعين العام و الخاص فقط، فقد إعتمدت سياستها البترولية على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية، حيث دخلت الحكومة الفرنسية في شراكة مع مجموعة من المتعاملين من القطاعين العام و الخاص ، مع إعطاء الأولوية للقطاع العام عن الخاص و للفرنسيين عن الأجانب كما فضلت الشركات المستقلة عن الشركات البترولية الكبرى، و هذا بهدف إبقاء سيطرتها على البترول الجزائري.

هدفت السلطات الفرنسية من وراء توجهها إلى إجتذاب و إشراك رؤوس أموال أجنبية خاصة الغير فرنسية إلى مطمحين أساسيين هما:

- أدركت فرنسا مدى حجم الاستثمارات اللازمة التي تتطلبها النشاطات المرتبطة بإستغلال البترول و الغاز الطبيعي، لذلك كان من الضروري بالنسبة لها إشراك رؤوس أموال و تكنلوجيا أجنبية ، ما يعنى ضرورة الإستعانة بالشركات البترولية الكبرى بما فيها الأمريكية .

- من جهة ثانية كان هنالك مطمح ذو بعد سياسي، حيث حاولت فرنسا من خلال تواجد الشركات الأجنبية و بالتالي القوى الكبرى أن تظهر أن هذه الاخيرة ملتزمة بالسياسة الفرنسية بالجزائر[3]

[1] Ben Achenhou Abd Ellatif, OPCIT, P 34..
[2] Salut Samir, OPCT, PP 357 , 358.
[3] Ait Chaalal Amine, l'Algérie les Etats Unis et la France : des discours à l'action, Publisud , France, 2000, P 61.

إنطلاقا من هذه المعطيات دخلت مجموعة من الشركات الدولية المجال المنجمي الجزائري مشجعين بأولى الاكتشافات الهامة بالصحراء الجزائرية، من بين أهمها : Phillips، cites service ،sainclaire، Standard oil of indiana ، Esso Sahara ، بالإضافة إلى شركات فرنسية مستقلة الشركة الإيطالية Group Edisson، شركات المانية ك Wintershall, Preussag, Dea, Elwerath) بالإضافة إلى الشركة الهولندية Royal Dutch التي كانت متواجدة في الصحراء الجزائرية منذ سنة 1953 .[1]

عرفت سنة 1958 على سبيل العد لا الحصر تقديم 28 طلبا من طرف مجموعة من الشركات البترولية الكبرى.[2]

جدول رقم 1: توزيع التحكم في إنتاج البترول الجزائري أثناء الفترة الاستعمارية خلال سنوات 1957 ، 1960 ، 1962 . **الوحدة ٪**

	1957	1960	1962
رؤوس الأموال الفرنسية ذات مشاركة عمومية	61 ,5	59	56،3
رؤوس الأموال الفرنسي ذات مشاركة خاصة	33	32،4	36،3
رؤوس الأموال الأجنبية	5،5	8،6	17،4

المصدر:.Ben Achenhou Abd Ellatif, OPCIT, P 35

يوضح الجدول السابق توزيع التحكم في البترول الجزائري أثناء الفترة الاستعمارية و بالضبط خلال سنوات 1957 – 1960 ـ 1962 بين المتعاملين ذوي رؤوس الأموال الفرنسية العمومية منها و الخاصة و كذا رؤوس الأموال ذات المصدر الغير فرنسي.

يلاحظ من الجدول سيطرت رؤوس الأموال الفرنسية عن الأجنبية و العمومية عن الخاصة ، مع ذلك عرفت رؤوس الأموال ذات المصدر الغير فرنسي إرتفاعا حيث إنتقل من ما نسبته 5 ،5 ٪ سنة 1957 إلى ما نسبته 17،4 ٪ سنة 1962 أي تضاعفا بأكثر من ثلاث مرات.

[1] L'Algérie et les hydrocarbures, site internet : http://aan.mmsh.univ-aix.fr/volumes/1965/1965/Algerie-hydrocarbures.pdf, P 66, date du consultation du site : 19 – 02 - 2013.

[2] أبو العلاء محمد يسري، مرجع سابق، ص 441,

يرجع تزايد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة الأوروبية منها في قطاع البترول الجزائري خلال هذه المرحلة في جانب كبير منه إلى التحرير المفروض على فرنسا و الذي تبع توقيعها على إتفاقية روما 1958 المنشئة للسوق المشتركة، و قد مست هذه الاجراءات الجزائر نظرا لكونها آنذاك مقاطعة - Territoire - فرنسية .[1]

بالرغم من إستعانة السلطات الفرنسية برؤوس الأموال و التكنلوجيا الأجنبية إلا أنها حرصت على مراقبة دخول الشركات الأجنبية خاصة الكبرى منها للجزائر و ذلك لإبقاء سيطرتها على البترول الجزائري، من خلال وضع هذه الإجراءات في إطار يكون الطرف الفرنسي فيه هو المتحكم بالقطاع ، من ضمن هذه الترتيبات يذكر القاعدة 51 ٪ ـ 49 ٪ حيث يحتفظ الطرف الفرنسي بالأغلبية في مشاريع الشراكة.

نتج من جهة ثانية عن الإكتشافات التي تم تحقيقها بالصحراء الجزائرية خاصة و عن التدفق الكبير للشركات الفرنسية و الأجنبية مجموعة من المشاكل القانونية و الإدارية ، لذلك قامت السلطات الاستعمارية بوضع مجموعة من النصوص المعروفة بقانون البترول الصحراوي، خاصة الأمر - l'ordonnance- رقم 1111ـ58 الصادر في 22 نوفمبر 1958.

هدفت السلطات الفرنسية من وراء قانون البترول الصحراوي تنظيم نشاطات البحث، الإستغلال، نقل البترول و الغاز كما شكل إطارا تنظيميا و جبائيا.

لجأت الحكومة الفرنسية إلى تعديل هذا القانون مرتين وفقا للتطورات السياسية الحاصلة آنذاك، حيث هدف التعديل الأول الذي كان سنة 1959 إلى دعم المصالح الاستعمارية و توسيع صلاحيات الدولة الفرنسية، أما التعديل الثاني و الذي كان سنة 1961 فهدف إلى تقليص صلاحيات الدولة الجزائرية، بعد بروز مؤشرات إستقلال الجزائر، مما فرضه هذا التعديل : إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حال المنازعات النفطية و اللجوء إلى التحكيم الدولي.[2]

[1] Ben Achenhou Abd Ellatif, OPCIT, P 35.

[2] سرايري بلقاسم ، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية: 2007ـ2008، ص 95.

المطلب الثاني: نشاط الشركات البترولية الأمريكية بالجزائر أثناء الفترة الإستعمارية

دخلت العديد من الشركات الأجنبية الجزائر أثناء الفترة الإستعمارية عن طريق عقود الشراكة التي أبرمتها مع شركات فرنسية سواء كانت عمومية أو خاصة، الهدف الفرنسي كما ذكر سابقا هو إجتذاب التكنلوجيا و رؤوس الأموال و القضية الجزائرية.

تعد الشركات الأمريكية واحدة من الشركات العديدة التي دخلت المجال المنجمي الجزائري أثناء الفترة الإستعمارية ، يذكر منها: Phillips، Standard oil of indiana، Esso Sahara و التي إهتمت بالعرق الشرقي الكبير مع الحدود التونسية ، في حين كانت أولى الطلبات من الشركات الأمريكية الكبرى تلك التي قدمت من طرف La Standard Oil of New Jersy في نهاية سنة 1958.[1]

شكل دخول شركة La Standard Oil of New Jersy حدثا هاما كما إعتبر مرحلة جديدة في تعزيز تواجد و دخول رؤوس الأموال الأجنبية للصحراء الجزائرية حيث تم في بلاغ رسمي في 21 جانفي 1959، الإعلان عن إبرام إتفاق بين شركة الفرنسية للبترول CFP و Standard Oil of New Jersy و هي شركة جديدة تملك فيها شركة Esso 50 ٪ من الحصص و قد نشطت في منطقة بالشرق الجزائري، مستفيدة من التسهيلات التي نص عليها قانون البترول الصحراوي، حيث جاء في جريدة نيويورك تايمز الأمريكية آنذاك الحديث عن أهمية التسهيلات الممنوحة على الإتاوات و الضرائب[2].

مع تطور القضية الجزائرية و الخطوات الهامة التي قطعتها نحو الاستقلال خاصة و أن الحكومة الجزائرية المؤقتة رفضت فصل الصحراء عن الشمال الجزائري، عملت الشركات البترولية العالمية التي أصبحت ناشطة بالجزائر على المحافظة على تواجدها بها بعد إستقلال هذه الأخيرة.

[1] Badjadja Abdelkrim, Madani Boubekeur, Contribution A l' Etude de l' Histoire du Pétrole Algérien 1 er Novembre 1954 - 24 Février 1971, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines , Université de Constantine, Juin, 1971, PP 13, 14.
[2] IBID.

المبحث الثاني: موقع الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع المحروقات الجزائري من إستقلال الجزائر سنة 1962 إلى تأميم محروقاتها سنة 1971

ورثت الجزائر بعد الإستقلال وضعية صعبة على مختلف الأصعدة، فعلى المستوى الإقتصادي لم تكن تملك الدولة المستقلة حديثا قاعدة إقتصادية متينة، كما تعقدت الوضعية مع مغادرة الإطارات الأجنبية خاصة الفرنسية التي كانت تعمل بالجزائر، بالإضافة إلى التهديدات و المخاطر التي واجهت الدولة الفتية على المستوى الخارجي مع بروز أطماع خارجية من دول الجوار مثلا مع المغرب – حرب الرمال 1963. فالحدود الجزائرية لم تكن آمنة آنذاك.

برز بالمقابل التوجه الجزائري منذ الإستقلال و كما ينص عليه " إعلان طرابلس " – سنة 1962 ـ و الذي تعرض للمعالم الكبرى للسياسة الإقتصادية الجزائرية لمرحلة ما بعد الإستقلال العمل بهدف أن تسير و تدير الجزائر ثرواتها الطبيعية بنفسها.

برز كذلك التركيز على قطاع المحروقات حيث بدأت أهميته تتضح في الإقتصاد الجزائري، خاصة أن الجزائر إرتكزت في إستراتيجيتها التنموية على نظرية الصناعات المصنعة ، هذه النظرية مستوحاة من طرف الاقتصاديين الفرنسيين "فرانسوا بيرو " François Perroux و "جيرارد ديستان دو برنيس" Gérard Destanne de Bernis و ذلك بالإعتماد على نظرية أقطاب النمو.

تتمحور هذه الاستراتيجية على إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، و قد تم التأكيد على هذا التوجه أيضا سنة 1976 في الميثاق الوطني حيث أبرز الدور الملقى على الصناعة.[1]

كان الهدف بالنسبة للجزائر كدولة فتية أن تحقق الصناعات المصنعة التنمية الشاملة في أقصر وقت ممكن، على هذا الأساس مثل التصنيع و الذي عد أولوية الأولويات حجر الأساس في السياسة التنموية الجزائرية، يبرز هذا من خلال الاستثمارات المخصصة له في برامج التنمية ، فقد خصص المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973) له : 12 مليار دينار جزائري من مجموع 33 مليار دينار جزائري

[1] زوزي محمد، " استراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية "، مجلة الباحث، العدد 8، 2010، ص ص 4،5.

لمجموع الاستثمارات، في حين خصص المخطط الرباعي الثاني (1974 ـ 1977) له حصة الأسد بأكثر من 48 مليار دينار جزائري على حجم استثمارات قدر ب 110 مليار دينار جزائري.[1]

غير أن هذه الإستراتيجية التنموية التي إتبعتها الجزائر كانت بحاجة إلى تمويل هام على الأقل في البداية، إذ تتطلب هذه الصناعات رؤوس أموال ضخمة، لذلك كان المصدر المناسب هو الايرادات الناتجة عن قطاع المحروقات، فالتراكم الحاصل في هذا القطاع يسمح بتكوين الفائض المالي المخصص لتكوين رأس المال الضروري للتصنيع من خلال هذا تبرز أهمية قطاع المحروقات في الإستراتيجيات التنموية الجزائرية، فهو يمثل المصدر الرئيسي لتمويل قطاعات الإقتصاد الوطني الأخرى.

غير أن هذه الرؤية إصطدمت بعائق تمثل في إحتكاره من طرف الشركات الأجنبية ، على هذا الأساس قامت الجزائر بإتباع مجموعة من الخطوات هدفت إلى إسترجاع مواردها الطبيعية ليكون 14 فيفري 1971 تاريخ تأميم المحروقات الجزائرية.

تميزت هذه المرحلة من جهة أخرى بعمل الرئيس الجزائري الراحل " هواري بومدين" على توظيف قدرات الجزائر النفطية في عقد مجموعة من الشراكات مع عدة دول كالإتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، إيطاليا... بالإضافة إلى فرنسا هدفت الجزائر من وراء ذلك تنويع فرص التعاون، لتفادى التبعية لبلد واحد.[2]

فبالرغم من تبني الجزائر سياسة خارجية نضالية إستمدت مبادئها من إرث الثورة التحريرية، بالإضافة إلى تبنيها النموذج الاشتراكي من خلال التوجه نحو الأحادية الحزبية كنظام حكم سياسي و مركزية الدولة في تنظيم الاقتصاد و الذي كان في تصادم مع النموذج الغربي الذي كان يروج للديموقراطية اللبرالية و اقتصاد السوق، إلا أنها رأت في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة الدولة التي كانت إمكانيتها تتناسب أكثر مع الإستراتيجية التنموية الجزائرية بالإضافة إلى أن قاعدتها المالية و التقنية كانت الأكثر إقناعا[3] خاصة إذا علمنا أن الاتحاد السوفياتي نفسه كان يستعين بالتكنولوجيات الغربية آنذاك و التي كانت أكثر تطورا.

---

[1] Mouhoubi Salah, Les vulnérabilités cas de l'Algérie, ENAG Edition, Alger, 2009, P 134.

[2] بن الشيخ عصام، " قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق و المضامين و الدلالات"، دورية دفاتر السياسة و القانون، العدد 6، جانفي 2012، ص 195.

[3] Ait Chaalal Amine, OPCIT, P 266.

يبرز من خلال هذه المعطيات أن الجزائر في تعاملها مع الشركاء الأجانب و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية فصلت الى حد ما القضايا الاقتصادية، التجارية و التقنية عن القضايا السياسية و الأيدولوجية.

كمثال على ذلك كتبت صحيفة " نيويورك تايمز" في أفريل 1972 في ملحقها الأسبوعي مقالا لملحق أمريكي سابق في القاهرة " ادوارد شيجان"، قال فيه " إن الوجود الامريكي في الجزائر هو أهم و أضخم وجود اقتصادي في القارة الإفريقية رغم عدم وجود علاقات سياسية بين البلدين منذ عام 1967". [1]

مثال آخر في سنة 1969، عندما حضر السيد "عبد القادر الشندارلي "الذي شغل آنذاك منصب مندوب دائم للجزائر في الأمم المتحدة و مستشارا لوزير الصناعة آنذاك "بلعيد عبد السلام "و رئيسا لمجلس إدارة " الشركة الوطنية للميثان" حين حضر اجتماع لوفد من رجال الأعمال الأمريكيين الذين كانوا قد عادوا لتوهم من الجزائر حيث ذكر "الشندارلي" حسب صحيفة المحرر اللبنانية أن " عدم وجود علاقات دبلوماسية أو سياسية بين البلدين لا يشكل عقبة في طريق التعاون الاقتصادي الجزائري – الأمريكي، و قد لفت انتباه رجال الأعمال الأمريكيين بأن الجزائر بحكم موقعها الجغرافي هي كمفتاح لتوسع الولايات في الشرق الأوسط، كما ذكر دفع الجزائر ملايين من الدولارات الأمريكية لشراء معدات أمريكية و الإحتفاظ بالخبراء الأمريكيين، بالإضافة الى تأكيده بأن توظيف رؤوس الأموال الأمريكية بالجزائر يلقى ترحيبا من حكومته (أي الحكومة الجزائرية). [2]

إن ما ذكر سابقا يدفع للحديث عن طبيعة المصالح البترولية الأمريكية في الجزائر خلال مرحلة ما قبل و ما بعد تأميم الجزائر لمحروقاتها بالإضافة إلى المساهمة الأمريكية في قطاع المحروقات الجزائري في الجانب التقني و التكنلوجي. غير أن هذا يتطلب التطرق أولا لوضعية قطاع المحروقات الجزائري غداة الاستقلال و للخطوات التي إتبعتها الجزائر لتأميم محروقاتها حيث كان ذلك بصفة تدريجية.

[1] مهابة أحمد، " الجزائر تحت المجهر الأمريكي الفرنسي "، مجلة السياسة الدولية، العدد 118 ، أكتوبر 1994، ص 123.
[2] نفس المرجع، ص 124 .

المطلب الأول: وضعية قطاع المحروقات الجزائري من إستقلال الجزائر إلى تأميم محروقاتها

إستمر العمل في السنوات الأولى من الإستقلال بالجزائر في قطاع المحروقات بقانون البترول الصحراوي خاصة الأمر رقم 58ـ1111، فبالرغم من حصول الجزائر على إستقلالها السياسي إلا أن النفط الجزائري ظل تحت سيطرة فرنسا ما بين سنوات 1962 – 1971 (تاريخ تأميم المحروقات الجزائرية)، و بالرغم من تكريس اتفاقيات ايفيان للسيادة الجزائرية على باطن الأرض بما في ذلك الصحراء، غير أنها لم تلغي نظام الامتيازات (Concession) الموروث عن الفترة الاستعمارية، و لمواصلة استثمار الثروات الباطنية تم انشاء جهاز مشترك هو " الهيئة الصحراوية" أو "الهيئة الفنية لإستغلال باطن الأرض في الصحراء.

لقد تحصلت فرنسا من خلال إتفاقيات إيفيان الممضاة في 18 مارس 1962 على مجموعة من الضمانات التي تهدف إلى حماية الحقوق المكتسبة للرعايا الفرنسيين، و هذا ما يبرزه إعلان المبادئ الخاص بالتعاون الاقتصادي و المالي، كما إعترفت الجزائر بموجب المادة 14 من إعلان مبادئ التعاون الاقتصادي و المالي الملحق بالاتفاقية بضمان الحقوق المكتسبة للشركات الفرنسية في مجال البحث، التنقيب، الإستغلال و النقل للموارد المنجمية و المحروقات، هذه الضمانات دعمت بأخرى نص عليها الفرع الثاني من المادة الثانية من إعلان المبادئ الفرنسية – الجزائرية حول تثمين الثروات الباطنية في الصحراء (1962)[1]

غير أن اتفاقيات ايفيان تم تجاوزها بسرعة ، فانطلاقا من الرغبة الجزائرية في استرجاع ثرواتها الطبيعية و استجابة لمجموعة من الضرورات تم إنشاء الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات في 31ـ12ـ1964، بغية كسر الإحتكارات الأجنبية لقطاع المحروقات الجزائري، و قد كان الهدف الاولي من إنشاءها : التحكم و السيطرة في مجالي النقل و الانابيب.

عرفت الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات توسيع كبير في دورها مع المرسوم المؤرخ في 22 سبتمبر 1966، مع احتفاظها بنفس الرمز و أصبحت تعرف بالشركة الوطنية للبحث، نقل،

[1] برقوق سالم، الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، بدون طبعة، طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، الجزائر، 2010، ص 122.

تحويل و تسويق المحروقات و تعرف اختصارا بسوناطراك (SONATRACH)، برأس مال قدر آنذاك ب400 مليون دينار جزائري و قد كانت تحت وصاية وزارة الطاقة.

شكل إنشاء الشركة الوطنية للبحث و نقل ، تحويل و تسويق المحروقات (سوناطراك) من جهة أخرى الخطوات الأولى لإسترجاع الجزائر سيادتها على ثرواتها الطبيعية. علما أن الجزائر آنذاك لم تكن تملك سوى 5،4 ٪ من مساحة الاستكشاف - périmètre d' exploration- - في وقت قدرت المصالح الفرنسية بما نسبته 67،5 ٪.[1]

فمنذ تأسيس سوناطراك باشرت الجزائر انطلاقا من هذه المرحلة سياسة متدرجة لإستعادة الرقابة على المحروقات ابتداء بالنقل ثم التنقيب و الانتاج فيما بعد.[2]

إتبعت الجزائر عملية تأميم متدرجة ، حيث مست الموجة الأولى المصالح الغير فرنسية و ذلك غداة حرب الستة أيام أو حرب 1967 من خلال تأميم الشركات البريطانية و الأمريكية خاصة، في حين شهدت سنة 1971 تأميم المصالح الفرنسية بالدرجة الأولى.

إنطلقت التأميمات إبتداء من سنة 1967 ، غداة الحرب العربية الإسرائيلية إذ تم تأميم شبكة البيع التابعة لشركة بريتيش بتروليوم BP ، ثم بفرض رقابة الدولة على شركتين أمريكيتين للتوزيع و التكرير هما ESSO و Mobil Oil عام 1967، أما في 13 ماي 1968 فقد صدر أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية العاملة في مجال التسويق و التخزين و النقل.[3] على هذا الأساس وضعت الجزائر تحت سيطرتها الشركات الأنغلوساكسونية ما شكل 15٪ من الانتاج الجزائري ، و في جوان و نوفمبر 1970 صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية (باستثناء الفرنسية) العاملة في مجال البترول، أما الموجة الثانية من التأميمات فقد مست المصالح الفرنسية بالدرجة الأولى.

و نظرا لأن موضوع المذكرة يخص العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات يخصص مبحث كامل للحديث عن نشاط الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع المحروقات الجزائري قبل و بعد تأميم مصالحها

---

[1] Stora Benjamin, Histoire de L'Algérie depuis l'Independence (1962 – 1988), Hibr Edition, Alger, 2012, P 45.

[2] مقليد عيسى ، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2007-2008، ص 28.

[3] أبو العلاء محمد يسري، مرجع سابق، ص 692.

المطلب الثاني: نشاط الشركات الأمريكية بقطاع المحروقات الجزائري قبل و بعد تأميم مصالحها بالجزائر

برزت إرادة الجزائر غداة إستقلال هذه الأخيرة في تنويع شركائها الأجانب بهدف التخلص من التبعية لفرنسا، و هذا من خلال إقامة علاقات تجارية بصفة مباشرة دون أن تكون فرنسا الوسيط، فمثلا في مجال الغاز أوكل الرئيس الجزائري السابق "احمد بن بلة" السيد "بلعيد عبد السلام"، الاتصال بالخارج بغية تثمين الامكانيات و القدرات الجزائرية، خاصة أن التوجه الجزائري آنذاك كان نحو تطوير صناعة الغاز الطبيعي المميع GNL حيث عدت الجزائر أول بلد تصدره إبتداء من سنة 1964.

كما وجدت الجزائر في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1965، مصلحة تنافس من خلالها المصالح الفرنسية بها، و هذا من خلال عقود الإستغلال الجزائري الأمريكي، في هذا الاطار يمكن ذكر مشروعين هما:

- المشروع النفطي الجزائري الأمريكي المنجز في حقل رهورد البغل Rhourd- El- Baguel مع شركة جيتي أويل الأمريكية Getty Oil ، و الذي عد أول تجربة ناجحة، رغم أن مداخيلها كانت متواضعة إذ لم تشكل سوى 5٪ من النفط المستغل آنذاك.[1]

- شراكة ثانية، في حقل غازي بمنطقة رهورد النص Rhourd Nouss ، مع شركة ألبازو ناتورال غاز El Paso Natural Gas، قامت بمد أنابيب الغاز إلى مدينة أرزيو نحو مصنع تمييع الغاز المميع.[2]

بالإضافة إلى هذه المشاريع كانت هناك مجموعة من العقود تتعلق بإنشاء شركات في مجال الخدمات، شركات الحفر و الجيوفيزياء.

غير أن هذه الوضعية عرفت تغيرا، فغداة حرب 1967 و قطع الجزائر لعلاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، انطلقت هذه الأخيرة – أي الجزائر – في مسار لإسترجاع ثرواتها و كانت المصالح الأنغلوساكسونية أولها.

1 بن الشيخ عصام، مرجع سابق، ص 192.
2 نفس المرجع، ص 193.

بدأت حركة التأميمات بالجزائر بالمصالح الغير فرنسية حيث طرحت الجزائر خيارين أمام الشركات الناشطة بالجزائر : إما الدخول في علاقات جديدة مبنية على قواعد جديدة أو مغادرة الجزائر مع دفع تعويضات.

بالنسبة للشركات الأمريكية فبإستثناء الشركتين المستقلتين Getty Oil (التي وقعت مع سوناطراك عقد في 19 اكتوبر 1968 تنازلت فيها لسوناطراك عن 51 ٪ من مصالحها في الجزائر) و شركة El Paso Natural Gas اللتان لم تأمما حيث قبلتا إقامة علاقات جديدة وفقا للأحكام و القواعد التي أصدرتها الحكومة الجزائرية، رفضت الشركات الأمريكية الأخرى الشروط الجديدة على هذا الأساس غادرت هذه الأخيرة الجزائر بالمقابل حصلت على تعويضات.

و من بين أهم التأميمات التي مست المصالح الأمريكية يمكن ذكر:[1]

- مست أولى التأميمات بالجزائر و التي تمت ما بين سنتي 1967ـ1968 قطاع توزيع المحروقات، انطلاقا من هذا تم تأميم : شركة " EXXON " و" MOBIL OIL " في 24 أوت 1967.

- التحويل إلى سوناطراك في ميدان التكرير و التوزيع لجميع النشاطات التابعة للشركات الفرعية الأجنبية التي تعمل تحت شعار موبيل Mobil ، و ذلك منذ أوت 1967.

تماشيا مع القانون الدولي و قرارات الأمم المتحدة لم تعارض الجزائر حق الشركات المؤممة في دفع تعويض لها : فقد تم دفع تعويض نقدي بلغ 6 مليون دولار أمريكي لشركة ESSO و 10 مليون دولار لشركتي Mobil Oil و Phillips [2]

[1] أبو العلاء محمد يسري، مرجع سابق، ص 697.
[2] نفس المرجع.

المبحث الثالث: المحروقات في العلاقات الجزائرية الأمريكية منذ تأميمها سنة1971 إلى غاية صدور قانون المحروقات رقم 86 – 14 سنة 1986

إنطلقت الجزائر كما ذكر سابقا في حركة بهدف تأميم محروقاتها و إسترجاع سيادتها الكاملة على ثرواتها الطبيعية حيث إنتهجت في ذلك سياسة متدرجة كما ذكر آنفا، إبتداء بالنقل ثم التنقيب و الإنتاج فيما بعد، حيث أممت كل شركات التوزيع في أوت 1967، و عند نهاية 1967 أصبحت الجزائر تشرف على 75٪ من النقل و 65 ٪ من البحث و التكرير و كامل الرقابة على التوزيع.[1]

و قد عرفت سنة 1971 تأميم المصالح الفرنسية، ففي خطابه أمام إطارات الإتحاد العام للعمال للجزائريين أعلن الرئيس الجزائري الراحل " هواري بومدين " في 24 فيفري 1971، على عدد من القرارات السياسية الهامة، تضمنت:

- ❖ فيما يخص النفط – البترول:[2]

- تأميم الشركات الفرنسية :

حيث تم رفع المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية إلى نسبة 51٪، و كذا ضمان المراقبة التامة على الشركات الأجنبية التي كانت تمتلك سواء أغلبية أو نصف رؤوس الأموال، حيث تصبح سوناطراك تمتلك الأغلبية.

على هذا الأساس حولت كل الأملاك، الحصص، الحقوق و المصالح مهما كانت طبيعتها و التابعة للشركات الأجنبية إلى الشركة الوطنية سوناطراك، و هذا يخص الشركات التالية:

- الشركة الفرنسية للنفط (CFP/ Algérie)
- شركة (Petropar)

[1] مقليد عيسى ، مرجع سابق، ص 28

[2] ختاوي محمد، النفط و تأثيره في العلاقات الدولية، ط1، دار النفاس، بيروت ، 2010 ، ص 319.

- الشركة الوطنية البترولية أكيتان (SNPA)
- شركة (COPAREX)
- شركة (OMNIREX)
- شركة أبحاث و استغلال النفط (EURAFREP)
- الشركة الفرنسية – الأفريقية للأبحاث البترولية (FRANCAREP)
- كذلك 22 % من مصالح شركة (CREPS) و 2 ٪ من مصالح (SOFREPAL)

❖ فيما يخص الغاز الطبيعي:[1]

- تضمن القرار تأميم 100 ٪ لكل المصالح المنجمية التي كانت ملكا للشركات الأجنبية في البحث و استغلال حقول الغاز الطبيعي و المنشآت التابعة لها، هذا يتعلق ب:

- شركة استغلال المحروقات بحاسي الرمل (SEHR)، و الشركات التي تستغل حقول الغاز في كل من: " عين امناس"، " تين فويي"، " قاسي الطويل" و "زرزايتين " ...

❖ أما نقل المحروقات عبر الأنابيب فقد:[2]

تم تأميم النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني، حيث تم تأميم كل المصالح الممتلكة من طرف الشركات التالية:

- الشركة البترولية للتسيير (SOPEG)
- شركة نقل الغاز الطبيعي من حاسي الرمل إلى ميناء أرزيو (SOTHRA)
- شركة نقل بترول شرق الصحراء(TRAPES)
- شركة النقل عبر الأنابيب في الصحراء " حاسي الرمل – حوض الحمراء" و التي تمتلكها كل من (SN / REPAL) و (CFP / A)

[1] ختاوي محمد، مرجع سابق، ص 319.
[2] نفس المرجع، ص320.

على هذا الأساس تحولت كل الممتلكات و المصالح الخاصة بالشركات الأجنبية إلى مكاسب لسوناطراك، و لقد اعقب قرار التأميم صدور المرسوم التشريعي 71ـ 22 في 12 أفريل 1971، و الذي يضع حدا لما يعرف بالحقوق المكتسبة و كذا لمبدأ الامتيازات للشركات الأجنبية.

كما تم :[1]

منح دور المتعامل لشركة سوناطراك التي يمكن ان تتنازل عليه لصالح الشريك الاجنبي في مرحلة التنقيب، مع ابقاء الحق الحصري لامتلاك التراخيص المنجمية لسوناطراك في أعمال البحث و استغلال المحروقات السائلة في الجزائر ، حيث استثنى الاطار التنظيمي الجديد مبدأ المشاركة في الغاز الطبيعي

أما شكل العقود التي بوسع الشركات الأجنبية إبرامها مع سوناطراك فحصرت في نوع واحد هو : عقود الخدمات، و التي سادت في الجزائر بنوعين:[2]

- عقود الخدمة بالأخطار: في اطاره تقوم الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة، و لا تتحصل على مكافأة أو تعويض للتكاليف الا في حالة الحصول على نتائج ايجابية، بالإضافة إلى تحملها الخسائر وحدها في حال عدم الحصول على نتيجة.

- عقود المساعدة التقنية: يقتصر دورها في اطار هذه العقود على تقديم الخدمات المطلوب منها خاصة التنقيب و الانتاج لفائدة الشركة الوطنية مقابل مكافأة متفق علها مسبقا.[3]

بالنسبة للشركات الأجنبية الناشطة، لم تعد أي شركة موجودة في الجزائر ما عدا توتال Total، هذه الأخيرة غادرت بعد أن رفضت الجزائر إعادة تجديد العقود التي تربطها معها سنة 1980، ما نتج عنه سيطرة كلية للجزائر على قطاع المحروقات.

عرفت من جهة أخرى الفترة الممتدة من 1971 الى غاية 1986، صدور مجموعة من المراسيم التشريعية و القرارات، إنصبت حول وضع قانون بترولي ينظم هذا القطاع الحساس.

---

[1] ختاوي محمد، مرجع سابق، ص320 .
[2] سرايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 96.
[3] نفس الرجع.

بعد التطرق لقرار التأميم الذي أعلن عنه في 24 فيفري من 1971، يتم التطرق فيما تبقى من المبحث الثالث لطبيعة التواجد الأمريكي في قطاع المحروقات الجزائري في الفترة التي أعقبت التأميمات، يكون هذا بالحديث عن:

- العقود التي ربطت كل من سوناطراك بالشركتين الأمريكيتين المستقلتين : Getty Oil و El Paso Natural Gas، يرجع ذلك إلى أن هاتين الشركتين هما الوحيدتين اللتان لم تمسسهما حركة التأميم الجزائرية نظرا لقبولهما إنشاء علاقات جديدة مع الجزائر وفق معطيات جديدة.

- العقود الغازية التي أبرمتها الشركة الوطنية سوناطراك مع مجموعة من الشركات الأمريكية الأخرى.

- النشاط الأمريكي في قطاع المحروقات الجزائري في المجال التقني و التكنلوجي.

المطلب الأول: الشراكة الجزائرية الأمريكية في إطار العقود الغازية و البترولية

الفرع الأول: الشراكة الجزائرية الأمريكية في إطار اتفاقية جيتيGetty

تعد الإتفاقية المبرمة بين الحكومة الجزائرية و الشركة البترولية الأمريكية المستقلة Getty Petroleum Company، في 19 اكتوبر 1968 خطوة مهمة في مسار الجزائر لإسترجاع ثرواتها الطبيعية، حيث شكلت سابقة من نوعها، كما عدت نموذجا مصغرا لما قامت به فيما بعد مع الشركات البترولية الفرنسية سنة 1971.

تبرز أهمية هذا العقد من خلال السياق الذي جاء فيه حيث أن المصالح الفرنسية آنذاك كانت لم تؤمم بعد كما أن شروط و بنود العقد تبرز ذلك.

تم إبرام في 19 اكتوبر 1968 اتفاقية جيتي كان أهم نصوصها، قيام سوناطراك بدور المتعهد الرئيسي للأعمال و ملكية الدولة للغاز الطبيعي، و هو ما يتفق و نصوص إتفاقيات التعاون.

تلى ذلك صدور مرسوم رقم 591، في 31 نوفمبر 1968 بالتصديق على اتفاقية البحث و الاستثمار المبرمة بين شركة سوناطراك و شركة جيتي في 19 جانفي 1968، تضمن نص الاتفاقية على ما يلي:[1]

- المشاركة الحكومية و تمثلها شركة سوناطراك
- بروتوكول تنظيمي بين الحكومة الجزائرية و جيتي

إلى جانب ملكية سوناطراك حصة 51٪ في إطار الشراكة و الذي شكل سابقة حيث سبقت الجزائر بذلك منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) و التي دعت فيما بعد إلى ضرورة تطبيق مبدأ المشاركة في العقود التي تجمع دولها بالشركات الأجنبية ، كرست الاتفاقية التي جمعت الحكومة

[1] ابو العلا ء محمد يسري ، مرجع سابق، ص 662 و ص ص 608،609.

الجزائرية بالشركة الأمريكية Getty Petroleum Company سيادة الجزائر على ثرواتها و هذا يبرز من خلال البنود التالية:.[1]

- أ ـ رئاسة مجلس الإدارة جزائرية كما أن أغلبية أعضاء الإدارة جزائريون، ما قد يضمن أن تكون القرارات المتخذة متوافقة مع المصالح الوطنية الجزائرية.

- ب ـ قيام سوناطراك بدور متعهد الأعمال، ما يعني توليها القيام بجميع العمليات البترولية من بحث، تكرير، نقل، إنتاج و تسويق بطريقة مباشرة أي سيطرة سوناطراك على هذه النشاطات الحساسة، ما يشكل مكسبا لممارسة السيادة الوطنية و الهيمنة على وسائل استثمار الثروات البترولية

- ج ـ الثقة بالخبرة الوطنية و الكفاءات الفنية و الإدارية الجزائرية

- د ـ المحافظة على الإستقلال الإقتصادي للجزائر حيث تنص الإتفاقية المبرمة بين الطرفين على تركيز النشاطات الإدارية و التجارية بالجزائر مما يعني عدم التبعية للشركة الأجنبية .[2]

أما من الناحية القانونية، فقد شكلت Getty Petroleum Company الشركة الأجنبية الوحيدة تقريبا في مجال البحث و استغلال المحروقات التي استفادت من وضع قضائي مخالف لذلك الذي خضعت له كل الشركات الأجنبية الناشطة في الجزائر في مجال البحث و الإستغلال و هذا ما تكرس من خلال الأمر المؤرخ في 12 افريل ،1971 القسم الأول، السبب في ذلك يرجع إلى: [3]

ـ <u>الإعتبار الأول</u>: يتعلق بالمضمون حيث إحترمت شركة Getty و كما نصت عليه توطئة البروتوكول المبرم بينها و بين الحكومة الجزائرية على الحق الشرعي للشعب الجزائري في الاستفادة من ثرواته الطبيعية ، كما قبلت بالترتيبات المتعلقة بكون أن:

- التشريع الوطني الجزائري هو المرجعية،

- تدخل السلطات القضائية الجزائرية،

[1] ابو العلاء محمد يسري ، مرجع سابق، ص 662 و ص ص 608،609 .
[2] نفس المرجع، ص ص 616، 617.
[3] Bouzana Belkacem, <u>Le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères</u>, OPU, Alger, 1985, P 434.

- تحديد الأسعار من طرف واحد
- الرقابة على معدل الانتاج من طرف الدولة الجزائرية

- <u>الإعتبار الثاني</u>: يرجع الى كون Getty هي الشركة الوحيدة التي قبلت سنة 1968 التفاوض مع الحكومة الجزائرية لتحويل الإمتياز الذي كانت تستغله الى شراكة بدون أن يتم تأميم ممتلكاتها ، في وقت رفض فيه باقي المتعاملين الأجانب التحول عن نظام الامتيازات .[1]

على العموم إعتبرت الاتفاقية التي أبرمت مع شركة Getty في صالح الجزائر حيث تم إدراج بند ثوري، إذ رأت فيها الجزائر مناسبة لتحقيق حق المراقبة (contrôle) على الاستغلال من خلال إنشاء شراكة مع Getty على مساحة تقدر ب 11500 كم ^{2} لم يكتشف بها البترول، من خلالها تملك الجزائر 51٪ من رأس المال، إستغلت فيما بعد من خلال جعل هذا النظام مرجعي لإبرام العقود المقبلة.[2]

أما فيما يتعلق بما حققته هذه الاتفاقية للجزائر من مزايا مالية، فيمكن ذكر:[3]

- المنح النقدية و مقدارها 5، 9 مليون دولار أمريكي،
- قروض بقيمة 3، 16 مليون دولار أمريكي،
- إتفاق للإستثمار بمبالغ تعادل 7000 دينار جزائري عن كل كيلومتر،
- فرض ضرائب بنسبة 55٪، ومن خلال الشروط الخاصة بالضرائب و الأسعار يقدر نصيب الجزائر ب68٪ من أرباح العمليات المشتركة مقابل 12٪ لصالح Getty،
- شراء المنتجات الجزائرية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية في حالة توفرها.

من جهة أخري و فيما يخص قضية تسويق الغاز الطبيعي فقد تضمنت الاتفاقية تعهدا بالمساهمة في تصدير الغاز الجزائري في حالة توفر الأسواق الخارجية لدى Getty أو المساهمة في ذلك إذا طلبت منها الجزائر.[4]

---

[1] Bouzana Belkacem, OPCIT, 434 .
[2] Grimaud Nicole, <u>la politique extérieure de l'Algérie</u>, Edition Rahma, Alger , 1994 , P71.
[3] ابو العلاء محمد يسري ، مرجع سابق، ص 614 و ص 617.
[4] نفس الرجع، ص 611.

الفرع الثاني : الشراكة الجزائرية الأمريكية في اطار اتفاقية البازو El Paso:

يجب الاشارة في البداية إلى أن الاتفاقية مع شركة El Paso و العقد الذي أبرم بين الطرفين الجزائري و الأمريكي عرف تحوله إلى قضية أخذت أبعادا سياسية بعد التصريحات المتبادلة بين كل من " بلعيد عبد السلام " وزير الطاقة و الصناعة سابقا و " بلقاسم نابي " وزير سابق للطاقة و الصناعات البتروكيمياوية.

الاطار العام و ظروف إبرام العقد:

أصبح الغاز الطبيعي الجزائري منذ الاتفاقيات الجزائرية الفرنسية لسنة 1965 مملوكا ملكية تامة للجزائر، على هذا الأساس أصبح في وسع الجزائر رسم و إدارة سياسة تجارية مستقلة في هذا المجال.

انطلاقا من هذه الإعتبارات وقعت سوناطراك قبل تأميم الشركات الأجنبية ما بين 1967 و 1969 عقدين على التوالي لبيع الغاز مع الشركة الإسبانية كتلونيا Catalonya و الأمريكية البازو El Paso، العقد الأخير تعلق ببيع حجم من الغاز الطبيعي المميع (GNL) يقدر ب 10 مليار م^3 سنويا لمدة 25 سنة.[1]

عملت الجزائر من خلال التوجه للسوق الأمريكية حسب السيد " بلعيد عبد السلام " وزير الطاقة و الصناعة آنذاك في الإرادة بالإستقلال عن فرنسا و عن السوق الأوروبية ، بالإضافة إلى جيران الجزائر المغاربة فيما يخص نقل الغاز. كذلك هدفت من وراء ذلك تكوين موارد من الدولار الأمريكي و الحصول على التكنولوجيا الأكثر تطورا و كذا إكتسابها مكانة في سوق الغاز الدولية.

عملت الجزائر خلال هذه المرحلة التوجه لبيع غازها نحو الدول التي تستهلكه بكية أكبر، و قد كانت السوق الأمريكية أحد أهم أسواق إستهلاك الغاز الطبيعي آنذاك، حيث ارتفعت حاجياتها من البترول و من الغاز في نهاية الستينات.

برزت كذلك أهمية السوق الأمريكي خاصة بعد النزاع البترولي الجزائري – الفرنسي بعد قيام الجزائر بتأميم المحروقات سنة 1971 حيث قاطعت فرنسا البترول الجزائري ، كما يعبر هذا التوجه الجزائري عن ثقة الولايات المتحدة الأمريكية بالقدرات الغازية الجزائرية، أما الطرف الأمريكي فقد

[1] Ben Achenhou Abd Ellatif, OPCIT, P 56.

كان مهتما بالخام الجزائري نظرا لجودته* و لقرب الجزائر النسبي من السواحل الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بمصادر تموين أخرى.[1]

يتعلق العقد الموقع بين سوناطراك و الشركة الأمريكية El Paso ببيع كمية من الغاز الطبيعي المميع (GNL) يقدر حجمها ب 10 مليار م^3 سنويا و لمدة 25 سنة و قد حدد هذا العقد المبرم سنة 1969 سعر 0،30 دولار لمليون من BTU، بالإضافة إلى إحتوائه على بند للتسعير، و قد تم الإتفاق على ربط سعر الغاز جزئيا بتطور الأجور وأسعار الفولاذ بالولايات المتحدة الأمريكية على أساس أنه فبالنسبة للطرفين يعد هذا المرجع الأساسي لتطور التضخم على المستوى العالمي.[2]

و لابد للإشارة إلى أن هذا العقد قد تم إبرامه في ظل ظروف معقدة منها:

- ضرورة قبول استيراد الغاز من طرف Federal Power Commission / FPC
- ملف تمويل منشآت تمييع الغاز
- بالإضافة الى كون العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كانت آنذاك مقطوعة (قطعت العلاقات بين البلدين على اثر حرب 1967)[3]

قامت الجزائر في خضم هذا السياق بمجموعة من الخطوات الإيجابية كحل قضية تعويض الشركات الأمريكية المأممة، حيث تم حلها نهائيا في سنة 1971، هذا ما نتج عنه حل قضية المنشآت الازمة لإنجاز المشروع الغازي، و قد وجدت قضية التمويل حلا في خضم زيار قام بها رئيس بنك Exim Bank إلى الجزائر في فيفري 1971 و التقائه بمجموعة من المسؤولين الجزائريين آنذاك من بينهم رئيس الجمهورية الجزائري الراحل ' هواري بومدين"، حيث تم التوصل إلى حل نهائي لقضية التعويضات و قد أعلن فيما بعد Exim Bank الجاهزية للتمويل عن طريق قرض، هذا الأخير تم التوقيع عليه بينه (Exim – Bank) و بين سوناطراك في منتصف سنة 1973 دون إلى الشروط التي وضعها هذا البنك سابقا.[4] *

---

* أغلب البترول الجزائري من النوع الخفيف حيث تكثر فيه المركبات السائلة و تقل فيه نسبة المركبات الصلبة

[1] Grimaud Nicole, OPCIT, P 154.

[2] بلعيد عبد السلام (ترهناد محمد، ماضي مصطفى)، الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال، دار النشر بوشان، الجزائر، 1990، ص 18.

[3] Ait Chaalal Amine, OPCIT, P 230.

[4] Ait Chaalal Amine, OPCIT, P 230.

* حسب السيد " بلعيد عبد السلام" و في كتابه « Le gaz algérien enjeux et stratégies »، تحدث عن الخلاف الذي وقع في البداية بين كل من سوناطراك و (Exim – Bank) حول تمويل مصنع تمييع الغاز الأول بأرزيو و الذي كان مخصصا لبيع الغاز لشركة ألبازو.

غير أن تطبيق العقد عرف مجموعة من العراقيل حيث لم يصبح نافذا الا بعد ثلاث سنوات من توقيعه، يرجع هذا لمجموعة من الإعتبارات:[1]

- تعقد و بطء الاجراءات الأمريكية المتعلقة بالتصديق على عقود استيراد الغاز الطبيعي.
- الآجال اللازمة للتفاوض و ابرام عقد إنشاء مصنع تمييع الغاز الطبيعي و مختلف الاتفاقيات المتعلقة بتمويل هذا الانشاء.
- بالإضافة إلى تعطل الانتهاء من انشاء مصنع التمييع المعروف ب GNL I ارزيو حيث تأخرت على إثر النزاع الذي نشب مع الشركة التي عهد لها بإنشائه و هي الشركة الأمريكية Chimico على خلفية قضية إختلاس، و قد قررت سوناطراك تحويل المشروع تحت إشرافها بالتعاون مع الشركة الأمريكية "باكتل" "Bachtel".

انطلاقا من كل هذه المعطيات لم يبدأ مصنع GNL I الإنتاج إلا في بداية سنة 1978 ، و قد شكلت هذه السنة وصول الحمولة الأولى من الغاز الطبيعي المميع للولايات المتحدة الأمريكية في إطار عقد El Paso في نفس الوقت و بعد حوالي عشرية من إبرام العقد مع الشركة الأمريكية El Paso عرف سوق الطاقة العالمي تقلبات كبيرة ، ما نتج عنه إعادة تسوية أسعار كل مصادر الطاقة بما فيها الغاز الطبيعي في مختلف أسواق الاستهلاك، لذلك فحسب "بلعيد عبد السلام" في كتابه Le gaz algérien stratégies et enjeux فإن السعر الذي تم الاتفاق عليه مع El Paso حتى مع تسويته أصبح متجاوزا، حيث كان و بصورة تقريبية أقل بأربع مرات من الأسعار الجديدة المتداولة في السوق العالمية و كذا الأسعار التي تحصلت عليها سوناطراك في عقود بيع الغاز الطبيعي و التي أبرمتها بعد سنة 1973 بما في ذلك عقد ثاني مع الشركة El Paso نفسها.[2]

أمام هذه الوضعية نشب خلاف بين الطرفين حول السعر فتم خوض مفاوضات مع الشركة الأمريكية El Paso و تم تحديد سعر جديد يقدر ب 1،75 دولار لمليون من BTU، غير أن العقد عرف في الأخير فسخه سنة 1981 بعد أن قامت El Paso بتعليق التسليمات.

فقد ذكر أنه و أثناء إجراء المفاوضات المتعلقة بعقد قروض تمويل المصنع السابق الذكر، إشترط ها الأخير زيادة على ضمان الدولة الجزائرية لهذا القرض، رهن كل المداخيل و الإيرادات الناتجة عن عملية إيداع الغاز الطبيعي المميع لشركة ألبازو من طرف بنك أمريكي، ذلك قصد إعطاء ضمان إضافي للقروض الممنوحة لسوناطراك من طرف "Exim - B ank" أو ضمان هذه القروض من قبل هذا البنك نفسه، هذا ما كان مرفوضا من طرف السيد" بلعيد عبد السلام" و الرئيس الراحل "هواري بومدين".

[1] Belaid Abdesselem, Le gaz algérien stratégies et enjeux, Edition Bouchene, Alger, 1990, PP 22, 24.

[2] Belaid Abdesselem, OPCIT, PP 22, 24.

الفرع الثالث : الشراكة الجزائرية الأمريكية في إطار مجموعة من العقود الغازية الأخرى:

إلى جانب العقد الذي أبرم بين سوناطراك و El Paso سنة 1969، تم إبرام مجموعة من العقود الغازية بين سوناطراك و شركات أمريكية أخرى.

1 – العقد سوناطراك / Panhandle Trunkline :

تم إبرام هذا العقد سنة 1977 و يتعلق بتصدير ما حجمه 4،5 مليار م^3 سنويا و لمدة 20 سنة ، و قد حددت سنة 1980 كسنة بداية تسليم المبيعات للشركة الأمريكية، غير أن الطرف الجزائري طلب إعادة التفاوض فيما يخص السعر ما تم رفضه في البداية من الطرف الأمريكي.[1]

نتج عن ذلك توقيف التسليمات من طرف سوناطراك، ما دفع بالشركة الأمريكية Panhandle Trunkline إلى طرح النزاع أمام غرفة التجارة الدولية، في النهاية تم التوصل إلى إتفاق في أوت 1982 حول سعر 3،94 دولار لمليون من BTU.

إنطلاق أول ميثانية بالغاز الطبيعي المميع اتجاه الولايات المتحدة في سبتمبر 1982، و قد قدرت التكاليف بعد النقل و إعادة التغييز 7،13 دولار لمليون من BTU، هذا لم يكن في صالح شركة Panhandle Trunkline.[2]

شهدت سنة 1988 فسخ العقد بين الطرفين.

2 – العقد سوناطراك / Distrigaz Boston:

تم ابرام هذا العقد سنة 1978 حول بيع حجم من الغاز الطبيعي يقدر ب 0،75 مليار م^3 علما أن عقدا مع هذه الشركة كان ساريا منذ سنة 1972 ، ما نتج عنه رفع التزامات سوناطراك نحو شركة Distrigaz Boston إلى 1،2 مليار م^3 سنويا، و بعد فسخ كل من العقدين مع El Paso و Panhandle Trunkline لم يبقى سوى عقد Distrigaz Boston ساريا لكن هذا العقد عرف بروز

[1] Ait Chaalal Amine, OPCIT, P 249
[2] IBID.

مجموعة من المشاكل نتج عنها الوصول إلى طريق مسدود سنة 1985 ، حيث طرحت من جديد قضية الأسعار و صيغة التسعير.[1]

3 – العقدين سوناطراك / El Paso 2 و سوناطراك / Tenneco:

بالإضافة الى هذه العقود التي ذكرت آنفا أبرمت سوناطراك سنة 1978 عقدين هامين حول تصدير ما حجمه 10 مليار م^3 سنويا لمدة 20 سنة مع كل من شركة El Paso (عقد El Paso 2) و شركة Tenneco غير أن وزارة (département) الطاقة الامريكية لم تمنح موافقتها على العقدين و قد تم تبرير ذلك بمسائل تتعلق بالسعر.

حسب "بلعيد عبد السلام" يعد بروز البلد المجاور للولايات المتحدة الأمريكية :المكسيك، كبلد يمكن أن يصبح مصدرا قويا للغاز الطبيعي بعد إكتشاف آبار هامة به من البترول و الغاز الطبيعي، أحد أسباب رفض عقدي Tenneco و El Paso 2.[2]

عرفت العقود مع الشركات الأمريكية عودة محتشمة إبتداء من سنة 1987، مع التوقيع في أفريل مع شركة Panhandle Trunkline على عقد للتزويد ب4،5 مليار م ^{3} سنويا من الغاز الطبيعي المميع لمدة 20 سنة ، كما شهدت سنة 1988 و بعد الإتفاق على عقد مع / Cabot Distrigas، تسليم 2،5 مليار م^3 سنويا لمدة 15 سنة.[3]

ما يمكن قوله من خلال ما ذكر آنفا، يتمثل أن العقود الغازية التي أبرمتها الشركة الوطنية سوناطراك مع الشركات الأمريكية شكلت فرصة عملت الجزائر من خلالها على تنويع زبائنها بهدف التخلص من التبعية لفرنسا خاصة و للدول الأوروبية عامة في مجال تصدير غازها، خاصة أن الجزائر كانت أول دولة في العالم تتجه نحو تطوير تصدير الغاز الطبيعي المميع GNL منذ سنة 1964 و قد كان من المنتظر من خلال هذه العقود تصدير كمية من الغاز الطبيعي المميع GNL يقدر حجمها ب: 15،7 مليار م^3 سنويا (غير أن فسخ العقود نتج عنه عدم تصدير هذه الكمية).

كرست هذه العقود أيضا فصل القضايا السياسية و الإيديولوجية عن الإقتصادية و التجارية في تعامل الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية، فالعلاقات التجارية و الإقتصادية بقيت قائمة حتى

[1] Ait Chaalal Amine, OPCIT, P 249.

[2] بلعيد عبد السلام (ترهناد محمد، ماضي مصطفى)، مرجع سابق، ص 26.

[3] Ait Chaalal Amine, OPCIT, P 249.

أثناء غياب علاقات دبلوماسية بين البلدين، و قد إحتل العقد المبرم مع الشركة الأمريكية El Paso مكانة مركزية في الاستراتيجية الغازية الجزائرية و هذا إلى غاية وفاة الرئيس الجزائري السابق " هواري بومدين "، حيث عرفت الفترة التي أعقبت ذلك و مع وصول ادارة جديدة مع الرئيس الجزائري السابق " الشاذلي بن جديد " بروز البعد الاستراتيجي للعلاقات بين الطرفين الجزائري و الأوروبي في مجال الطاقة، حيث عرفت إطلاق كبرى المشاريع لتموين مجموعة من الدول الأوروبية بالغاز الجزائري من خلال معالجة أربع مشاريع:

- الإتفاق مع فرنسا على تسعيرة الغاز الجزائري في سنة 1982، حيث توسعت و تجددت مبيعات الغاز الجزائري لفرنسا.

- الإنطلاق في بناء مشروع الأنبوب الغربي لتموين اسبانيا بالغاز الجزائري عبر المغرب.

- الإنطلاق في بناء الأنبوب الشرقي لتموين ايطاليا بالغاز الطبيعي.

- بالإضافة الى مشروع رابع لم يرى النور نظرا لمحدودية القدرات الجزائرية، قام بالدراسة بشأنه البنك العالمي BM ، كان الهدف منه تموين البلقان و أوروبا الوسطى بالغاز الجزائري.[1]

بالمقابل شكل فسخ أهم العقود الغازية مع الشركات الأمريكية قطع الطريق التجاري للغاز الجزائري عن الولايات المتحدة الأمريكية حيث شهدت بداية النصف الأول من الثمانينات إنخفاض معتبر لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الصادرات الجزائرية، كما أعقب ذلك تعديل لجغرافية صادرات الغاز الجزائري لصالح فرنسا و إيطاليا على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا و دول الشمال.[2]

بالمقابل أعادت كل من الولايات المتحدة و ألمانيا النظر في سياساتهما التموينية، و هذا إلى غاية بداية سنوات 1990 تاريخ عودة الشركات الأمريكية للصحراء الجزائرية عقب إصدار الجزائر قانون جديد للمحروقات، في حين كانت عودة ألمانيا سنة 2008 من خلال شركة Enro [3]

[1] عطاف أحمد، المحطات التاريخية في تطور العلاقات الجزائرية الاوروبية، سلسلة دروس مقدمة في اطار مقياس العلاقات الجزائرية الأوروبية في مجال الغاز، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، مارس 2012.

[2] Ben Achenhou Abd Ellatif, OPCIT, P 67.

[3] IBID.

ملاحظة:

عرفا المبيعات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات 1970 1971 و 1972 قفزة نوعية حيث أصبحت الولايات المتحدة في وقت قصير الزبون الأول لسوناطراك فمثلا إمتصت سنة 1978 56٪ من صادراتها من الزيت ما شكل 9٪ من الواردات الأمريكية و 16٪ من واردات الساحل الشرقي.[1]

المطلب الثاني: التعاون الجزائري الأمريكي في قطاع المحروقات

الجزائري في المجال التقني

تميز التعاون التقني بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر بكثافته ابتداء من منتصف ستينيات القرن الماضي كالعقود المبرمة لإنشاء المنشآت الخاصة بتمييع الغاز، هذا التعاون عرف دفعا حقيقيا خلال سنوات السبعينات، حيث عهدت الجزائر للولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ أهم مشاريعها البترولية و الغازية آخذة بعين الاعتبار الامكانيات التقنية للولايات المتحدة و امكانيات التمويل التي يمكن أن تجلبها، فبالرغم من أن العلاقات السياسية و الايديولوجية بين البلدين كانت متناقضة إلى أن الجزائر وظفت الخبرة و التكنلوجيا الأمريكية في مسار التصنيع و في تطوير خيار الغاز الطبيعي المميع GNL.

استفادت سوناطراك في هذا الإطار من السمعة العالمية لبعض مكاتب الاستشارة الأمريكية (Cabinet de consultation)، حيث عهدت لها بتقييم المشاريع الكبرى المتعلقة بالتمويل الدولي، كالدراسات المتعلقة بأنبوبي الغاز المتوجهين إلى ايطاليا و اسبانيا[2]

يذكر من جهة أخرى مساهمة الشركة الأمريكية الهامة في مجال الهندسة ingénierie وهي Bechtel في مجال إنشاء الانبوب (pipe-line) الرابط بين بني منصور – الجزائر العاصمة[3]

كما توجهت سوناطراك خاصة إلى الشركات الامريكية De Goyler و Mac Nawegthone لتنفيذ تقرير هام حول احتياطات الجزائر من البترول، الغاز، المكثفات (Condensat)، غاز البترول، هذا التقرير وظف كقاعدة عمل لسوناطراك و Bachtel لوضع

[1] Grimaud Nicole, OPCIT, P 154.
[2] IBID, P 157.
[3] Ait Chaalal Amine, OPCIT, P62.

تقديرات مالية للفترة الممتدة 1976-2000، و قد تم استخدام ما تم التوصل إليه في إطار مخطط فاليد Valhyd (Plan de Valorisation des Hydrocarbures).

- مخطط فاليد أو Valhyd (Plan de Valorisation des Hydrocarbures):

هو مخطط لتثمين المحروقات الجزائرية و الذي أنجز سنة 1976، من طرف سوناطراك و برعاية الشركة الأمريكية Bechtel ، و يهدف إلى تثمين الاحتياطات الجزائرية من البترول و الغاز، و قد كان من المفروض تطبيق المخطط على الفترة 1976 – 2005 ببرنامج استثمار كثيف يتضمن تكرير 2000 بئر و انجاز 7 وحدات لتمييع الغاز الطبيعي بالجزائر و 7 وحدات لتكرير البترول الخام. [1]

في اطار مخطط " فاليد" (Valhyd) تم إشراك شركات أمريكية في برامج لتثمين حقول المحروقات الجزائرية، حيث عهد لمجموعة منها القيام بأعمال تطوير حقول قاس الطويل (Gassi Touil) ، ألرار (Alrar)، بالإضافة إلى تهيئة قسم من حقل حاسي الرمل، غير أن هذا المخطط عرف توقفا.

التواجد الأمريكي بقطاع المحروقات الجزائري إتسع ليشمل البتروكيمياء، فمصنعي الأمونياك بأرزيو و عنابة، كانا ثمرة شراكة بين Pullman Kellog و Creusot-loire ، و قد تم على هامش هذه العقود، إبرام عقد تعاون جزائري أمريكي من خلال إنشاء مراكز لتكوين تقنيين سامين لصناعة المواد البلاستيكية و الغاز [2]

تضاعفت كذلك عقود الخدمات التي أبرمتها الشركات الأمريكية في الجزائر، و لتبيان أهمية التواجد الأمريكي في قطاع المحروقات الجزائري يذكر السيد " نور الدين آيت لوسين " نائب المدير العام لسوناطراك آنذاك و الذي قدر في نهاية 1978 أكثر من ألف الشركات الأمريكية الناشطة بالجزائر، بالإضافة إلى إتساع قائمة الشركات المتعاونة مع سوناطراك. [3]

[1] بشكيط سهام، مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2008-2009، ص 34.

[2] Grimaud Nicole, OPCIT, P158.

[3] Grimaud Nicole, OPCIT, P 157.

خلاصة الفصل الأول

يعود الحضور الأمريكي في قطاع المحروقات الجزائري للفترة الاستعمارية، حيث نشطت مجموعة من شركاتها، كانت أبرزها " La Standard Oil of New Jersy "، و التي دخلت المجال المنجمي الجزائري مشجعة بالإكتشافات الأولى في الصحراء الجزائرية و التي عد أهمها حقلي " حاسي مسعود" و " حاسي الرمل" سنة 1956.

عملت الشركات الأمريكية على المحافظة على مصالحها بالجزائر عقب إستقلالها، لكن و مع حركة التأميمات التي باشرتها الجزائر بهدف إستعادة سيادتها على ثرواتها الطبيعية و بالتالي إتمام الاستقلال السياسي بالإقتصادي، غادرت الشركات الأمريكية الجزائر في حين بنيت علاقات جديدة جمعت الجزائر بشركتي Getty و El Paso، اللتين لم تمسسهما حركة التأميم.

وجدت الجزائر في الولايات المتحدة الأمريكية مصلحة تنافس المصالح الفرنسية بالجزائر و نافذة للتخلص من تبعيتها لها و ذلك بتنويع الشركاء، حيث تبنت الجزائر آنذاك فصلا بين القضايا السياسية و الإيديولوجية عن التجارية، الاقتصادية و التقنية.

استفادت الجزائر كذلك من التكنلوجيا و رؤوس الأموال الأمريكية في مسار التصنيع الذي إنتهجته من جهة و من جهة أخرى في تثمين مواردها خاصة الغاز الطبيعي المميع حيث إستفادت من الخبرة الأمريكية.

جمعت الشركة الوطنية سوناطراك مجموعة من العقود الغازية مع شركات أمريكية، كان أبرزها العقد الموقع مع El Paso، حيث كان من المنتظر تزويد الولايات المتحدة الأمريكية و خاصة الساحل الشرقي بكمية هامة من الغاز الطبيعي المميع (10 مليار $م^3$ سنويا و لمدة 25 سنة)، إلا أن فسخ هذه العقود الغازية نتج عنه إنخفاض معتبر في صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي للسوق الأمريكية كما برز من جهة أخرى عامل استراتيجي طاقوي جمع الجزائر مع مجموعة من الدول الأوروبية خاصة جنوبها و الذي يعتبر السوق التقليدي للجزائر خاصة في مجال الغاز الطبيعي.

عادت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة في بداية عقد التسعينات لتنشط من خلال شركاتها بالصحراء الجزائرية بعد أن فتحت هذه الأخيرة قطاع المحروقات الجزائري للاستثمارات الأجنبية من خلال القانون 86 – 14 المتعلق بالتنقيب، استغلال و نقل المحروقات عبر الأنابيب، المعدل و المتمم بالقانون 91 – 21 و القانون05 – 07 يتعلق بالمحروقات و المعدل و المتمم بالأمر 06 – 01 ، هذا ما سيحاول التطرق إليه .

الفصل الثاني: الإطار العام للعلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات فترة التسعينات

يحاول الفصل الثاني معالجة الإطار العام للعلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات و هذا خلال فترة التسعينات فالتطرق للمناخ العام لهذه العلاقات أمر مهم للوقوف على السياق الذي تمت فيه.

و تعتبر المرحلة محل الدراسة مرحلة هامة لا تقتصر في ذلك على العلاقات بين البلدين بل تتعداها للمستوى العالمي ، إذ شهدت مجموعة من التحولات و التغيرات التي بدأت مع إنهيار الإتحاد السوفياتي و المنظومة الإشتراكية وصولا إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 و التي أثرت في الاستراتيجية الأمنية القومية الأمريكية .

لقد عرفت هذه التحولات بروز مجموعة من الأقطاب فبانهيار جدار برلين و توحد الألمانيتين برزت هذه الأخيرة كقوة أوروبية سياسية و إقتصادية، بالإضافة إلى تقدم خطوات الاندماج الأوروبي مع اتفاقية ماستريخت 1992 ، حيث برز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية و سياسية تعمل على إستقلالها عن المظلة الأمريكية و منافستها على الأسواق العالمية بما فيها مصادر الطاقة، هذه التحولات شهدت كذلك بروز قوى آسياوية كاليابان كأحد أهم القوى الإقتصادية و المالية إلى جانب الصين التي عرفت آنذاك إصلاحات و نهوض اقتصادي.

شكلت هذه الفترة من جهة أخرى مرحلة التحولات في الجزائر حيث تبنت إقتصاد السوق و التعددية السياسية، هذه التحولات و الإصلاحات مست قطاع المحروقات كذلك و الذي يعني موضوع المذكرة بالدرجة الأولى ، حيث تبنت الجزائر إطارا تشريعيا و تنظيميا جديدا لهذا الأخير هدفت من ورائه الانفتاح و جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال فتح مجال الشراكة للشركات الأجنبية الراغبة في ذلك. وصولا إلى التقارب الجزائري الأمريكي عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 خاصة .

المبحث الأول: السياق السياسي، الأمني و الإقتصادي للعلاقات الجزائرية الأمريكية فترة التسعينات

عرفت الجزائر نهاية الثمانينات مجموعة من التحولات، حيث شهدت أزمة اقتصادية و مالية خانقة بالإضافة إلى ارتفاع مطالب شعبية تندد بالأوضاع المعيشية و قد كانت البداية عقب أحداث 5 أكتوبر 1988 التي طرحت مجموعة من التحديات تتعلق خاصة بضرورة الإصلاح و التغيير، فكانت الاستجابة من خلال إقرار دستور جديد في 23 فيفري 1989، و الذي أقر لأول مرة التعددية السياسية و بفكرة إقتصاد السوق، تجاوبا مع التغيرات الحاصلة في العالم خاصة بعد إنتهاء الحرب الباردة و إنهيار حائط برلين[1]

إنتقلت الجزائر من مشروع بناء دولة على أساس الأحادية القطبية إلى بنائها على أساس التعددية و السوق الحرة، ما أحدث قطيعة منظوماتية مع المرحلة السابقة .

غير أن الأوضاع بالجزائر عرفت تغيرات خطيرة، فبعد تبني الانفتاح السياسي تم تنظيم أول انتخابات تعددية بالجزائر على مستوى المجالس البلدية و الولائية شهر جوان 1990 و التي حقق فيها حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ (FIS)فوزا بأغلبية المقاعد، تكرر نفس الأمر مع الانتخابات التشريعية في 1991 [2]، غير أن المسار الانتخابي عرف توقيفا أعقبها استقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد"، ثم انزلقت الأوضاع حيث عرفت البلاد دوامة من العنف و الإرهاب و أزمة خطيرة متعددة الجوانب، خاصة مع تصاعد موجة الارهاب ، الاغتيالات ، التفجيرات و حتى المذابح .

إستمرت هذه الوضعية قرابة عشرية كاملة، حيث شهدت نهايتها عودة للإستقرار السياسي و الأمني و الاقتصادي و قد أطلق على بداية سنوات 2000: " عشرية النمو " و تزامن هذا مع الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار البترول لدرجة أنها تخطت في كثير من الأحيان عتبة 100 دولار للبرميل.

[1] معراف اسماعيل ، الوضع الاقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (مع التركيز على قضايا الاصلاح و التحول الديموقراطي)، بدون طبعة، منشورات ANEP ، الجزائر، 2009، ص 476.

[2] نفس المرجع.

المطلب الأول: السياق السياسي و الأمني للعلاقات الجزائرية الأمريكية فترة التسعينات

بعد تولى الرئيس الأسبق "الشاذلي بن جديد"، منصب رئيس الجمهورية من الفترة الممتدة من (1978 – 1992)، تبنت الجزائر سياسة خارجية براغماتية على أصعدة مختلفة، بما فيها العلاقات التي جمعتها بالولايات المتحدة الأمريكية و تعد زيارة الرئيس الجزائري السابق " الشاذلي بن جديد" للولايات المتحدة الأمريكية في أفريل من سنة 1985 أبرز مثال على ذلك.

دون نسيان أثر الوساطة الجزائرية في تحرير الرهائن الأمريكيين في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بطهران سنة 1979، فالنجاح الذي عرفته عملية التحرير نتج عنه تغير تدريجي في صورة الجزائر لدى المسؤولين الأمريكيين و الرأي العام الأمريكي، و قد أعقب هذا النجاح بيع الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر 17 طائرة نقل من نوع 130 C.[1]

و بالرغم من تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية الجهود الجزائرية الرامية لتحرير الاقتصاد الجزائري، غير أنها لم تهتم كثيرا بدعم عملية التحول الديموقراطي في الجزائر ما بين سنتي 1989ـ 1991، اذ أوكلت المهمة للدول الأوروبية لأن الأحداث في شرق أوروبا و الشرق الأوسط كانت أكثر أهمية بالنسبة لمصالحها ، بالإضافة إلى غياب علاقات ايديولوجية، سياسية و عسكرية بين البلدين.[2*]

---

[1] مزيان ايجر امينة، التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية دراسة في العوامل و المتغيرات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، السنة الدراسية 2006 – 2007، ص ص 126، 127.

[2] Zoubir H Yahia, Algeria and US Interests: Containing Radical Islamism and Promoting Democracy, Middle East Policy, Vol : IX, N° 1, March 2002, P 65.

[*] شهدت هذه المرحلة تغيرات حقيقية مست هيكل النظام الدولي و هذا بإنهيار الإتحاد السوفياتي و المنظومة الإشتراكية و ما تبعه من تفكك و بروز جمهوريات جديدة عملت على إحداث إصلاحات و تبني النموذج الغربي سياسيا و إقتصاديا و كا طرح الرئيس الأمريكي السابق " جورج بوش الأب" فكرة النظام الدولي الجديد، بالإضافة إلى غزو العراقي للكويت في 2 من أوت سنة 1990 و ما أعقبه من تدخل دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحت مظلة الأمم المتحدة ما بين جانفي و فيفري سنة 1991.

الفرع الأول: الأزمة الجزائرية و موقف الإدارة الأمريكية منها

لم ترى الولايات المتحدة الأمريكية في نمو الإسلام السياسي في البداية بالجزائر تهديدا لمصالحها، فقد كان الإهتمام الأساسي لها في هذه المرحلة حرب الخليج الثانية عقب الغزو العراقي للكويت في 2 أوت 1990، فحسب الأكاديمي "يحيى زبير" من غير المبالغ القول بأنه في بداية التسعينات إفتقرت الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة اتجاه الجزائر.[1]

أما خلال فترة ولاية الرئيس الأمريكي السابق" بيل كلينتون"* "Bill Clinton" - فقد سيطر التصالحيون على النقاش الدائر على مستوى الأدارة الأمريكية، حيث نددوا بسياسة " الكل الأمني" « tout sécuritaire »، و طالبت هذه الإدارة من النظام الجزائري بإدخال اصلاحات و كذا إدماج الإسلاميين في العملية السياسة.[2]

بعد سنة 1992 ، أصبحت الجزائر أكثر أهمية بالنسبة للإدارة الأمريكية، بسبب التخوف من تداعيات الأزمة و إحتمال إنعكاساتها السلبية على حلفائها ، تونس، المغرب و مصر و كذا الأوروبيين من جنوب القارة ، كما ساهمت تفجيرات باريس سنة 1995 في تزايد الاهتمام الأمريكي بالقضية.[3]

بصفة عامة تبنت الولايات المتحدة الأمريكية طوال الفترة الممتدة من 1992 – 1995 مقاربة براغماتية إتجاه الأزمة الجزائرية، فمن جهة كانت لها لقاءات مع ممثلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)كما استقبلت على أراضيها أحد قياديه "أنور هدام"، من جهة أخرى دعت إلى مصالحة بين الجبهة الاسلامية للإنقاذ و الحكومة الجزائرية.

عرف موقف الادارة الأمريكية تغيرا حيث إبتعدت تدريجيا عن فكرة التعايش مع نظام اسلامي بالجزائر خاصة بعد التفجيرات التي هزت باريس في سنة 1995 و تخوفها من انعكاسات ذلك على استقرار حلفائها بالمنطقة و بالتالي على مصالحها، كما أصبحت الوضعية تعرف قلقا متناميا داخل الحلف الأطلسي و الذي أطلق آنذاك الحوار الأطلسي للمتوسط، بالإضافة إلى النقاش العام الذي دار في

---

[1] Zoubir Yahia, Les Etas Unis et l' Algérie : Antagonisme, Pragmatisme et Coopération, revue : Maghreb-Machrek, N° 200, Eté 2009, P P 78 ,79 .

* تولى الرئيس الأمريكي السابق" بيل كلينتون "« Bill Clinton » (1946 -) منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كالثاني و الأربعين ما بين 1993 – 2001 و قد خلفة الرئيس السابق " جورج بوش الإبن".

[2] Zoubir Yahia, Les Etas Unis et l' Algérie : Antagonisme, Pragmatisme et Coopération, OPCIT, P 80. سلطان

[3] Dris Ait Hamadouche Louisa, les relations algéro-américaines sous le prisme du terrorisme, Alger : cread, 2007, P 156.

الولايات المتحدة الأمريكية حول الاسلام السياسي[1]، بالمقابل و بعد انتخاب الرئيس الجزائري السابق "ليامين زروال"* تبنت الولايات المتحدة الأمريكية "المشروطية الايجابية" « positive conditionality »، التي تبعت إنتخابه ، فالسياسة الأمريكية المتبعة تقوم على دعم النظام مادام هناك توسيع و تسريع لمسار: المصالحة و الإصلاحات الاقتصادية، القيام بانتخابات و إقامة حوار مع المعارضة بما فيها الاسلاميين المعتدلين.[2]

الفرع الثاني: التقارب الجزائري الأمريكي عقب أحداث 11 سبتمبر 2001:

1 – التقارب الجزائري الأمريكي في الميدان السياسي

عرفت نهاية عقد التسعينات دفعا حقيقيا في العلاقات الجزائرية الأمريكية على جميع المستويات، فبعد انتخاب الرئيس الجزائري الحالي " عبد العزيز بوتفليقة" ب 15 أفريل 1999، تبنى هذا الأخير مجموعة من الخطوات كان لها وقع على الإدارة الأمريكية من بينها: [3]

- طرح و اقرار مشروع الوئام المدني سنة 2000،

- مصافحة الرئيس بوتفليقة لإيهود باراك في جويلية 1999 – أثناء تشييع جثمان الحسن الثاني- بالمغرب،

- إرادة الرئيس الجزائري إدماج الاسلاميين في العملية السياسية و وعوده بالقيام بإصلاحات على جميع المستويات،

- زيارتي الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" للولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 2001 و في 5 نوفمبر سنة 2001، هذه الأخيرة كان محورها الرئيسي "المكافحة العالمية للإرهاب"

---

[1] بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي،المكتبة العصرية للطباعة، النشر و التوزيع ، الجزائر 2005، ص 70.

* تولى الرئيس الجزائري السابق " اليامين زروال" (1941 -) منصب رئيس الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ما بين 1994 – 1999 و قد عدت من أصعب المراحل التي مرت بها الجزائر.

[2] Zoubir H Yahia, "Algeria and US Interests: Containing Radical Islamism and Promoting Democracy", OPCIT. , P 73

[3] Zoubir H Yahia Les Etas Unis et l' Algérie : Antagonisme, Pragmatisme et Coopération , OPCIT, P 81.

- الدور الإيجابي للجزائر في تسوية النزاعات خاصة بين إثيوبيا و إرتيريا سنة 2002 ، و دورها المتنامي في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سابقا (OUA) و الإتحاد الافريقي (UA)حاليا بالإضافة إلى بروز محور: الجزائر – نيجيريا – افريقيا الجنوبية (خاصة مع مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا أو النيباد -NEPAD –)

- موقف الجزائر من المفاوضات بين الفلسطينيين و الإسرائيليين،[1]

نتج عن كل هذه الخطوات تغير في موقف الإدارة الأمريكية من النظام الجزائري علما أن هذه الفترة عرفت وصول ادارة جديدة يقودها الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن" [*].

عرفت العلاقات بين البلدين تقاربا أكثر خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، و إنضمام الجزائر للتحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الارهاب على المستوى العالمي حيث أصبحت الجزائر شريكا هاما نظرا لتجربتها في مكافحته ، و قد توالت زيارة مسؤولي البلدين و ذلك بهدف تعميق التعاون بينهما.

2 ـ التعاون الجزائري الأمريكي في المجال الأمني

لم يقتصر التقارب الجزائري الأمريكي على الجانب السياسي، حيث توثقت العلاقات بين البلدين في المجال الأمني هذا التقارب سبق أحداث 11 سبتمبر 2001 ففي شهر مارس 2001 ، قام مدير (FBI) Louis Freeh بزيارة للجزائر أين طلب العون من السلطات الجزائرية في مكافحة شبكة "أسامة بن لادن "، هذا التقارب توثق أكثر بين المصالح الأمنية للبلدين (service de sécurité) مع أحداث 11 سبتمبر 2001.

على صعيد آخر، عرفت العلاقات العسكرية بين البلدين تقدما محسوسا حيث حصلت الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية على أجهزة الرؤية الليلية - matériel de vision nocturne – بالإضافة الى وسائل عسكرية أخرى لمكافحة الارهاب.[2]

---

[1] Zoubir H Yahia Les Etas Unis et l' Algérie : Antagonisme, Pragmatisme et Coopération , OPCIT, P 8 1.

[*] تولى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الإبن « Bush, George W» (1946 ـ)، منصب رئيس الجمهورية الأمريكي الثالث و الأربعين ما بين 2001 – 2008، و قد تميزت عهدته الأولى ب التفجيرات التي مست نيويورك و واشنطن في 11 سبتمبر 2001، و قد أعقب ذلك الغزو الأمريكي لأفغانستان سنة 2001 ثم العراق 2003.

[2] YAHIA H. ZOUBIR, «Les USA sont conscients de l'importance du pétrole en Algérie», http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/us/usa_petrole.htm, date du consultation du site : 24 - 4 - 2013.

إن التقارب الجزائري الأمريكي في المجال الأمني يرتبط كذلك بالتقارب الجزائري الأطلسي و كذا بالدور الجزائري في الحفاظ على الأمن بالمتوسط التي تعد منطقة حيوية بالنسبة للأطلسي ، و أبرز مثال على ذلك الزيارتان التي قام بهما رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" للمقر العام لمنظمة الحلف الأطلسي (OTAN) في بلجيكا في ديسمبر 2001 و ديسمبر 2002 ما نتج عنها وضع برنامج للتعاون و مناورات مشتركة في المتوسط تجمع القوات الجزائرية و قوات حلف الأطلسي.[1] و نظرا لأهمية الجزائر فقدتم إدراجها في إطارين للتعاون العسكري:

- شمالا في الحوار المتوسطي، الذي نضمت الجزائر إليه رسميا سنة 2000.

- جنوبا في منطقة الساحل، فمثلا إنضمت الجزائر إلى المبادرة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب: TSCTP والتي تم اطلاقها سنة 2005.

[1] Zoubir H Yahia, « La Politique Etrangère Américaine au Maghreb: Constances Et Adaptations », Journal d'étude des relations internationales au Moyen - Orient, N° 1, VOL 1, Juillet 2006, P 119.

المطلب الثاني: السياق الاقتصادي للعلاقات الجزائرية الأمريكية فترة التسعينات

إعتبرت الجزائر من أكثر الدول تضررا بأزمة 1986 ، هذه الأخيرة كانت مزدوجة حيث ترافق انخفاض أسعار البترول إنخفاضا في سعر صرف الدولار، العملة الأساسية في السوق البترولية، ما كان له وقع مباشر و مزدوج على الإقتصاد الجزائري على إعتبار أن هذا الأخير يعد اقتصادا ريعياً.

أمام هذه الوضعية و مع زيادة حجم المديونية الخارجية و تحت ضغط المنظمات الدولية تبنت الجزائر سياسة إصلاحات إقتصادية هدفت من ورائها إلى: إعادة توازن الاقتصاد الكلي، تحرير الإقتصاد الوطني مما يسمح بتحسين نمو الناتج الداخلي الخام (PIB) ، تطوير القطاع الخاص و إجتذاب الاستثمارات الإجنبية المباشرة (IDE)، كما عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية بطريقة مرحلية.

طورت الجزائر من جهة أخرى منظومتها التشريعية فيما يخص الاستثمار الأجنبي حيث عملت على سن مجموعة من القوانين المتتالية بهدف إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، و قد إنطلقت في هذا المسار مع بداية الثمانينات و تواصلت هذه الإجراءات خلال عقد التسعينات .

حرصت الجزائر خلال عقد التسعينات على إستقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، ترجم هذا من خلال إصدار قانون النقد و القرض أو القانون رقم 90 – 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، بالإضافة إلى اصدار المرسوم التنفيذي 93-12 المؤرخ في 5 اكتوبر 1993، و المتعلق بترقية و تشجيع الاستثمار في الجزائر.

فيما يخص قطاع المحروقات و الإجراءات المتبعة من طرف الجزائر للإنفتاح و إجتذاب الإستثمارات الأجنبية، فقد تم تخصيص مبحث كامل له.

الفرع الأول : وضعية الاقتصاد الجزائري فترة التسعينات

فيما يتعلق بالوضعية الاقتصادية الجزائرية خلال عشرية التسعينات، فقد عرفت بداية العقد تدهورا و تأزما حيث شهد النمو الاقتصادي تراجعا بحوالي 2 ٪ ، بالمقابل ارتفع معدل التضخم إلى نسبة 20،5٪ بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير. ارتفعت كذلك خدمة المديونية التي امتصت حوالي 80 ٪ من حجم الصادرات سنة 1993، فقد انتقل حجم هذه الأخيرة من 0،3 مليار دولار سنة 1970 إلى أكثر من 9 ملايير سنة 1992 ليتجاوز 9،05 مليار دولار سنة 1993،.[1]

و مع تدهور أسعار البترول التي عرفتها هذه المرحلة خلال سنتي 1994 و 1995، إنخفضت إيرادات الدولة المحصل عليها من النفط حيث سجلت قيمة 8،2 مليار سنة 1994، و قد نتج عن هذا إنخفاض إحتياطات الدولة من العملة الصعبة بشكل كبير إذ أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين من حاجيات الاستيراد.[2]

إتخذت السلطات الجزائرية في ظل هذه الظروف الصعبة و المتردية مجموعة من التدابير كقبول إعادة جدولة ديونها قصد تأجيل سداد الديون المستحقة و محاولة الحصول على موارد مالية جديدة و تخفيض خدمات الديون الخارجية. على هذا الأساس قامت الحكومة الجزائرية بإبرام مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي.[3]

طبقت الجزائر ما بين أفريل 1994 و مارس 1995 برنامج الاصلاح الهيكلي خلال الفترة (1994 – 1998)، تحت اشراف البنك العالمي و صندوق النقد الدولي الذي منح مبلغ 1،8 مليار دولار لتنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي الذي انطلق سنة 1995.

علما أن الاكتشافات البترولية الهامة التي سجلتها الجزائر ما بين سنتي 1994ـ1995* و التي عدت واحدة من أهم الاكتشافات خلال تلك الفترة على المستوى العالمي ، كان لها الأثر الكبير على

---

[1] كواحلة يمينة، معطي خير الدين، " محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990 – 2008) "، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، العدد 6، جوان 2011، ص 284.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس الرجع، ص ص 284، 285.

* نقلا عن وسائل الإعلام الجزائرية تم إكتشاف أكبر حقل بترولي في الجزائر بمنطقة غدامس قرب الحدود الليبية و كان ذلك خلال شهر نوفمبر 1995.

المسؤولين الدوليين (صندوق المقد الدولي، البنك العالمي، الشركات البترولية، الولايات المتحدة) حيث عززت من المصداقية المالية للجزائر و على حصول سوناطراك على تمويلات خارجية.[1]

كما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت شركاتها النفطية تنشط بقوة خلال هذه الفترة بالجنوب الجزائري هذه الأخيرة التي حققت مجموعة من هذه الاكتشافات الهامة الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي (FMI))، و البنك العالمي (BM) ، بالإضافة إلى إعادة التفاوض فيما يخص الدين الجزائري من طرف نادي باريس (Club de Paris).[2]

كما شهدت سنة 1996 التوقيع في شهر مارس على إتفاق حول إعادة جدولة الدين الجزائري مع واشنطن و الذي تجاوزت قيمته بقليل حجم 1 مليار دولار امريكي [3]

عرفت الوضعية الإقتصادية الجزائرية تحسنا بعد سنة 1998، تزامن هذا مع عودة الإستقرار السياسي و الأمني نهاية التسعينات، حيث تحققت نتائج إيجابية على مستوى المجاميع الإقتصادية و المتمثلة في:

- إنخفاض خدمة المديونية إلى 8، 19 ٪ سنة 2000، حدوث توازنات مالية و تحقيق نسبة نمو قدرت ب 3٪ ما بين سنوات 1996 و 2000، و نسبة 6٪ سنة 2003 [4]

عرفت بداية سنوات 2000 ارتفاعا في أسعار البترول و صادرات الغاز الطبيعي الجزائري ب 60 مليار م^3 كما عرفت قيمة صادرات المحروقات ارتفاعا (الغاز و النفط) سنة 2000 لتبلغ 10،6 مليار دولار امريكي، و قد حقق الاقتصاد الجزائري نتائج هامة خلال العشرية الأولى من سنوات 2000، حيث عرفت الجزائر: ارتفاعا في موارد الميزانية، تكوين احتياطي هام من الصرف، نمو الناتج الداخلي الخام حيث قدر بنسبة 6،9 ٪ سنة 2003، و 5،2 ٪ سنة 2004 و 2005 أما احتياطي الصرف فقد قدر بحوالي 35 مليار أورو سنة 2004 ، ليقارب سنة 2008 قيمة 130 مليار دولار، ليصل إلى ما قيمته 175 مليار دولار أمريكي في السنوات الأخيرة.

[1] Bernard Ravenel, « l'Algérie s'intègre dans l'empire », confluences méditerranéen, N° 45, Printemps 2003, P 117
[2] IBID.
[3] IBID.

[4] برحومة عبد الحميد، ' الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 و أثرها على الفضاء الاقتصادي و الاجتماعي'، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 6، 2006، ص 127.

مع ذلك و بالرغم من الجهود المبذولة في تعزيز التوازنات الاقتصادية الكلية و بالرغم من أهمية النفقات التي صرفت في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي* و برنامج الخوصصة غير أن هذا لا ينفي أن وتيرة النمو بقيت ضعيفة، كما برزت مشاكل هيكلية كالسوق الموازية، بالإضافة إلى التزوير و الغش[1]، كما أن الاقتصاد الجزائري مازال تابعا لقطاع المحروقات هذا الأخير الذي يتأثر بالتحولات و التغيرات التي تطرأ على البيئة الدولية.

أما على مستوى العلاقات الإقتصادية الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر ، فقد عرفت نموا كبيرا، ففي جويلية 2001 وقع البلدان إتفاق ـ إطار حول التجارة و الاستثمار، أنتج فيما بعد إتفاق ثنائي للإستثمار، بإمتيازات تجارية متبادلة و إتفاق حول إزدواجية الضرائب (double imposition fiscale)، ما يفتح بصورة أكبر الموارد البترولية و الغازية الجزائرية للشركات المتعددة الجنسيات.[2]

الهدف من هذا الاتفاق مضاعفة حجم المبادلات و تمكين الشركات الأمريكية من الحصول على حصة أكبر من السوق الجزائرية خاصة في مجال المحروقات ، علما أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أكبر مستثمر في قطاع المحروقات الجزائري ب 2،7 مليار دولار أمريكي في حين أن فرنسا و التي تعد أول شريك اقتصادي للجزائر لا تستثمر سوى 500 مليون أورو.[3]

إستفادت الجزائر كذلك منذ سنة 2005 من نظام الأفضليات المعمم « Système de préférence généralisé »، في إطاره يمكن للمتعاملين الجزائريين تصدير حوالي 3400 منتج جزائري للسوق الأمريكية، كما تستفيد من إعفاء من الرسوم الجمركية.

عرف حجم المبادلات التجارية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر من جهة أخر نموا و هذا منذ بداية التسعينات، حيث قدر حجمها سنة 1997 مثلا بأكثر من 2 مليار دولار[4] ما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية شكلت آنذاك ثاني ممون للجزائر و ثاني زبون لها ، مع إحتلال قطاع

---

* أعدت الحكومة الجزائرية سنة 2001، برنامجا للإنعاش الإقتصادي بغلاف مالي قدر ب 525 مليار دينار جزائري موزعة على مجموعة من القطاعات، من بين ما تضمنه: إعادة تنشيط الطلب الإستثماري، إنشاء مناصب جديدة من خلال إعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي، إعطاء أهمية أكبر لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية، محاربة الفقر، التوازن الجهوي.

[1] نفس المرجع.

[2] Zoubir H Yahia, « La Politique Etrangère Américaine au Maghreb: Constances Et Adaptations », OPCIT, P P 119, 120.

[3] ibid.

[4] Tlemçani Rachid, Etat, Bazar et Globalisation, L'aventure de l'Infitah en Algérie, Edition El Hikma, Alger : 1999 P 73.

الطاقة حصة الأسد في الصادرات الجزائرية نحو الولايات في حين سيطرت المواد الغذائية خاصة الحبوب على الواردات الجزائرية من الولايات المتحدة .

واصل حجم المبادلات التجارية بين البلدين في الارتفاع حيث تجاوز سنة 2004 ما قيمته 8 مليار دولار أمريكي، و قد قدرت خلال هذه السنة دائما قيمة الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية ب 4،709 مليار دولار أمريكي تتشكل في غالبيتها من المنتجات الطاقوية ما يمثل نسبة 95 ٪ منها ، ما يعني أن الجزائر أهم شريك تجاري في مجال المحروقات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بباقي الدول المغاربية [1]

واصل حجم المبادلات التجارية بين البلدين في النمو حيث قدر سنة 2005 ما قيمته 11 مليار دولار أمريكي، ليقفز إلى ما قيمته 28 مليار دولار سنة 2008 ما يعني أن الجزائر أصبحت تعد ثاني شريك للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي، و حسب معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك الجزائرية، قدر حجم الصادرات الجزائرية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في السداسي الأول من سنة 2011 ب 8،295 مليار دولار أمريكي ما يعني أنها أول زبون للجزائر، بالمقابل قدرت الواردات الجزائرية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال السداسي الأول لسنة 2011 بحجم 218، 1 مليار دولار أمريكي ما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر سادس ممون للجزائر.

ملاحظة:

بالإضافة إلى العلاقات الثنائية الإقتصادية و التجارية التي تجمع الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية قامت هذه الأخيرة و انطلاقا من سنتي 1997 – 1998 بتطوير سياسة جهوية إتجاه المنطقة المغاربية و بالتحديد الجزائر، تونس و المغرب، من خلال إستبدال العلاقات الثنائية التي تجمعها بكل دولة على حدى، بمشروع شراكة اقتصادية تجمع الولايات المتحدة بالدول المغاربية الثلاث، حيث تم إطلاق سنة 1999 شراكة تحت تسمية مبادرة ايزنستات Eisenstadt.

تمثلت الأهداف الأمريكية من هذا المشروع خاصة:

[1] Haroun Tahar, « Les Investissements Américains au Maghreb : Etat des lieux et perspectives », Alger : CREAD, 2007, P 75.

- ربط دول المنطقة المغاربية الثلاث بالولايات المتحدة الأمريكية في مجالي التجارة و الإستثمار حيث يصبح السوق الجهوي المكون من الدول الثلاث أكثر جاذبية للمستثمرين الأمريكيين.
- العمل على منافسة الدول الأوروبية التي أطلقت مبادرة الشراكة الأورومغاربية من خلال مسار برشلونة الذي أطلق سنة 1995.

لم تحقق مبادرة أيزنستات النتائج المرجوة حيث فشلت هذه الأخيرة.

الفرع الثاني: واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر فترة التسعينات

عملت الجزائر و منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي كما ذكر سابقا على إصدار مجموعة من القوانين و المراسيم الهادفة إلى جذب الإستثمار الأجنبي و تحفيز تدفقه، و قد واصلت جهودها خلال بداية التسعينات بالرغم من الوضعية الأمنية الصعبة التي عرفتها.

1 – وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال فترة التسعينات

قامت الجزائر في بداية التسعينات بالرغم من الوضعية الأمنية الصعبة التي كانت تمر بها، بإصدار قانون النقد و القرض أو القانون رقم 90 – 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، و الذي إعتبر خطوة مهمة في سياسة الجزائر نحو التوجه للاستثمار الأجنبي المباشر، و نص في أحد أهم مبادئه عن إلغاء التفرقة بين القطاعين العام و الخاص كما نص على حرية الاستثمار الأجنبي.[1]

كما تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 93 ـ12 المؤرخ في 5 اكتوبر 1993، و المتعلق بترقية و تشجيع الإستثمار في الجزائر و الذي فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي للاستثمار و إعفائه من قيود القوانين السابقة، بالإضافة إلى انشاء وكالة ترقية الاستثمار و دعمها و متابعتها (APSI).[2]

مع نهاية التسعينات و مع عودة حالة الإستقرار و الأمن عملت الجزائر على إدخال تعديلات لتشجيع الإستثمار، أبرزها تلك المتعلقة بقانون الإستثمار و ذلك بصدور الأمر الرئاسي رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير مناخ الاستثمار حيث قدم مجموعة من الحوافز و التسهيلات،

[1] بودرامة مصطفى، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المشكلات "، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 9، 2009، ص 185.
[2] نفس المرجع.

كما تم إنشاء بموجبه الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات (ANDI) و المجلس الوطني للاستثمار، الذي يقترح الاستراتيجية و الأولوية للاستثمارات المقبولة و إنشاء الشباك الموحد على مستوى الوكالة الذي يضم جميع الإدارات و الهيئات التي لها علاقة بالإستثمار بهدف تقديم المساعدة للمستثمرين و تبسيط الإجراءات الإدارية أمامهم.[1]

و لتبيان تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية للجزائر خلال هذه الفترة، تم إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم 2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة من 1990 – 2000).

الوحدة : مليون دولار أمريكي .

السنوات	1990	1992	1995	1996	1997	1998	2000
القيمة	40	30	25	270	260	606.6	438

المصدر: بن عيشي عمار، بن ابراهيم الغالي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، ص 4.

يمثل الجدول السابق تطور قيمة الإستثمارات الأجنبية بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2000 و يتضح منه أن هذا النوع من الإستثمارات بقي ضعيفا إلى غاية سنتي 1996 و 1997 نظرا للحالة الأمنية الصعبة من جهة و للأزمة المالية التي كانت تعرفها الجزائر .

عرفت الوضعية بالمقابل تغيرا بعد سنة 1996 بعد توقيع الجزائر على الإتفاق مع صندوق النقد الدولي بخصوص برنامج التصحيح الهيكلي و بروز ملامح عودة الإستقرار السياسي، و قد تحسنت الوضعية أكثر مع عودة الإستقرار و الأمن.

تبقى قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر مع ذلك أضعف مقارنة بدول أو مناطق أخرى من العالم.

[1] بودرامة مصطفى، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المشكلات "، مرجع سابق، ص 185 .

2 – التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية بالجزائر

يتميز التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية بالجزائر بهيمنة قطاع المحروقات حيث تستحوذ على حصة الأسد، فمثلا عرفت سنة 1998 امتصاصه حصة 1،18 مليار دولار أمريكي من مجموع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر [1] ،

تبقى الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية بهدف ترقيتها أضعف فمثلا لم تمثل خلال الفترة 1999 ـ 2001، سوى 0،2 ٪ من الناتج الداخلي الخام.[2]

تعد الولايات المتحدة أهم مستثمر أجنبي في الجزائر، وذلك بمبلغ يزيد عن مليون دولار خلال الفترة 1998 ـ 2004 على سبيل المثال. تتركز أهم الإستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات حيث إحتلت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نشاط مجموعة من شركاتها النفطية الحصة الأكبر في قطاع المحروقات الجزائري.[3]

فبالرغم من الوضعية الأمنية الصعبة التي عرفتها الجزائر نشطت مجموعة من الشركات البترولية العالمية خاصة الأمريكية بالصحراء الجزائرية.

تخوفا من تعرض المنشآت البترولية و الغازية الجزائرية لعمليات إرهابية خلال فترة التسعينات و عملا منها بالوفاء بإلتزاماتها تجاه شركائها خاصة فيما يتعلق بنقل الغاز الطبيعي عبر الأنابيب، قامت الجزائر بوضع إجراءات أمنية حول المنشآت البترولية و الغازية ، تكرس هذا من خلال قانون يتعلق بتأمين منشآت و عمال سوناطراك و شركائها الأجانب، حيث رخص هذا الاطار القانوني لشركات الحراسة الخاصة بالتدخل لتامين المواقع البترولية و الغازية، كما أوكلت سوناطراك لقوات الدفاع المدني (patriote) مراقبة أنابيب نقل الغاز.[4]

---

[1] زغيب شهرزاد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، ، فيفري 2005.

[2] مفتاح صالح، بن سمينة دلال،" واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية، العددان 43 – 44، صيف – خريف 2008، ص 120.

[3] بودرامة مصطفى، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، مداخلة مقدمة في اطار المؤتمر العلمي الدولي حول : التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7 – 8 افريل 2008، جامعة فرحات عباس بسطيف : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، بالتعاون مع : مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، ص 13.

[4] Ait - Ali Mouloud, Sites pétroliers et gaziers A la recherche de nouvelles mesures de sécurité, Journal Transaction d'Algérie, N° 1525, 30 Janvier 2013, P 2.

عقب الإعتداء الارهابي الأخير في جانفي 2013 ، الذي إستهدف قاعدة الحياة بالمركب الغازي بتقنتورين – ولاية اليزي – صرح " نور الدين زرقين" المدير العام للشركة الوطنية سوناطراك عن امكانية تغيير هذا الاطار القانوني باطار جديد.[1]

[1] Ait - Ali Mouloud, OPCIT, P 2.

المبحث الثاني : العامل الطاقوي في العلاقات الجزائرية الأمريكية فترة التسعينات

برزت الولايات المتحدة الأمريكية عقب نهاية الحرب الباردة خاصة كقطب مهيمن سياسيا و عسكريا ، تزامنت هذه التحولات مع دعوة الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الأب" في نهاية سنة 1989 لإقامة نظام عالمي جديد يحل محل نظام الثنائية القطبية.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة ترتيب آليات النفوذ على هذا الأساس من خلال التركيز على الاقتصاد و التجارة الدوليين، و هذا للسيطرة على منابع النفط في مختلف مناطق العالم ذات الأهمية الجيوسياسية من خلال انتشار عسكري كبير[1] .

تعد حرب الخليج الثانية أبرز مثال على ذلك، حيث شكل الغزو العراقي للكويت فرصة مواتية للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على النفط العراقي من جهة و لتكثيف تواجدها العسكري في السعودية و الكويت بالإضافة إلى سيطرتها على باقي الدول العربية النفطية من خلال الأساطيل الأمريكية المتواجدة بالمياه الخليجية، أخيرا من خلال إشرافها على طرق نقل النفط بمنطقة الخليج و البحر الأحمر بعد دخول القوات الامريكية المباشر للصومال. سنة 1992[2]

تكرر نفس الأمر تقريبا مع الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على حقول النفط العراقية التي تملك ثاني أهم احتياطي عالمي بعد المملكة العربية السعودية.

يرجع هذا التوجه الأمريكي إلى انشغالها الدائم بتأمين موارد الطاقة و عدم انقطاع إمداداتها، فالولايات المتحدة تعرف تبعية ذات طبيعة إستراتيجية للنفط الأجنبي و التي تجاوزت نسبة 50 ٪ ، بالإضافة إلى أهمية قطاع الطاقة في الاقتصاد الأمريكي ، و إرتباط البترول بنمط المعيشة الأمريكي، هذا يبرز مثلا من خلال العدد الكبير للسيارات و الشاحنات على الطرق الأمريكية

---

[1] الحاج علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2005، ص 70.

و

التنير سمير ، أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط، ط1،شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت ،2010، ص ص 143، 144

[2] برجاس حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، ط1 ، بيسان للنشر و التوزيع و الاعلام، بيروت ،2000، ص 321.

خاصة المحركات التي تستهلك الكثير من البنزين كالسيارات الرياضية و الشاحنات الخفيفة، هذا ما جعل التموين الطاقوي رهانا حقيقيا للإدارات الأمريكية المتعاقبة.

إنطلاقا من هذه المعطيات تمثلت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لسنوات التسعينات، بالعمل على التواجد و السيطرة على منابع الطاقة في المنطقة التي تجمع جنوب المتوسط انطلاقا من المغرب الى الخليج و بحر قزوين.[1]

فيما يخص القارة الإفريقية الولايات المتحدة الأمريكية عملت على النشاط في كامل القارة خاصة في ثلاث مناطق بترولية: إفريقيا الجنوبية، إفريقيا الغربية و شمال إفريقيا، أين حققت شركاتها العديد من الإكتشافات البترولية الهامة.[2]

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب عملها على التواجد بأهم المناطق النفطية على مواجهة منافسيها خاصة الدول الأوروبية، الصين ، اليابان ، الهند، و التي هي بدورها تحتاج إلى هذه الموارد الإستراتيجية.

بقي هذا الانشغال الأمريكي متواصلا و هذا يبرز من خلال مختلف التقارير التي وضعها مسؤولون أمريكيون، على سبيل المثال :

- نهاية عقد التسعينات وضع " جورج تانيت" (George Tanet) المدير السابق لوكالة المخابرات الأمريكية (CIA) تقريرا حول جيوسياسية البترول و الذي عرض أمام الكونغرس الأمريكي، هذا التقرير وصف الوضعية بالمقلقة حيث تعرض للصعوبات المتنامية مع منطقة الشرق الأوسط خاصة بسبب الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي، بالإضافة إلى جنسية " أسامة بن لادن" السعودية.[3]

أكد هذا التقرير على ضرورة تخفيض تبعية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، من خلال إقتراح تركيز الجهود على بحر قزوين الذي وصف " بالعربية السعودية المستقبل"،

[1] Ravenel Bernard, « l'Algérie entre la France et les Etats Unis », NAQD, N°12, , Printemps – Eté 1999, P 163.
[2] IBID, P 164.
[3] Furfari Samuel, Le monde et l'énergie enjeux géopolitiques, 2 Volume, Edition Tchnip, Paris , 2007, P181

و خاصة منطقة الأطلسي: أمريكا اللاتينية (فنزويلا و المكسيك) و إفريقيا (خليج غينيا، من نيجيريا إلى أنغولا، الجزائر و ليبيا).[1]

- شهر ماي 2001، قدم تقرير Report of the National Energy Policy Development Group، و الذي وضع تحت إشراف "ديك تشيني" Dick Cheney - نائب الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش الإبن، و الذي حدد الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية، و كذا رهاناتها و أهدافها للسنوات القادمة.[2]

في تطرقه للإستهلاك الأمريكي في 20 سنة القادمة تحدث هذا التقرير عن زيادة في إستهلاك البترول ب 33٪، أما الغاز الطبيعي فارتفاع بنسبة 50 ٪ [3]

مواجهة هذه التبعية الطاقوية حسب هذا التقرير، تكون من خلال من جهة: بعث الإنتاج الوطني من الطاقة خاصة عن طريق حقول آلاسكا (Alaska) و عن طريق الطاقة النووية، و من جهة أخرى بتنويع مصادر التموين (فيما يخص البترول).[4]

تحدث التقرير كذلك عن ضرورة تقوية الروابط مع كل من المكسيك و كندا اللذان يعدان من أهم ممولي الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى طرحه قضية تخفيض تبعية الولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي الذي يشكل 20 ٪ من الواردات البترولية الأمريكية.

تم التطرق في هذا التقرير لثلاث مناطق تكون مصادر لتنويع الإمدادات من البترول و هي: روسيا، بحر قزوين و إفريقيا، غير أن التقرير طرح بأن الإستكشاف و الإستغلال في روسيا و منطقة آسيا الوسطى يطرح مجموعة من العوائق كحالة عدم الإستقرار التي تعرفها منطقة القوقاز، لذلك تبرز إفريقيا حسب التقرير دائما و خاصة خليج غينيا كأحد أولويات واشنطن.[5]

- تحدثت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2006، عن كون الولايات المتحدة الأمريكية ثالث أكبر منتج عالمي للبترول، غير أنها تابعة لمصادر التموين الخارجية لسد أكثر من 50 ٪ من احتياجاتها، و تعد الطريقة الوحيدة لضمان أمنها الطاقوي هي التموين من مصادر مختلفة.

---

[1] Furfari Samuel, OPCIT, P 181.
[2] Lafargue François, « États-Unis, Inde, Chine : rivalités pétrolières en Afrique », *Afrique contemporaine*, 2005/4 no 216, p. 43-56. DOI : 10.3917/afco.216.56, P 44.
[3] IBID.
[4] Klinger Thibaut, Géopolitique du de l'Energie Constats et enjeux, Stadyrama – Perspectives, Paris, 2008, P69.
[5] Lafargue François, OPCIT_, P 45.

كما أكدت هذه الوثيقة بصفة واضحة عن إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتقليل الإعتماد على بترول الشرق الأوسط بنسبة 75٪.[1]

- و للوقوف على مكانة الجزائر في ظل هذا السعي الأمريكي، يمكن التعرض لأهمية الجزائر الطاقوية على مستوى القارة الإفريقية و المنطقة المغاربية، بالإضافة إلى ما ذكر آنفا فيما يخص مختلف التقارير السابقة و التي تم الإشارة فيها إلى الجزائر صراحة كأحد مصادر تنويع إمدادات التموين بالبترول خاصة.

و تحاول المطالب القادمة إبراز هذه الأهمية إنطلاقا من كل مستوى على حدى.

[1] مجموعة من المؤلفين، الصين و الهند و الولايات المتحدة التنافس على موارد الطاقة، ط1،:مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص 635 .

المطلب الأول: أهمية الجزائر الطاقوية على مستوى القارة الافريقية:

يجب الإشارة في البداية أن القارة الافريقية شكلت طيلة فترة الحرب الباردة منطقة نفوذ تقليدي للقوى الاستعمارية السابقة، غير أنه و منذ أواخر القرن العشرين أصبحت محل اهتمام مطرد من طرف الولايات المتحدة الامريكية، خاصة بعد التفجيرات التي إستهدفت السفارتين الأمريكيتين في كينيا و تنزانيا 1998، و كذا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أعادت الولايات المتحدة الأمريكية نظرتها للقارة في إطار سياستها العالمية، هذا ما أكدته التقارير حول الإستراتيجية الأمنية القومية الأمريكية التي طرحتا في سنتي 2000 و 2006.

أهمية القارة الافريقية بالنسبة للولايات المتحدة تبرز خاصة من خلال ثلاث مناطق: شمال افريقيا (الجزائر و ليبيا خاصة على إعتبار أنهما يملكان أهم إحتياطات البترول و الغاز الطبيعي في المنطقة)، غرب القارة (كخليج غينيا و نيجيريا) ، جنوب القارة.

بالنسبة للجزائر فهي تحتل مكانة هامة على مستوى القارة الإفريقية، توضح الخريطة التالية موقع الجزائر في القارة الإفريقية.

شكل رقم1: خريطة موقع الجزائر بالقارة الإفريقية

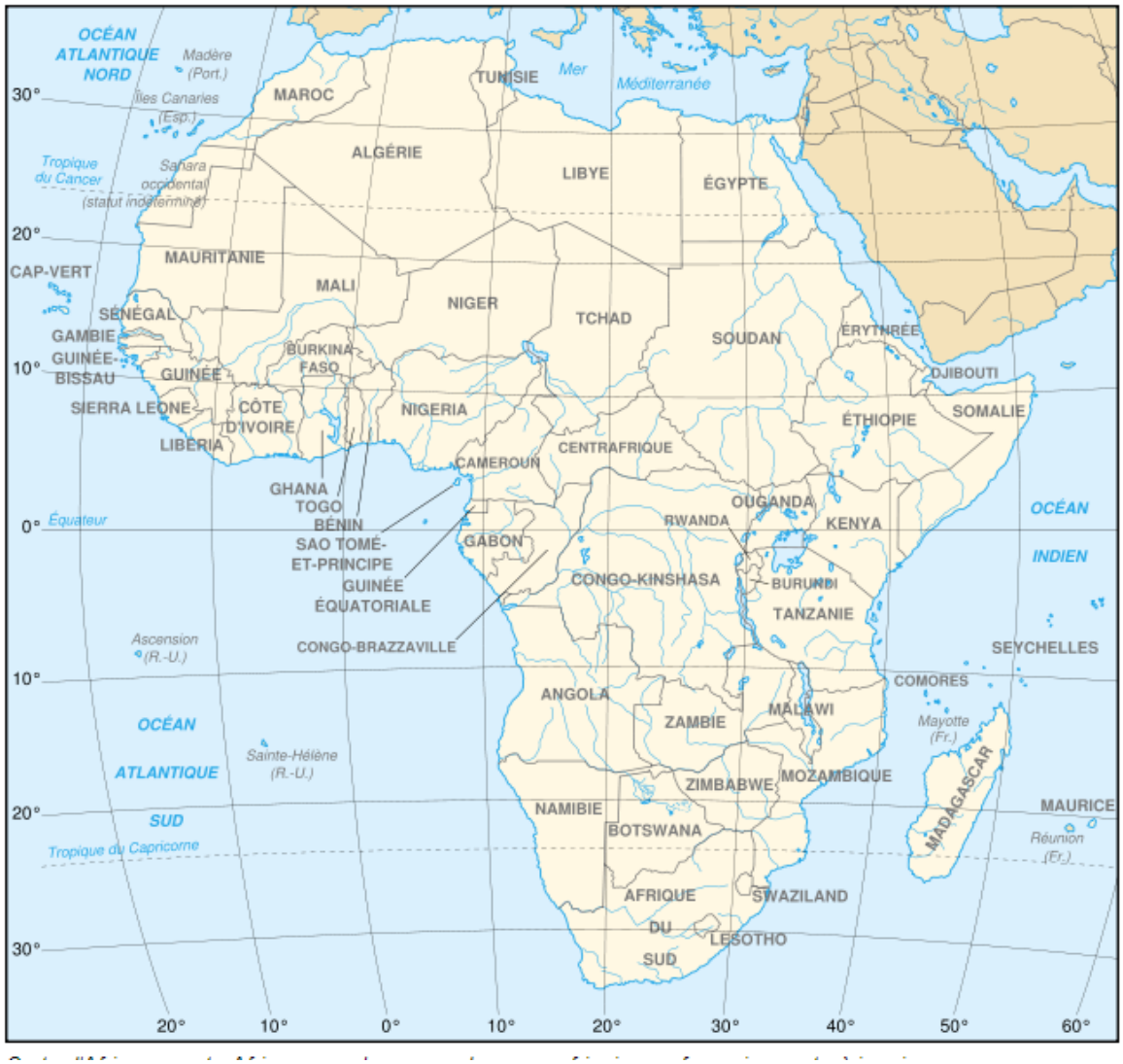

المصدر:

http://www.afriqueindex.com/articles/carte-afrique.htm*

أما من الناحية الطاقوية للجزائر على مستوى القارة الإفريقية، سواء تعلق الأمر بالبترول أو الغاز الطبيعي و اللذان يعدان من أهم مصادر الطاقة حاليا فإن الجزائر تملك إمكانيات هامة.

1 ـ البترول:

* تمثل الخريطة القارة الإفريقية و موقع الجزائر بها، غير أنها لا تحوي التقسيم الجديد للسودان، عقب إنفصال الجنوب عن الشمال و بروز دولة جنوب السودان في 9 جويلية 2011، عقب الإستفتاء الذي نظم ما بين 9 و 15 جانفي 2011 .

يقدر الإحتياطي الجزائري من البترول حسب تقرير الشركة البريطانية BP لجوان 2011، بحجم 12،2 مليار برميل، على هذا الأساس تعد الجزائر واحدة من أهم الدول البترولية في القارة الإفريقية حيث يعد ثالث أهم إحتياطي بها.

يوضح الشكل الموالي ترتيب أهم أربع دول تملك أهم احتياطات من البترول في القارة الإفريقية و هذا حسب تقرير تابع لوكالة الطاقة الدولية (AIE).

الشكل 2: أهم أربع دول من حيث إحتياطي البترول بالقارة الإفريقية

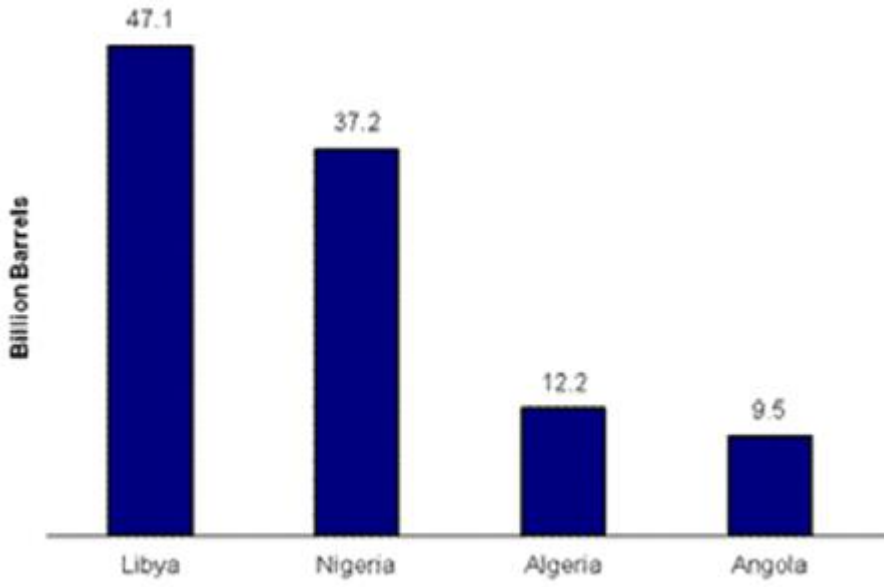

المصدر: www.eia.deo.gov

يوضح الشكل السابق ترتيب أهم أربع دول من حيث إحتياطي البترول على مستوى القارة الإفريقية.

يبرز الشكل إحتلال الجزائر ثالث مركز بإحتياطي يبلغ 12،2 مليار برميل و هذا بعد كل من ليبيا بإحتياطي قدر بحجم 74،1 مليار برميل و نيجيريا بإحتياطي قدر بحجم 37،2 مليار برميل.

تحتل الجزائر من جهة أخرى مركزا هاما فيما يخص إنتاج البترول على مستوى القارة الإفريقية، فحسب تقرير (World Energy Outlook) الصادر سنة 2012 ، صنفت ضمن أحد أهم الدول

للمنتجة للبترول على المستوى العالمي و على المستوى القارة الإفريقية و ذلك بإحتلالها المرتبة 15 عالميا و المرتبة الثانية إفريقيا.[1]

كما شكلت الجزائر إلى جانب كل من : نيجيريا، أنغولا، مصر و ليبيا أهم خمس دول منتجة للبترول بالقارة الإفريقية حيث مثل إنتاجها مجتمعة ما نسبته 84٪ من إنتاجها سنة 2008.[2]

2- الغاز الطبيعي:

تعتبر الجزائر من جهة أخرى أهم منتج للغاز الطبيعي على مستوى القارة الإفريقية، و هي تشكل إلى جانب مصر، نيجيريا و ليبيا ما نسبته 86% من إنتاج القارة من الغاز الطبيعي.[3]

تحتل بالإضافة إلى ما ذكر سابقا الشركة الوطنية سوناطراك مركز أهم شركة وطنية على مستوى القارة الافريقية، كما تحتل مكانة هامة بين كبريات الشركات العالمية.

[1] Le Leuche Honoré, « Le pétrole et le gaz naturel en Afrique : une part croissante dans l'approvisionnement énergétique mondiale », Géostratégique, N° 25, 10/ 09, P 27.
[2] IBID.
[3] IBID, P 32.

المطلب الثاني : أهمية الجزائر الطاقوية على مستوى المنطقة المغاربية :

تعرف منطقة شمال إفريقيا عامة و المنطقة المغاربية خاصة إهتماما أمريكيا متناميا، هذا الإهتمام يجمع الجانبين الأمني و الاقتصادي.

تمثل الإمكانيات الطاقوية لمنطقة شمال إفريقيا الإهتمام الإقتصادي الأمريكي الرئيسي بهذه المنطقة و تحتل في هذا الإطار كل من مصر، ليبيا، الجزائر المركز الرئيسي.

من هنا يبرز التخوف الأمريكي من خطر الارهاب بالساحل حيث يمكن أن يهدد إستثماراتها البترولية بالمنطقة.

أما من الناحية الأمنية و السياسية فالإدارة الامريكية تتخوف من حالة عدم استقرار جهوي بهذه المنطقة خاصة المغاربية، و الذي يمكن أن تكون عواقبه سيئة على حلفائها الأوروبيين خاصة، فوجود جماعات مسلحة على الحدود الجنوبية للدول المغاربية يشكل عامل لا إستقرار بالمنطقة.[1]

بصفة عامة و بالرغم من أن المنطقة المغاربية (تونس – ليبيا – الجزائر – المغرب– موريطانيا) لا تملك نفس إمكانيات منطقة الخليج العربي ، إلا أنها تمنح إمتيازات كثيرة تجذب التنافس الدولي على مواردها[2]

أما بالنسبة للجزائر فهي تملك مؤهلات طاقوية تجعلها تحتل إلى جانب ليبيا مركز أهم منتجين للمحروقات في المنطقة المغاربية.

تملك الجزائر ثاني أهم إحتياطي بالمنطقة المغاربية من حيث البترول بعد ليبيا، فحسب تقرير الشركة البريطانية BP لجوان 2011، قدر الاحتياطي الجزائري ب 12،2 مليار برميل و هو ثاني أهم إحتياطي بعد ليبيا التي قدر احتياطها ب 46،4 مليار برميل و في معطيات أخرى 47،1 مليار برميل.[3]

[1] Dris Chérif, « Etats - Unis et Afrique Sahelo - Saharienne : Agenda Energétique et Sécuritaire » , CREAD, Alger, 2007, P 55.
[2] Gawdat Bahgat, « La stratégie énergétique des Etats-Unis dans le nord d'Afrique », AFKAR/IDEES, AUTOMNE 2006, P 70.
[3] Panorama 2012 a look at… The Oil and Gas producing of North Africa and the Middle East, BP Statistical Review of World Energy, June, 2011, P P 2, 3.

تتفوق الجزائر من حيث الانتاج على ليبيا، فحسب نفس التقرير، قدر إنتاج الجزائر من البترول سنة 2010 ب 1،81 مليون برميل يوميا، في حين قدر انتاج ليبيا في نفس السنة ب 1،66 مليون برميل يوميا.[1]

أما من حيث الغاز الطبيعي فتملك الجزائر أهم احتياطي بالمنطقة المغاربية حيث قدر دائما حسب تقرير BP لجوان 2011 ب 4500 مليار م^3 ، أما انتاجها لسنة 2010 فقد قدر ب 80 مليار م^3 سنويا. و لقد زادت الإكتشافات الهامة التي حققتها الجزائر سنتي 1994 و 1995 من الإهتمام الأمريكي حيث تم تحقيق 33 اكتشافا منذ 1994 منها 15 خلال فترة 1994-1995.[2]

بصفة عامة تطرح الجزائر مجموعة من المزايا بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الأمريكيين الباحثين عن التنويع في مصادر التموين من جهة و بالنسبة للجزائر التي تعمل منذ منتصف الثمانينات على جلب الشركات الأجنبية للإستثمار بقطاع المحروقات الجزائري بهدف تثمين أكبر لمواردها و جلب التكنلوجيا الأكثر تقدما.

من بين هذا المزايا يمكن ذكر على سبيل العد لا الحصر:

- إنخفاض تكاليف الإنتاج بالجزائر و بالمنطقة المغاربية عامة مقارنة بمناطق أخرى من العالم
- الخام المنتج في الجزائر ذو جودة عالية، حيث تنخفض فيه نسبة الكبريت
- إنفتاح أغلب دول المنطقة خاصة الجزائر على الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة بالمقارنة مع منتجين كبار آخرين كإيران، روسيا و المملكة العربية السعودية، أغلبية ، يبرز هذا من خلال الإصلاحات التي مست قطاع المحروقات الجزائري إبتداء من سنة 1986 و التي هدفت لفتح القطاع للشراكة و هذا من خلال بداية ب القانون 86 – 14 المعدل و المتمم بالقانون 91 – 21 و فيما بعد القانون 05 – 07 المعدل و المتمم بالقانون 06 – 10.

[1] Panorama 2012 a look at… The Oil and Gas producing of North Africa and the Middle East, OPCIT.
[2] IBID.

المطلب الثالث: الجزائر و أهمية منطقة الساحل و الصحراء:

لم تشكل منطقة الساحل منطقة اهتمام أمريكي إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فإن موقعها الجغرافي الواقع بين شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء، جعلها تحتل مكانة هامة في الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية، على إعتبار أن هذه الأخيرة تعمل على تأمين عمليات تزويدها بالنفط القادم من شمال القارة (الجزائر و ليبيا) و غربها (نيجيريا و جمهورية الكونغو الديموقراطية خاصة)[1]

حاجة الولايات المتحدة من جهة أخرى إلى تنويع مصادر حصولها على النفط من جهة و إحتدام المنافسة الدولية على القارة الإفريقية و على رأسها الدول الآسياوية خاصة : الصين ، الهند بالإضافة إلى ماليزيا و الكوريتين يدفع بالولايات المتحدة إلى العمل على تطوير إستثماراتها في هذه المنطقة.[2]

هذا الاهتمام الأمريكي و المتعلق من جهة بتأمين مصالحها و إستثماراتها النفطية خاصة في شمال القارة (الجزائر و ليبيا) و غربها، بالإضافة للخطر الإرهابي بعد نشاط الجماعات الارهابية بمنطقة الساحل خاصة منظمة " القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي" أو (AQMI) و انتشار الأسلحة و الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها من جهة أخرى، دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إطلاق مجموعة من المبادرات العسكرية :

- مبادرة PAN SAHEL أو مبادرة عبر دول الساحل و التي أطلقت سنة 2002
- المبادرة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب: TSCTP ـ تعتبر إمتداد للمبادرة الأولى، تم إطلاقها سنة 2005 و عرفت انضمام كل من الجزائر و نيجيريا.[3]

الهدف المعلن من وراء هذه المبادرات حسب الإدارة الأمريكية هو مكافحة الارهاب و مساعدة الجيوش المحلية، غير أن هذه الاعتبارات الأمنية تخفي أهدافا أخرى تتعلق بحماية مصالحها و إستثماراتها النفطية بالمنطقة.

---

[1] Dris Chérif, OPCIT, P 51.
[2] IBID.
[3] Dris Chérif, OPCIT, P 51.

يمكن من خلال جميع المعطيات المذكورة إستشفاف مكانة الجزائر في الاستراتيجية الطاقوية الأمريكية فهي تعتبر جزء من مجموع شامل يضم مجموعة من المناطق، و بالرغم من أن إمكانيات الجزائر لا يمكن مقارنتها بإمكانيات دول الخليج العربي و لا بمنطقة بحر قزوين، غير أن الاهتمام الأمريكي بها بدأ في البروز انطلاقا من سنوات التسعينات.

فمع تطور الازمة الجزائرية بدأت الجزائر تدخل ضمن الإهتمامات الأمريكية الشاملة حيث هدفت إلى إدراجها ضمن نظام شامل يجمع الإقتصادي، العسكري و الطاقوي، هذه الأهمية توثقت أكثر مع نهاية التسعينات و كذا عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث أصبحت الجزائر شريكا هاما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ما يمكن أن تطرحه الجزائر من إمكانية لتنويع مصادر التموين الأمريكية.

المبحث الثالث: الإطار التنظيمي و التشريعي المنظم لقطاع المحروقات الجزائري فترة التسعينات

تميزت فترة الثمانينات و التسعينات بمجموعة من التحولات دفعت الجزائر للقيام بمجموعة من الإصلاحات و التعديلات التي مست قطاعات مختلفة.

دخلت الجزائر في مسار لجذب الإستثمار الأجنبي، حيث أدركت الأهمية التي أصبح يحظى بها، خاصة مع تشابك إقتصاديات الدول و الحركة الكبيرة التي أصبح يعرفها تنقل رؤوس الأموال على المستوى العالمي.

قامت الجزائر على هذا الأساس بالعمل على فتح إقتصادها من خلال وضع قواعد قانونية و مراسيم تنفيذية تهدف إلى إستقطابها. لذلك أصدرت الجزائر خلال هذه المرحلة قانون للمحروقات سنة 1986 (القانون 86 – 14) و المتعلق بالتنقيب، إستغلال و نقل المحروقات عبر الأنابيب، و الذي تم تعديله و تتميمه سنة 1991 بالقانون 91 – 21 لهذه الغاية ثم القانون 05 – 07 سنة 2005 الذي يتعلق بالمحروقات و الذي عدل و تمم بالأمر 06 – 10 سنة 2006.

و للوقوف على طبيعة التنظيم الذي جاء به القانون 86 – 14 تم تخصيص المطالب الموالية.

المطلب الأول: القانون 86 – 14 المتعلق بالتنقيب، استغلال و نقل المحروقات عبر الأنابيب، المعدل و المتمم بالقانون 91 – 21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991

جاء القانون رقم 86 ـ 14 المؤرخ في 19 غشت سنة 1986 المتعلق بأنشطة التنقيب و البحث عن المحروقات و إستغلالها و نقلها بالأنابيب، لتحرير نشاطات المنبع البترولي، كما توسع الأمر مع التعديل 91 – 21 ليشمل نشاطات التنقيب و الإكتشاف فيما يخص الغاز الطبيعي.

جاء هذا الإطار الجديد لإعطاء دفع قوي لنظام الجباية البترولية و كذا وضع القواعد القانونية التي تسمح للشريك الأجنبي القيام بعمليات التنقيب و البحث عن المحروقات و إستغلالها و نقلها.

الفرع الأول: دوافع إصدار القانون 86ـ 14 المؤرخ في 19 غشت سنة 1986 المتعلق بأنشطة التنقيب و البحث عن المحروقات و إستغلالها و نقلها بالأنابيب

جاء القانون رقم 8 – 14 المتعلق بالتنقيب، إستغلال و نقل المحروقات عبر الأنابيب إستجابة لمجموعة من التغيرات والتحولات التي شهدتها البيئة الإقتصادية الدولية عامة و السوق النفطية خاصة من جهة و كذا لإعتبارات تتعلق بالوضعية الداخلية للجزائر.

من أبرز هذه العوامل و الإعتبارات يمكن إدراج:

- التغيرات التي مست قطاع الطاقة العالمي خلال سنوات الثمانينات، كإرتفاع عدد الدول المنتجة، خاصة خارج منظمة (OPEC)، عودة الشركات المتعددة الجنسيات للعب دور أساسي في الوضع البترولي العالمي، تراجع دور (OPEC) خاصة مع أزمة 1986 [1]
- تطورات هامة في المجال التكنلوجي خاصة تلك التي مست نشاطات الإستكشاف و الإستغلال كالحفر الأفقي، و هي تقنيات لم تكن بحوزة سوناطراك.
- الأزمة العالمية سنة 1986: و هي أزمة مزدوجة عرفت إنهيار أسعار النفط و إنهيار قيمة الدولار، و التي كان لها أثر كبير على الإقتصاد الجزائري.

[1] Noël Pierre, « Pétrole et sécurité internationale : de nouveaux enjeux », Institut d'Economie et de Politique de l'Energie (CNRS), Septembre 1 9 9 8, P 3.

❖ وضع إطار تشريعي يكون جاذبا للإستثمارات الأجنبية، من خلال إدراج مجموعة من التحفيزات.

لذلك جاء القانون 86 – 14 المتعلق بالتنقيب، استغلال و نقل المحروقات عبر الأنابيب، كإطار قانوني منظم لنشاط الشركاء الأجانب فقد نظم الباب الرابع من القانون السابق الذكر الأحكام المتعلقة بالشراكة مع الأشخاص المعنويين الأجانب.

تم إضافة مرسومين سنة 1987من خلالهما تم تحديد هذه الإجراءات:

- المرسوم رقم 87ـ158، المؤرخ في 21 جويلية 1987 المتعلق ب: كيفيات تعريف الشركات الأجنبية

- المرسوم رقم 87ـ159، المؤرخ في 21 جويلية 1987 المتعلق ب: تدخل الشركات الأجنبية في أعمال التنقيب و البحث عن المحروقات السائلة و إستغلالها.

الفرع الثاني: أهم بنود القانون 86ـ 14 المؤرخ في 19 غشت سنة 1986 المتعلق بأنشطة التنقيب و البحث عن المحروقات و إستغلالها و نقلها بالأنابيب.

أكد القانون رقم 86 – 14 على أن الشركات أو الأشخاص المعنويين الأجانب لا يمكن أن تمارس نشاطات التنقيب، البحث، الاستغلال إلا بشراكة مع المؤسسة الوطنية سوناطراك هذه الأخيرة لا تقل نسبة مشاركتها عن 51 ٪ أي أنها تملك الأغلبية[1].

حصر القانون 86 – 14 حق الحصول على الرخص المنجمية في المؤسسة الوطنية سوناطراك دون سواها[2]

بالمقابل جاء القانون 86 – 14 المؤرخ سنة 1986 بالجديد فيما يخص:

- دور المتعامل:

- فتح القانون 86 – 14 المجال أمام الشريك الأجنبي للعب دور المتعامل.

[1] المادة 20 من القانون رقم 86 – 14 المؤرخ في 19 غشت سنة 1986 المتعلق بأنشطة التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية، العدد 35، السنة، 23، 27 غشت 1986، ص ,

[2] المادة 9 من القانون 86ـ14، نفس المرجع كما نظمتها المراسيم رقم 87ـ158 ل 21 جويلية 1987 ، الجريدة الرسمية، العدد 30، السنة 24، 22يوليو 1987 و المرسوم رقم 88ـ34 ل 16 فيفري 1986.

- كما وسع من مجال هذا الدور، فبعد أن كان محصورا في مرحلة الإستكشاف، أصبح من الممكن للشريك الأجنبي القيام بدور المتعامل في مختلف المراحل.[1]

- إدراج عقود تقاسم الانتاج:

نظم القانون الجديد أنواع الشراكة و العقود البترولية و قد حددت في أربع صيغ*، شكلت فيها عقود تقاسم الانتاج الصيغة الأكثر إعتمادا في الجزائر منذ إصدار القانون 86 – 14 و في العالم منذ الستينات و كانت أندونيسيا نموذجا لهذه الدول التي توجهت نحو هذا النوع من الشراكة.

نظمت كل من المادة 39 من القانون 86-14 و الفقرة ج المادة 8 من المرسوم رقم 87-159، المتعلق بتدخل الشركات الأجنبية في أعمال التنقيب و البحث عن المحروقات السائلة و إستغلالها عقود تقاسم الإنتاج، ففي إطارها يتحمل الشريك الأجنبي مخاطر التنقيب و الإستكشاف مقابل حصة من الإنتاج في حالة وقوع إكتشاف.

الحصة العائدة للشريك الأجنبي تكون تبعا لمجهود البحث و الإستغلال خاصة و حسب أهمية الإستثمارات التي يقدمها.

سعت السلطات الجزائرية من خلال إصدار القانون رقم 86 – 14 إجتذاب الشركات الأجنبية و الإستثمار الأجنبي، غير أن هذا الأخير بقي محدودا في هذا المجال، فمثلا لم تتعدى العقود المبرمة بين الشركة الوطنية سوناطراك في إطار الشراكة مع المتعاملين الأجانب بين الفترة 1986-1991 :15 عقدا من بينها 13عقد تنقيب، وعقدين للبحث.[2]

---

[1] المادة 27 من القانون 86 – 14، مرجع سابق.

و

المادة 9 من المرسوم رقم 87-159 المتعلق بتدخل الشركات الأجنبية في أعمال التنقيب و البحث عن المحروقات السائلة و إستغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 30، مرجع سابق.

* إلى جانب عقود تقاسم الإنتاج، حدد رقم القانون 86-14 ، ثلاث صيغ أخرى منظمة لأنواع الشراكة و العقود البترولية و هي: الاشتراك من خلال المساهمة دون أن يتسم بالشخصية المعنوية، إنشاء شركة تجارية بالأسهم، تخضع للقانون الجزائري، يكون مقرها الجزائر، عقود الخدمات.

[2] بن منصور ليليا ، الشراكة الاجنبية و دورها في تمويل قطاع المحروقات بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر –باتنة- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2003، 2004، ص 84

عرفت بالمقابل الفترة التي أعقبت سنة 1988 تحولات إقتصادية إنعكست سلبا على مختلف القطاعات الإقتصادية الجزائرية خاصة قطاع المحروقات بالإضافة إلى الصعوبات التقنية و المالية التي واجهت تطوير الحقول و تحسين الانتاج بسبب التكاليف المرتفعة.[1]

من هذا المنطلق برزت الحاجة إلى إدخال تعديلات جوهرية على القانون 86 – 14 ، تم ذلك من خلال إصدار القانون 91-21 المعدل و المتم للقانون 86 – 14 في 4 ديسمبر 1991.

[1] Benfreha Noreddine, Les multinationales et la mondialisation enjeux et perspectives pour l'Algérie, Edition Dahleb, Alger, 1999, p 175

المطلب الثاني: القانون رقم 91 – 21 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 4 ديسمبر 1991 المعدل و المتمم القانون 86ـ 14 المتعلق بأنشطة التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب.

جاء القانون رقم 91 – 21 المعدل و المتمم للقانون 86 ـ 14 المتعلق بأنشطة التنقيب و البحث عن المحروقات و إستغلالها و نقلها بالأنابيب، في سياق عام يتميز بأزمة اقتصادية حادة، كما جاء كتعبير عن استراتيجية الحكومة الجزائرية الجديدة سنة 1991 لمواجهة الوضعية المتأزمة.

تجدر الإشارة إلى أن هذا القانون جاء عقب ردود الأفعال السلبية تجاه مقترح رئيس الحكومة الجديد آنذاك "سيد أحمد غزالي" و الذي عرضه أمام البرلمان الجزائري في جويلية 1991 خلال تقديمه برنامجه أمام الجمعية العامة، تعلق هذا الإقتراح ببيع جزء من حقل حاسي مسعود (25 ٪) كحل للخروج من حلقة الديون، غير أن هذه التصريحات لقيت ردود أفعال سلبية.[1]

جاء القانون 91 – 21 بهدف إجتذاب أكبر للشركات و الإستثمارات الأجنبية و ذلك بإدخال تعديلات على سابقة (القانون رقم 86 – 14).

يمكن إدراج أهم التعديلات التي جاء بها القانون رقم 91 – 21 و المتمثلة في:

- و سع القانون الجديد 91 – 21 مجال الشراكة مع الأشخاص المعنويين الأجانب في مجال المحروقات ليشمل أنشطة التنقيب و البحث عن المحروقات و إستغلالها، أي أصبح مجال الشراكة مفتوحا ليشمل هذه النشاطات[2]

❖ توسيع النظام المطبق على المحروقات السائلة ليشمل الغاز

نص القانون 91ـ21، على توسيع الشراكة مع الطرف الأجنبي لتشمل الغاز الطبيعي، حيث تم إلغاء المادة 23 من القانون 86ـ14.

أصبح في إمكان الشريك الأجنبي أن يمول، كل أو جزء من تطوير و إستغلال حقل الغاز و أن يمارس دور المتعامل في نفس الشروط المحددة للمحروقات السائلة.

[1] Brahimi Abdelhamid, l'économie algérienne défis et enjeux, 2 éme edition, Edition Dahleb, Alger, 1991, P348.
[2] المادة 2 من القانون 91 – 21 المعدلة و المتممة للمادة 4 من القانون رقم 86ـ 14 ، الجريدة الرسمية، العدد 63، السنة 28، 7 ديسمبر 1991.

❖ توسيع مجال الشراكة لإستغلال الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986

يستثني القانون 86-14 من الشراكة الحقول المكتشفة قبل صدوره ، النية كانت في إبقاء سيطرة سوناطراك على الحقلي المهمين: حاسي مسعود و حاسي الرمل ، حيث تنص المادة 65 منه صراحة على ذلك، غير أن القانون 91-21 و بموجب المادة 13 التي ألغت المادة 65 السابقة الذكر، تم فتح المجال للشركات الأجنبية بالمشاركة مباشرة في إستغلال الحقول المكتشفة قبل صدور القانون 86-14.

❖ الحوافز الجبائية:

وسع القانون 91 – 21 من الامتيازات الجبائية من خلال وضع إجراءات جبائية جديدة و ذلك بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية، و بعث مجهود البحث و تشجيع إستكشاف المحروقات خاصة في المناطق الصعبة، يكون هذا من خلال منح تخفيضات في نسب الإتاوة و الضريبة على النتائج، و هذا حسب الجهد المبذول في البحث أو الاستغلال أو نوع الانتاج و التقنيات المستعملة في الاستخراج المدعم، بالإضافة الى الإستكشاف في المناطق التي تنطوي على صعوبات غير عادية.[1]

حددت النسب المطبقة، بحيث لا تقل في جميع الأحوال في :

10٪ بالنسبة للإتاوة،

42٪ بالنسبة للضريبة على النتيجة.

ميز القانون 91 – 21 بين المناطق، إذ صنف المجال المنجمي إلى منطقتين (أ)و (ب)، وخصص لكل منطقة وفق أهميتها، معدلات جبائية محددة.

❖ التحكيم الدولي:

نص الإطار القانوني الجديد على أنه في حالة نشوب المنازعات بين الدولة و أحد أطراف عقد الإشتراك يخضع النزاع للجهات القضائية الجزائرية المختصة.[2]

[1] المادة 11 من القانون 91 – 21 ، المعدلة للمادة 36 من القانون 86 – 14 ، مرجع سابق.
[2] المادة 12 من القانون 91 – 21 المعدلة و المتممة للمادة 63 من القانون 86-14، مرجع سابق.

في حين أن المنازعات الناجمة عن تفسير أو تطبيق عقد الإشتراك بين المؤسسة الوطنية و شريكها الأجنبي ، فتكون محل مصالحة في حالة فشل هذه الأخيرة يمكن لأطراف العقد عرض النزاع على التحكيم الدولي.[1]

المطلب الثالث: تقييم القانون 86 – 14 المتعلق بالتنقيب، استغلال و نقل المحروقات عبر الأنابيب، المعدل و المتمم بالقانون 91 – 21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991:

فتح القانون 86 – 14 و حرر نشاطات المنبع البترولي، كما توسع الأمر مع التعديل 91 – 21 ليشمل نشاطات التنقيب و الإكتشاف فيما يخص الغاز الطبيعي، غير أن هذا الاطار التشريعي و الجبائي الذي تم وضعه و مراجعته أظهر مع تطبيقه مجموعة من القيود و القسور بالنسبة للشركاء الأجانب ، هذا يتعلق خاصة في:

- بقاء مساحة و نسبة المجال المنجمي المستكشف ضعيفة، فالمعدل الوطني هو 8 آبار في 10000 كم^2 في حين أن المعدل العالمي هو100 بئر، أما المعدل في الدول التي وضعيتها شبيهة بالجزائر فهو 50 بئرا، فالقانون 86 – 14 رغم نتائجه الايجابية غير أنه يبقى غير كافي بالنظر إلى الإمكانيات المنجمية الجزائرية: 4 إلى 5 كمعدل للعقود سنويا ما بين سنتي : 1991 – 1997.[2]
- عدم جاذبية النظام الجبائي المطبق كفاية لجذب المستثمرين الأجانب خاصة فيما يتعلق بخفض تكاليف و إستغلال الحقول الصغيرة و المتوسطة الحجم.

إلى جانب هذه المعطيات السابقة الذكر، عرفت الساحة الدولية و خاصة سوق النفط العالمي مجموعة من التغيرات و الإعتبارات، لذلك برزت ضرورة وضع إطار تنظيمي و تشريعي جديد يهدف إلى:

- التأقلم مع العولمة و المتغيرات الدولية، و تنامي أهمية و دور القطاع الخاص،
- إمكانية إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة(OMC) ،

[1] نفس المرجع.

[2] Mekideche Mustapha, Les Hydrocarbures : piège ou opportunité, Cahier de Liberté : Algérie des années 2000 Regards de spécialistes, Alger : SAEC - Liberté, N° 1 Janvier - Février 2009, P 103

- التحضير إلى إنضمام الجزائر للفضاء الأورومتوسطي،

- الرفع من مداخيل الدولة ،

- تشجيع الإستثمار الأجنبي ،

- ترشيد تسيير موارد الدولة من خلال تحديد دور كل طرف الدولة الجزائرية و المتعاملين سواء المؤسسة الوطنية سوناطراك أو المتعاملين الأجانب.

- الفصل و تحديد إمتيازات كل من الدولة و سوناطراك، حيث تصبح هذه الأخيرة عبارة عن شركة دولية تنافس باقي الشركات، تأخذ على عاتقها أخطار السوق، التكاليف، بالإضافة إلى سعيها على أن تكون أكثر تنافسية

- الحصول على إمتيازات و تكنولوجيات جديدة، حيث نصت المادة 2 من القانون 05 –07 صراحة على ذلك.

نتج عن هذه الإعتبارات و التغيرات وضع إطار تشريعي و تنظيمي جديد يخص قطاع المحروقات الجزائري و كان هذا على مرحلتين:

- قانون المحروقات 05 – 07 المؤرخ في 28 أفريل 2005: هدف إلى عصرنة النظام الجبائي، و جذب المستثمرين الأجانب من خلال مشاركتهم بالأغلبية في استغلال الموارد.

أصبحت سوناطراك بموجب هذا القانون على نفس قدم المساواة مع بقية الشركات البترولية حيث تتنافس معها حول عقود الاستكشاف و الانتاج .

و قد تم بموجب هذا القانون إنشاء وكالتين لمراقبة و ضبط المحروقات هما :[1]

- سلطة ضبط المحروقات (ARH)، تعد هذه الوكالة مسؤولة عن:

- مراقبة التسويات في مجال الأسعار و الإستغلال و التخزين و الأمن الصناعي و حماية البيئة

- تطبيق المعايير التقنية المطبقة دوليا و اقامة نزام العقوبات و الغرامات

[1] بشكيط سهام، مرجع سابق، ص 18.

- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ALNAFT)، يتمثل الهدف من انشائها و المسؤولية التي تضطلع بها ما يلي:

- ترقية الاستثمارات في مجال التنقيب و الحفاظ على المعطيات الخاصة بأعمال التنقيب
- فتح المناقصات و تقييم العروض المتعلقة بنشاطات التنقيب
- تحديد مناطق التنقيب
- السهر على تطبيق عقود الانتاج[1]

غير أن الجدل الذي أثاره القانون و التطورات التي عرفتها الساحة الطاقوية العالمية نتج عنها تجميد التصديق عليه و في الأخير تم تعديله من خلال الأمر رقم 06- 10 .

- الأمر رقم 06- 10 الصادر في 29 جويلية 2006، المعدل و المتمم للقانون 05 – 07 المؤرخ في 28 أفريل 2005، هدف إلى توسيع مراقبة الدولة لمواردها الطاقوية، و الذي تم من خلاله إعادة منح سوناطراك غالبية الحصص في استغلال البترول الجزائري، حيث لم يفتح بصفة كاملة للاستثمار الأجنبي إلا قطاع البتروكيمياء، الغاز الطبيعي المميع GTL و GNL [2] على هذا الأساس تعود سوناطراك كشريك في جميع عقود البحث، التنقيب و الاستغلال بنسبة لا تقل عن 51 ٪ أي تملك حصة الاغلبية.

من أهم ما جاء في الأمر 06 – 10 المؤرخ في 29 جويلية 2006 و الذي عدل و أتم قانون المحروقات 05 – 07، ما يلي:

- العودة إلى عقود تقاسم الانتاج و إلغاء عقود الإمتيازات

- سوناطراك شريك في أي مشروع بترولي يقوم مع شركة اجنبية بنسبة لا تقل عن نسبة 51 ٪، أي الاغلبية.

- سوناطراك تعتبر مؤسسة وطنية ذات أسهم و هي صاحبة الامتياز و المتعاقد و هي صاحبة كل المشاريع المستقبلية،

[1] نفس المرجع.

[2] Mekideche Mustapha, « Les Hydrocarbures : piège ou opportunité », OPCIT, P 140.

- خضوع كل شركة تنشأ للقانون الجزائري في اطار هذه الشراكة و حسب المادة 8 المعدلة تكون مساهمة سوناطراك بنسبة لا تقل عن نسبة 51 ٪ و هذا قبل الاعلان عن أي مناقصة

- تبرم عقود البحث و الإستغلال و عقود الإستغلال بناء على مناقصة للمنافسة ، هذا ما ورد في المادة 32 من الأمر 06 – 10

- تطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية، التي يحققها الشركاء الأجانب على حصة الإنتاج الخاصة بهم ، عندما يكون الوسط العددي الشهري لأسعار بترول " برنت" يتجاوز 30 دولار للبرميل، تخضع لها حتى العقود المبرمة في إطار القانون 86 – 14.[1]

تكون الضريبة المطبقة ما بين 5 ٪ كحد أدنى الى 50 ٪ كحد اقصى، يطبق هذا انطلاقا من 1 اوت 2006.

(هذه الإتاوة نتج عنها سنة 2006 ما يزيد عن 5،3 مليار دولار أمريكي.)[2]

- المادة 32 أدرجت المناقصة للمنافسة (appel a la concurrence):

فعقود البحث و الإستغلال و عقود الإستغلال تبرم على أساس المناقصة للمنافسة ، تتضمن هذه العقود بند يسمح بمشاركة المؤسسة الوطنية سوناطراك شركة ذات أسهم بنسبة لا تقل عن 51% قبل كل منافسة في هذه العقود.[3]

هدفت الجزائر من وراء هذا الإجراء إدراج شفافية أكبر في هذه العملية.

[1] المادة 101 من الأمر 06 – 10 المؤرخ في 30 جويلية 2006 المعدل و المتمم للقانون 05 – 06 المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 48، السنة 43، 30 يوليو 2005 .

[2] بشكيط سهام، مرجع سابق، ص 18.

[3] المادة 32 من الأمر 06 – 10 المؤرخ في 30 جويلية 2006 المعدل و المتمم للقانون 05 – 06 المتعلق بالمحروقات، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الثاني

تميزت فترة دراسة المذكرة أي سنوات التسعينات و بداية الألفية الثالثة بتغيرات و تحولات كبيرة، مست هيكل و طبيعة العلاقات الدولية مع انهيار الإتحاد السوفياتي و بروز الولايات المتحدة كقطب مهيمن سياسيا و عسكريا خاصة، في ظل بروز مجموعة من القوى الإقتصادية على رأسها الإتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، الهند...، هذه الأخيرة أصبحت تتنافس على الموارد و الأسواق.

دفعت التحولات بالولايات المتحدة الأمريكية لإعادة وضع استراتيجياتها خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 ، في ظل تنامي تبعيتها للبترول المستورد، ما دفعها للعمل على تنويع ممونيها و كانت الجزائر إحدى هذه المصادر خاصة أن هذه الأخيرة عملت على الإنفتاح على الشركات و رؤوس الأموال الأجنبية.

برزت أهمية الجزائر خاصة مع توثق العلاقات السياسية و الأمنية بين البلدين خاصة في مجال مكافحة الإرهاب.

الفصل الثالث: واقع العلاقات الجزائرية الأمريكية في قطاع المحروقات خلال فترة التسعينات

يحاول الفصل الثالث تسليط الضوء على واقع العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات، فبعد محاولة التطرق لأهم المحطات التاريخية التي ميزت العلاقات بين البلدين ، ثم السياق العام الذي جاءت فيه و الذي مس الإطار السياسي، الأمني و الإقتصادي و الطاقوي للعلاقات بين البلدين.

يخصص الفصل الثالث في محاولة للتعمق في موضوع الدراسة بالتعرض لأهم محاور الشراكة الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات و التي لا تخص فقط نشاط الشركات الأمريكية بالجزائر بل مكانة الجزائر في سوق المحروقات الأمريكي من خلال ما تصدره إليها و أخيرا مشاريع الشراكة التي تجمع البلدين على المستوى الدولي.

كما أن محاولة قراءة واقع العلاقات الجزائرية الأمريكية يقتضي التطرق كذلك لحصيلة الإنجازات الأمريكية في قطاع المحروقات الجزائري.

المبحث الأول: محاور العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات

عرفت الجزائر ابتداء من منتصف الثمانينات تحولات كبيرة، حيث دخلت في سلسلة من الإصلاحات هدفت من خلالها التكيف مع الوضعية الإقتصادية المحلية و الدولية، و قد كان قطاع المحروقات أحد أهم هذه القطاعات نظرا لهيمنته على الإقتصاد الجزائري، و قد برز هذا التوجه بقوة بعد أزمة 1986 و التي كان لها أثر سلبي و مضاعف على الجزائر.

قامت الجزائر بهدف محاولة إيجاد حلول للأزمة الخانقة التي كانت تمر بها، اللجوء للشراكة الأجنبية من خلال اصدار القانون 86 – 14 سنة 1986 و الذي حرر نشاطات المنبع البترولي، ليتوسع الأمر مع اصدار القانون 91 – 21 سنة 1991 المعدل و المتمم للقانون 86 – 14 ليشمل نشاطات التنقيب و الاكتشاف فيما يخص الغاز الطبيعي بالإضافة إلى توسعه مجال تدخل الشراكة ليشمل الحقول المكتشفة قبل اصدار القانون 86 – 14 و التي إستثناها هذا الاخير من الشراكة.

تدعم الإنفتاح و التحرر الذي مس قطاع المحروقات الجزائري من خلال القانون 05 –07 المتعلق بالمحروقات المعدل و المتمم بالقانون 06 – 10، حيث أدرج بنود تحفيزية أكثر للإستثمار الأجنبي.

تشكل الشراكة في قطاع المحروقات حسب الرؤية الجزائرية أحد العناصر المفتاحية المكونة للاستراتيجية البترولية الجزائرية، و هذا لسببين رئيسيين على الأقل:[1]

1- مستوى الاستدانة الذي عرفته الجزائر ، ما دفعها إلى إعادة جدولة ديونها سنة 1994، و كذا الهبوط الكبير في مداخيل قطاع البترول إبتداء من سنة 1986، ما حد من القدرات الاستثمارية الذاتية للقطاع ، هذا ما نتج عنه حاجة إلى مساهمة الاستثمارات الأجنبية لتأخذ على عاتقها هذه الاستثمارات، و بالتالي رفع القدرات التصديرية و تجديد الاحتياطات.

[1] Mekideche Mustapha, l'Algérie entre économie de rente et économie émergente, Edition Dahlab, Alger , 2000, P P 94, 95.

2ـ العامل التكنلوجي و العملياتي (opérationnel): فالشراكات في هذا المجال تسمح باستخدام تقنيات متطورة و متقدمة في مجال الاستكشاف و الانتاج، كالاسترجاع الثانوي (secondaire) و الثالثي (tertiaire) ، الحفر الأفقي...، و هي تقنيات لا تتحكم فيها سوناطراك.[1]

انطلاقا من هذه المعطيات دخلت المجال المنجمي الجزائري مجموعة من الشركات الأجنبية، خاصة بعد التعديلات الي أدخلت على القانون 86 – 14 سنة 1991، من خلال تقديمها طلبات للدخول في شراكة مع سوناطراك.

تعتبر في هذا السياق أهم العمليات المشتركة، تلك التي جمعت سوناطراك، بأنادارکو ANADARKO (الولايات المتحدة الأمريكية)، و لاسمو Lasmo (الولايات المتحدة الأمريكية) و Maersk Oil (الدنمارك) و ذلك لإستغلال حقل بترولي جنوب حاسي بركين.[2]

نشطت إلى جانب هاتين الشركتين العديد من الشركات الأجنبية بالجزائر خاصة مع بداية عقد التسعينات، و مع بداية سنوات 2000 حيث زاد تدفق الشركات الأجنبية الراغبة في النشاط بها خاصة مع عودة الأمن و الاستقرار و كذا التحفيزات التي طرحها القانون 05 – 07 المعدل و المتمم بالأمر 06 – 10 .

و في سبيل العد لا الحصر يمكن ذكر مجموعة من الشركات التي نشطت و تنشط بالجزائر:

ANADARKO (الولايات المتحدة الأمريكية) – Lasmo (الولايات المتحدة الأمريكية) – AGIP (ENI) (إيطاليا) ـ Maersk Oil (الدنمارك) – CEPSA (إسبانيا) ـ Hardy Oil ـ First Calgary Petroleums Ltd. (كندا)، Burlington Resources (الولايات المتحدة الأمريكية)، Talisman (كندا)، Halliburton (الولايات المتحدة الأمريكية)،ARCO (الولايات المتحدة الأمريكية و اليوم هي جزء من BP)، Mobil (الولايات المتحدة الأمريكية)، Tullow Oil (ايرلندا)، BHP (أستراليا)، BP (بريطانيا)، Enro (ألمانيا) AMOCO (الولايات المتحدة الأمريكية)، Oryx (الولايات المتحدة الأمريكية)، TOTAL (فرنسا)، Amerada Hess Corp (الولايات المتحدة

[1]Mekideche Mustapha, l'Algérie entre économie de rente et économie émergente, OPCIT, P P 94, 95 .
[2] Conférance des Nations Unis sur le Commerce et le Développement (CNUCED), Examen de La Politique de l'Investissement : ALGÉRIE, Nations Unis : New York et Genève, 2004, P 15.

الأمريكية)، Philips (الولايات المتحدة الأمريكية)، Occidental (الولايات المتحدة الأمريكية)، Sun Oil (الولايات المتحدة الأمريكية)، Exxon (الولايات المتحدة الأمريكية) .[1]

كما للشركات الآسياوية نصيب حيث دخلت هي الأخرى الجزائر بداية من سنوات 2000 خاصة حيث أصبحت هذه الأخيرة تتنافس مع الدول الغربية الكبرى على منابع النفط في ظل تنامي احتياجاتها منها و عدم تغطية مواردها المحلية و حتى إفتقار بعضها تماما لهذه الموارد الإستراتيجية و من بينها:Teikoku Oil (اليابان)، Sivopec (الصين).

عرفت السنوات الأخيرة دخول عملاق الغاز الروسي للجزائر : Gazprom

يتبين من خلال ما ذكر آنفا أن التواجد الأمريكي كبير بالجزائر من خلال مجموعة من الشركات التي تنشط في مجالات مختلفة و ضمن مشاريع متنوعة.

لا يقتصر التواجد الأمريكي في قطاع المحروقات الجزائري على نشاطات المنبع البترولية أو الغازية (Amont) بل يتعداها لنشاطات المصب (Aval) كنشاط التحويل مثلا، بالإضافة إلى التواجد الكبير للشركات الأمريكية في مجال الخدمات حيث تنشط بصفة منفردة أو بالشراكة مع شركات جزائرية من خلال شركات مختلطة، أبرز مثال على ذلك شركة Halliburton، و الشركة المختلطة Brown and Roots Condor SPA .

خصص على هذا الأساس المطلب الأول من هذا المبحث و المعنون ب :" موقع الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع المحروقات الجزائري" للتطرق لذلك مع التركيز على فترة التسعينات و ذلك لأن عنوان المذكرة يطرح بالدرجة الأولى هذه الفترة من جهة و من جهة أخرى لأن تواجد الشركات الأمريكية بقوة في قطاع المحروقات الجزائري ليس وليد السنوات الأخيرة بل سنوات التسعينات أين نشطت مجموعة من الشركات الأمريكية بقوة في الصحراء الجزائرية خاصة ANADARKO حيث حققت مجموعة من الإكتشافات الهامة خاصة ما بين سنتي 1994 – 1995 و سنة 1996 و التي نتج عنها الرفع من احتياطي الجزائري خاصة من البترول الخام.

[1] Conférance des Nations Unis sur le Commerce et le Développement (CNUCED), OPCIT, P15.

المطلب الأول: موقع الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع المحروقات الجزائري

عززت الولايات المتحدة الأمريكية من موقعها في قطاع المحروقات الجزائري، إبتداء من نهاية ثمانينيات القرن الماضي، حيث نتج عن تحرير القطاع دخول قوي للشركات البترولية الأمريكية و كانت (ANADARKO) أول شركة أمريكية إلى جانب (Lasmo) اللتين أبرمتا عقد تقاسم الإنتاج مع سوناطراك و كان ذلك في جوان 1989.[1]

أما أول شركة كبرى دخلت المجال المنجمي الجزائري فكانت (Mobil) و كان ذلك عقب التعديلات التي مست القانون 86 – 14 سنة 1991 و كان هذا في جوان 1992 و خص العقد المبرم التنقيب[2]

عرفت سنة 1992 توقيع 12 عقد إستكشاف مع شركات أمريكية خاصة ARCO و ANADARCO Petrolium Corporation.[3]

انطلاقا من هذه المرحلة بدأ رأس المال الأمريكي يتواجد بقوة بالصحراء الجزائرية، خاصة أن هذه الأخيرة بقيت نوعا ما بعيدة عن حالة عدم الإستقرار التي عرفتها الجزائر خلال عقد التسعينات، كما أن الاكتشافات البترولية الجديدة و الهامة التي حققتها الجزائر منذ منتصف التسعينات وضعتها ضمن واحدة من أكثر مناطق العالم جاذبية للاستكشاف ، حيث إحتلت الجزائر مثلا المركز الأول سنة 1994 عالميا نظرا لتحقيقيها 15 اكتشافا جديدا هاما، بالإضافة إلى ما تبعها من اكتشافات هامة أخرى.[4]

تجاوزت من جهة أخرى الاحتياطات الجزائرية من الغاز الطبيعي في هذه الفترة حجم 150 ترليون قدم مكعب (feet–cubic) ما يجعلها واحدة من أكبر عشر مصادر للغاز الطبيعي على المستوى العالمي، في نفس الوقت شكلت صادرات الجزائر خلال هذه الفترة من الغاز الطبيعي المميع (GNL) خمس صادرات الغاز الطبيعي المميع عالميا، هذه الأهمية لم تمر مرور الكرام على الولايات المتحدة و

[1] Aissaoui Ali, Algeria the Political Economy of Oil and Gas, First Published, The Oxford University Press, New York, 2001, P 124
[2] IBID.
[3] Tlemçani Rachid, OPCIT, P86.
[4] Darbouche, Hakim, Yahia H. Zoubir, " The Algerian crisis in European and US foreign policies: a hindsight analysis ", The journal of North African Studies, N° 1, Vol 14, March 2009, P 48.

التي تعتبر هذه الموارد حيوية بالنسبة لها ما دفعهما إلى ممارسة ضغوط على النظام الجزائري لإحداث اصلاحات سياسية آنذاك.[1]

تبرز بصفة عامة أهمية الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع المحروقات الجزائري خاصة فترة التسعينات في : عدد العقود المختلفة التي أبرمتها مع سوناطراك، الإكتشافات التي حققتها هذه الأخيرة بالجزائر حيث تفوقت خاصة مع شركة ANADARKO على بقية الشركاء الأجانب، حجم الإستثمارات التي ضختها... علما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد اليوم أهم مستثمر في قطاع المحروقات الجزائري .

يوضح الجدول التالي إستثمارات الشركات الأمريكية في نشاط البحث خلال الفترة 1990 – 2000 .

جدول رقم 03: استثمارات الشركات الأمريكية في نشاط البحث خلال الفترة 1990 – 2000

الشركة	الفترة	حجم الاستثمار (مليون دولار امريكي)
Anadarko	2000-1990	19، 849 مليون دولار أمريكي
ARCO	2000-1992	172،31 مليون دولار أمريكي
Louisiana Burlington	2000-1992	09، 311 مليون دولار أمريكي
Exxon/Mobil	2000-1994	50، 119 مليون دولار أمريكي
Sonatrach /Amerada Hess	العقد أبرم في 16-4-2000	28 مليون دولار أمريكي
Oryx / Kerr Mc GEE	2000-1998	18 مليون دولار أمريكي
Philips	1998-1993	81، 58 مليون دولار أمريكي
Occidental	عقد واحد	

المصدر : وزارة الطاقة و المناجم

[1] Darbouche, Hakim, Yahia H. Zoubir OPCIT, P 48.

و كنموذج عن هيمنة الشركات الأمريكية خلال فترة التسعينات عن باقي الشركات الأجنبية يمكن إدراج الإحصائيات التالية و المتعلقة بإكتشافات المحروقات المحققة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من أفريل 1996 إلى ديسمبر 1997.

- حققت الشركات الأجنبية الناشطة بالجزائر ما بين أفريل 1996 – ديسمبر 1997 مجموع إكتشافات قدر ب16 اكتشافا، حققت فيه الشركات الأمريكية 11 إكتشافا، في حين حققت بقية الشركات الأجنبية الأخرى مجتمعة 05 إكتشافات.[1]

- إكتشافات الشركات الأمريكية حققت من طرف: ANADARKO ب 06 إكتشافات، Luisiana Land & Exploration ب 04 إكتشافات، ARCO إكتشاف واحد.

- أما فيما يخص باقي الشركات الأجنبية التي حققت الإكتشافات ما بين 1996 – ديسمبر 1997 دائما فهي: BHP(أستراليا) بإكتشافين، AGIP (إيطاليا) بإكتشافين ، Petro – Canada (كندا) إكتشاف واحد.[2]

- تجدر الإشارة إلى أن الإكتشافات التي حققت خلال سنة 1996 و التي كان عددها 06 عرفت تحقيق الشركتين الأمريكيتين ANADARKO و Luisiana Land & Exploration مجموع 04 إكتشافات، في حين حققت AGIP إكتشافين.[3]

تعكس هذه المعطيات المكانة الهامة للشركات الأمريكية في قطاع المحروقات الجزائري خلال فترة التسعينات و كذا نشاطها الكبير بالقطاع.

للوقوف أكثر على أهمية نشاط الشركات الأمريكية بالجزائر خاصة في فترة التسعينات و إمتدادات ذلك لسنوات 2000 ـ يتم تسليط الضوء على أهم الشركات الأمريكية الناشطة بالجزائر و من خلالها على أهم المشاريع التي أشرفت عليها هذه الأخير بالشراكة مع سوناطراك، بحيث يتم التعرض إلى :

أهم الشركات الناشطة في مجال المنبع و المصب البترولي و الغازي، ، النشاط الأمريكي في مجال الخدمات البترولية.

[1] Khelif Amor, « La réforme du secteur des hydrocarbures en Algérie », NAQD, N°12, Printemps Eté 1999, P 177.
[2] IBID.
[3] IBID.

الفرع الأول: أهم الشركات الأمريكية الناشطة بمجال المنبع البترولي و الغازي فترة التسعينات

يجب الإشارة في البداية إلى أن المساحة العامة للمجال المنجمي الذي نشطت به الشركات الأمريكية غطى 97،769 كم^2 ما يمثل 6،36٪ من المجال المنجمي الوطني (1،54 مليون كم^2) و قد قدر الاستثمار الإجمالي في الاستكشاف للشركات الأمريكية للفترة 1990ـ 2000 ما قيمته إجمالا : 1، 6 مليار دولار أمريكي.[1]

نشطت مجموعة من الشركات الأمريكية بالجزائر خلال الفترة (1990 – 2000)، من بينها: ANADARKO، Burlington Resources، Halliburton، Arco، Mobil، AMOCO، Oryx، Phillips، Occidental، Luisiana Land & Exploration...

نظرا لعدم اتساع الدراسة للتطرق لكل الشركات الأمريكية التي نشطت و لازالت تنشط بالجزائر، يتم خلال هذا المطلب تناول أهم الشركات الأمريكية الناشطة بمجال المنبع البترولي و الغازي من خلال التطرق لنموذج شركات : ANADARKO، ARCO، AMOCO

1ـ شركة Anadarko Petroleum Corporation :

تعد شركة (ANADARKO) واحدة من كبريات الشركات العالمية المستقلة في العالم و تنشط في مجال استكشاف و انتاج البترول و الغاز، من جهة أخرى تعد واحدة من أهم الشركات الناشطة بالجزائر حيث دخلت المجال المنجمي الجزائري نهاية الثمانينات و حققت خلال فترة قصيرة مجموعة كبيرة من الإكتشافات الهامة بالصحراء الجزائرية.

وقعت (ANADARKO) أول عقد تقاسم للإنتاج في الجزائر سنة 1989، و قد بدأت عمليات الحفر بالجزائر سنة 1991، أما الانتاج فقد بدأ سنة 1998، كما وقعت عقد تنقيب في جانفي 1992 ، انطلاقا من هذا التاريخ حققت نجاحات عديدة و مهمة في مجال الاستكشاف، قدرت خلال الفترة الممتدة ما بين 1993ـ 1998 : 12 اكتشاف[2]

[1] وزارة الطاقة و المناجم، العلاقات الجزائرية الأمريكية (1990 – 2000)، معلومات مقدمة من طرف الوزارة خلال فترة التربص بها، جوان 2012.

[2] Algeria, Oil & Gas Derectory Middle East, 2011, P 1067.
Et

عرفت سنة 1996 إكتشاف حقل بترولي هام من طرف ANADARKO في محيط " المرق" El Merk بالعرق الشرقي و الذي شكل الإكتشاف رقم 31 الذي يتم بالشراكة مع طرف أجنبي منذ سريان قانون 86 – 14 الصادر سنة 1986[1]

و قد قيدت شركة ANADARKO نهاية سنة 1997 حجم الأحتياطات المؤكدة من البترول، المكثفات (Condensat) على مستوى تراخيص الإستكشاف التي بحوزتها في الجزائر ب184،1 مليون برميل هذا من جهة، من جهة أخرى عرف إنتاج ANADARKO بالجزائر ارتفاعا حيث قدر 30000 برميل/ يوميا ليصل إلى 500000 برميل/ يوميا.[2] مع حوالي احتياطي يقدر بحوالي 2،8 مليون برميل.

2ـ شركة ARCO :

تعد شركة أركو (ARCO) واحدة من أهم الشركات الأمريكية التي دخلت المجال المنجمي الجزائري عقب الإنفتاح الذي مس قطاع المحروقات.

وقعت (ARCO) إتفاق للإستثمار و تقاسم الانتاج سنة 1996 وقد وقعت على إتفاقية مع سوناطراك تنص على:

- تمويلها لتكاليف استغلال حقل " رهورد البغل" (Rhoud-El- Bouguel)،
- برنامج الإسترجاع المدعم، قائم على الحفر المتداخل ، و حقن الغاز

هذا ما يعني إنفاق إجمالي يقدر ب 1،3 مليار دولار أمريكي، و قد عرفت سنة 1996 دائما إستثمار (ARCO) ما يعادل 400 مليون دولار في مشروع "رهورد البغل" (Rhoud El- Bouguel) ، من بينها 225 مليون دولار في شكل حقوق دخول (droits d'entrée) ، ليصل حجم الإنفاق سنة 1997 إلى 400 مليون دولار أمريكي.[3]

KHelif Amor et autres, ouvrage collectif, Dynamique des marchés valorisation des hydrocarbures, Sous la direction de Khelif Amor, CREAD, Alger , 2005, P 33.

[1] Tlemçani Rachid, OPCIT, P87.

[2] KHelif Amor, La réforme du secteur des hydrocarbures en Algérie, OPCIT, P P 177, 178.

[3] KHelif Amor et autres, ouvrage collectif, Dynamique des marchés valorisation des hydrocarbures, OPCIT, P 35.

في مقابل إستثماراتها و إسهاماتها، التقنية في برنامج – الاستخراج المدعم أصبحت لدى ARCO انطلاقا من الثلاثي الأول لسنة 1996، حصة من انتاج حقل " رهورد البغل" (Rhoud El- Bouguel)، هذه الحصة بلغت سنة 1997: 17 000 برميل يوميا.[1]

يعتبر العقد الذي يجمع شركة (ARCO) بسوناطراك عقدا مهما حيث جمعها بهذه الأخيرة لاستغلال حقل بترولي مكتشف، أي أثناء التوقيع على العقد الحقل كان ينتج، غير أن مجموعة ARCO قررت التخلي عن حصصها في الحقل .

3ـ شركة AMOCO

إكتسبت شركة أموكو (AMOCO) دور رئيسي في قطاع الغاز الجزائري، فسنة 1998 عرفت إبرام سوناطراك و AMOCO لاتفاق هام قبل اندماجها مع شركة BP نص على تطوير و استغلال أربع حقول غازية بمنطقة عين أمناس لمدة 20 سنة.[2] بلغت قيمة العقد 900 مليون دولار أمريكي .

تبرز أهمية هذا العقد من خلال مجموعة من الاعتبارات :[3]

- حجم الاستثمارات، التي تضم:

- حقوق الدخول 30 مليون دولار أمريكي،
- تمويل لتطوير الحقول 790 مليار دولار أمريكي،
- تعويض نفقات الاستكشاف التي قامت بها سوناطراك 111 مليون دولار أمريكي.

تناولت هذه الشراكة أيضا إنشاء مصنع للمعالجة، قدرته الانتاجية 19،9 مليون م^3 من الغاز يوميا، ـ أعمال التطوير، موقع المصنع، شبكة الأنابيب، تم تحديد ها على فترة ثلاث سنوات – الفترة 1999ـ2001.[4]

[1] KHelif Amor et autres, ouvrage collectif, Dynamique des marchés valorisation des hydrocarbures, OPCI,P P 35, 36.
[2] IBID, P 36.
[3] IBID.
[4] KHelif Amor et autres, ouvrage collectif, Dynamique des marchés valorisation des hydrocarbures, OPCIT, P 36.

أما الغاز الطبيعي المنتج فيبقى ملك حصري لسوناطراك، على أن تعوض AMOCO على نفقاتها بالحصول على جزء من غاز البترول المميع (GPL) و المكثفات (Condensat) المنتج، علما أن التسويق الدولي لا يكون مشتركا [1]

أخيرا دخول AMOCO إلى الجزائر زاد من تدخل الشركات النفطية الأمريكية، كما سمح للمجموعة BP/AMOCO من إحتلال مكانة استراتيجية في نشاطات المنبع بالجزائر، عقب اندماج AMOCO و BP.

أما فيما يخص العقود المبرمة بين سوناطراك و مجموعة من الشركات الأمريكية الأخرى فيمكن ذكر على سبيل المثال :

- العقد سوناطراك / CONOCO في سنة 2000 يتعلق بإنجاز مشاريع مشتركة في جميع مراحل قطاع المحروقات من الاستكشاف، البحث، الإنتاج ،النقل ، والتسويق. [2]

- العقد سوناطراك/ Amerada Hess Limited، تم توقيع العقد في 16 افريل 2000، الهدف منه: رفع نسبة استرجاع احتياطات البترول الخام في الحقول "القاسي" El Gassi، "العقرب" El Agreb ، "زوتي" .Zotti .

مدة العقد: 20 سنة قابلة للتجديد في حالة اتفاق بين الطرفين لمدة 5 سنوات.[3]

- العقد سوناطراك/ Woodside تم التوقيع على العقد سنة 2000، و هو عقد الخدمات بالأخطار لتطوير و استغلال حقول للغاز الطبيعي، المكثفات، غاز البترول المميع.[4]

[1] KHelif Amor et autres, ouvrage collectif, Dynamique des marchés valorisation des hydrocarbures, OPCIT,PP 36,37.

[2] بودرامة مصطفى، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، مرجع سابق، ص 11.

[3] وزارة الطاقة و المناجم، العلاقات الجزائرية الأمريكية، مرجع سابق.

[4] نفس المرجع.

الفرع الثاني: النشاط الأمريكي في المجال الصناعي البترولي و الغازي

تتواجد الشركات الأمريكية على مستوى نشاط المنبع البترولي و الغازي ، حيث تبرز العديد من الشركات التي حققت نتائج و إستكشافات هامة.

إلى جانب هذا المجال، تنشط الشركات الأمريكية في الشق الصناعي المتعلق بقطاع المحروقات كتجديد وحدات التمييع، إنشاء أنابيب النقل...،.

يمكن إدراج من بين هذه المشاريع ما يلي:

أ- تجديد وحدات تمييع الغاز الطبيعي (GNL):[1]

شاركت الشركات الأمريكية و تشارك في مجموعة من المشاريع المتعلقة بتجديد وحدات تمييع الغاز الطبيعي، يمكن ذكر:

- المركب GL 1 Z بأرزيو مع الشركة الأمريكية "باكتل" "Bechtel"
- الإنتهاء من تجديد المركب GL1K(بسكيكدة مع الشركة الأمريكية " كيلوغ" KELLOG).
- تجديد الوحدات المتعلقة بالمركب GL 2 Z بأرزيو مع الشركة الأمريكية "كيلوغ" " KELLOG ".

ب- مشروع تطوير حقل حاسي بركين جنوب:

وقعت سوناطراك عقدا مع الشركة الأمريكية (ANADARKO) في شهر سبتمبر 1999 ، بمبلغ 770 مليون دولار.[2]

الهدف من هذا المشروع توسيع المنشآت بحقل حاسي بركين في مرحلته الثانية.[3]

---

[1] وزارة الطاقة و المناجم، العلاقات الجزائرية الأمريكية، مرجع سابق.
[2] نفس المرجع.
[3] نفس المرجع.

ج- مشروع خط أنبوب نقل البترول OZ2 (Oléoduc OZ2) حوض الحمرا- أرزيو:

تم إنتقاء المجموعة كوسيدار / Brown and Root Condor لتنفيذ المقطع الأول لخط أنبوب نقل البترول OZ2 حوض الحمرا- أرزيو.

وصلت قيمة العقد مبلغ 6،65 مليار دينار جزائري ما يعادله تقريبا 84 مليون دولار أمريكي، أما التكلفة الاجمالية للأنبوب بما فيها محطات الضخ تقدر ب: 1 مليار دولار أمريكي.[1]

د- مشروع عين صالح:

يتعلق المشروع بإنشاء أنبوب نقل الغاز بطول 500 كم، يربط عين صالح بحاسي الرمل، إنجاز المشروع عهد لشركة "باكتل" (Bechtel).[2]

[1] وزارة الطاقة و المناجم، العلاقات الجزائرية الأمريكية، مرجع سابق.
[2] نفس المرجع.

الفرع الثالث: النشاط الأمريكي في مجال الخدمات البترولية و الغازية

شرعت شركة سوناطراك من خلال المخطط الخماسي الأول في بداية الثمانينات ، تجديد عملية إعادة الهيكلة على مستواها و قد كان ذلك على نطاق واسع، حيث هدفت سوناطراك من وراء ذلك إنشاء فروع في نشاطات المنبع و المصب تنطوي تحت مجموعة سوناطراك .[1]

نتج عن هذه العملية إنشاء 17 شركة من بينها: NAFTAL (متخصصة في تكرير و توزيع المحروقات)، ASMIDAL (متخصصة في الأسمدة)، ENGTP (الأشغال البترولية الكبرى)، ENSP (المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار)، ENAGEO (متخصصة في الجيوفيزياء)...[2]

نتج عن هذه الإصلاحات بروز سوق تخص نشاطات الخدمات و الأشغال و مع إنفتاح قطاع المحروقات للشراكة الأجنبية دخلت مجموعة من الشركات مجال الخدمات الجزائري سواء بصفة منفردة أو بانشاء شركات مختلطة، تتعلق هذه الخدمات أساسا بإستغلال حقول المحروقات .

يقدم كنموذج عن هذه شركات الخدمات الناشطة بقطاع المحروقات الجزائري، شركة HALLIBURTON التي تعتبر من أهم شركات الخدمات على المستوى الدولي.

HALLIBURTON / سوناطراك:[3]

تنشط الشركة العالمية الأمريكية" هاليبرتون "" HALLIBURTON "في قطاع الخدمات البترولية الجزائري و هي تنشط بقوة في هذا الأخير.

و تنظم العلاقات بين شركة HALLIBURTON و سوناطراك إتفاق- إطار للتعاون و الذي وقع بين الطرفين في أكتوبر سنة 1992.

كما تم توقيع عقد سنة 1998 مع شركة HALLIBURTON دائما لإدراج المجالات التالية إبتداء من سنة 2000:

- سوائل الحفر (fluide de forage)،

[1] عناصر من تاريخ النفط والغاز في الجزائر نصف قرن في خدمة التنمية الوطنية، موقع الشركة الوطنية سوناطراك، http://www.sonatrach.com/ar/element_histoire.htm ، تاريخ الاطلاع على الموقع،1- 4 – 2013.

[2] نفس المرجع.

[3] وزارة الطاقة و المناجم، العلاقات الجزائرية الأمريكية، معلومات مقدمة خلال التربص الميداني بالوزارة، مرجع سابق.

- ـالحفر التوجيهي ،
- المنتجات المقاومة للتآكل على مستوى حقل حاسي الرمل.[1]

إلى جانب شركة HALLIBURTON، تجمع سوناطراك علاقات مع شركات أخرى في مجال الخدمات، منها: Schlumberger, Baker Hugues, Djsp, Cudd, Western, H.E.S.P, DMN.

أما فيما يخص الشركات المختلطة فهي عديدة و يمكن إدراج نموذج شركة

Brown and Roots Condor SPA: تجمع سوناطراك، نافتاك، CDM،Roots and Brown ، و التي فازت بمجموعة من العقود الهامة في مجال الهندسة (engineering) و البناء في الجزائر.[2]

[1] نفس المرجع.
[2] نفس المرجع.

المطلب الثاني: موقع الجزائر في سوق المحروقات الأمريكي

الفرع الأول : صادرات الجزائر للولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الطبيعي المميع (GNL)

تمكنت الجزائر و منذ السنوات الأولى من الإستقلال إيجاد مكانة في السوق الأمريكية ، حيث إنطلقت آنذاك في تصدير الغاز الطبيعي المميع بعد إطلاق مركب أرزيو (GL 4 Z) سنة 1964، حيث كانت الجزائر أول منتج عالمي للغاز الطبيعي المميع (GNL) و عدت السوق الأمريكية آنذاك واحدة من أهم الأسواق بالنسبة للجزائر.

شكلت السوق الأمريكية بالنسبة للجزائر آنذاك خيارا إستراتيجيا بهدف التخلص من تبعيتها للسوق الأوروبية و إيجاد مكانة على مستوى السوق الدولية، و قد تزامن هذا مع الإرادة الجزائرية في تطوير تجارة الغاز الطبيعي المميع و إستهداف أكبر الأسواق إستهلاكا للغاز.

أبرمت الجزائر في هذا الإطار مجموعة من العقود الغازية بين المؤسسة الوطنية سوناطراك و شركات أمريكية كانت أبرزها : El Paso Natural Gas، غير أن فسخ العقود الغازية في بداية سنوات الثمانينات خاصة، نظرا لإعتبارات مختلفة تعلقت بالخصوص بالأسعار و بنود التسعير نتج عنه إنخفاض صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المميع تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مع ذلك لم يقصي هذا وصول الغاز الجزائري للسوق الأمريكية.

يوضح الجدول التالي الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي المميع تجاه الولايات المتحدة الأمريكية من الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى غاية سبتمبر 2003 بالإضافة لسنة 2006.

الجدول رقم 04: الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الطبيعي المميع GNL

الوحدة: مليار م^3

	1998	1999	2000	2001	2002	2003 (لغاية شهر سبتمبر)	2006
الكميات المصدرة	2،008	2،37	1،37	2،56	0،86	1،69	0،956

من إعداد الطالبة إنطلاقا من : معطيات وزارة الطاقة و المناجم بالنسبة لسنوات 1998، 1999، 2000، 2001،2000، 2003.

معطيات وكالة الطاقة الدولية بالنسبة لسنة 2006.

يبين الجدول السابق حجم الغاز الطبيعي المميع (GNL) المصدر من الجزائر تجاه الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات 1998 – سبتمبر 2003 و أيضا سنة 2006.

يبرز هذا الجدول تأرجح في الكميات المصدرة ما بين حوالي 2،56 مليار م^3(سنة 2001) و 0،956 مليار م^3 (سنة 2006).

و للتعرف أكثر على مدى أهمية السوق الأمريكية بالنسبة للغاز الطبيعي المميع الجزائري، يدرج الشكل التالي، الذي يوضح صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المميع خلال سنة 2006:

علما أن صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي بلغت خلال سنة 2006 حوالي 62 مليار م^3، أغلبها صدر عن طريق الأنابيب حيث بلغ نسبة 61٪، في حين صدر ما نسبته 39٪ في شكل غاز طبيعي مميع.[1]

[1] Sonatrach, « Sonatrach Commercialisation Gaz et développement à l''international », 5 éme Edition, P 9.

الشكل رقم03: صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المميع خلال سنة 2006

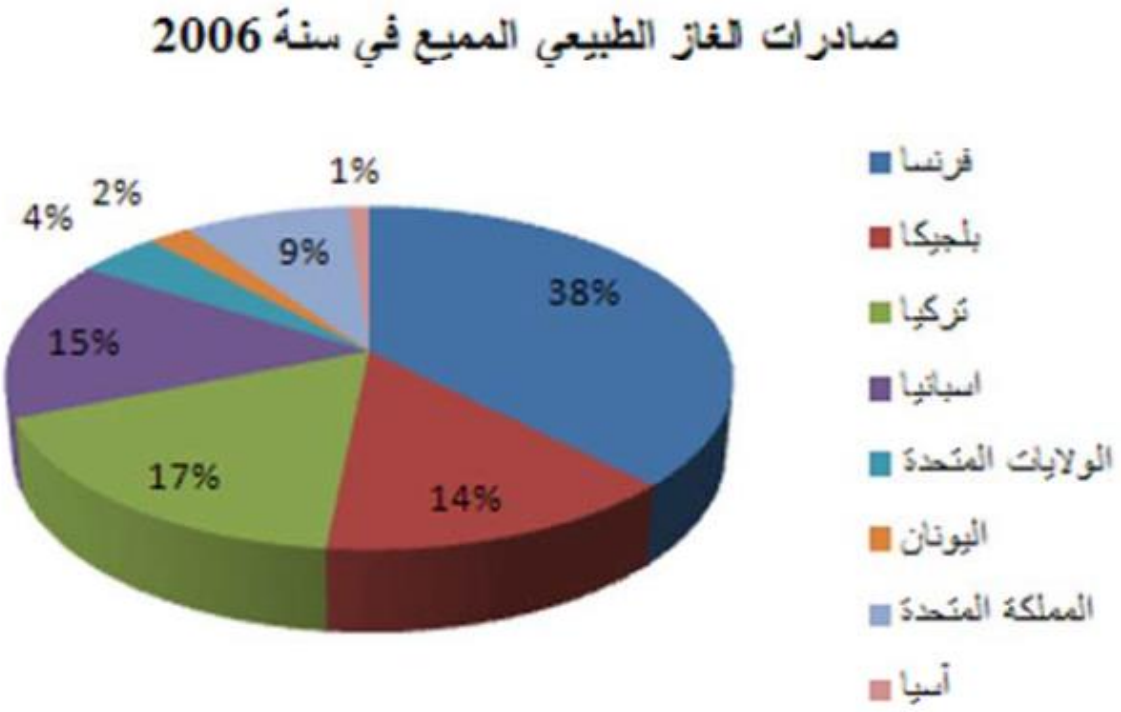

المصدر: بشكيط سهام، مرجع سابق، ص 47.

يبين الشكل السابق صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المميع خلال سنة 2006، حيث يبرز إحتلال فرنسا المركز الأول بالنسبة لزبائن الجزائر منه من خلال إمتصاصها ما نسبته 38٪ من الحجم المصدر، تلتها تركيا بنسبة 17٪، إسبانيا بنسبة 15٪، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد إحتلت المركز السادس بما نسبته 4٪ من حجم (GNL) خلال هذه السنة.

يؤكد هذا الشكل أن فرنسا أهم زبون للجزائر في مجال (GNL)، و أن الدول الأوروبية أهم وجهة للغاز الطبيعي المميع، و حتى للغاز الطبيعي في شكله الغازي حيث تربط الجزائر دول جنوب أوروبا خاصة ثلاث أنابيب لنقل الغاز الطبيعي، هي:

- أنبوب المغرب – أوروبا أو أنبوب" بدرو ديران فارال" (Pedro Duran Farell) الذي يربط الجزائر بإسبانيا عبر المغرب، و يزود إسبانيا و البرتغال بالغاز الطبيعي عبر المغرب.
- أنبوب ترانسماد أو أنبوب "أنريكو متيي"(Enrico Matei)، يربط هذا الأنبوب الجزائر بإيطاليا عبر تونس، يزود كل من إيطاليا، سلوفينيا و تونس بالغاز الطبيعي.

- أنبوب "مادغيز" (Medgaz)، يربط الجزائر بإسبانيا مباشرة، يهدف توسيع تصدير الغاز الجزائري لدول جنوب أوروبا.

تعتبر إيطاليا أهم مستورد للغاز الطبيعي الجزائري حيث قدرت نسبة الصادرات التي تلقتها سنة 2006 على سبيل المثال 67٪ من مجموع صادرات قدر حجمها خلال هذه السنة ب: 37،8 مليار م^3، تلتها إسبانيا بنسبة 25٪ من مجموع الحجم المصدر خلال هذه السنة[1].

يستنتج مما سبق أن السوق الغازية الأمريكية بالرغم من أنها شكلت واحدة من أقدم و أهم الأسواق بالنسبة للجزائر، غير أن هذه المكانة عرفت تراجعا حيث حلت دول جنوب أوروبا كأهم الأسواق بالنبة للجزائر، حيث تتلاقى مصالح كل من الجزائر و هذه الدول بين الجزائر الراغبة في تأمين الطلب لغازها و دول جنوب أوروبا خاصة التي تعمل على ضمان العرض نظرا لتبعيتها لهذه المادة الإستراتيجية.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فبالرغم من توقيعها مع الجزائر سنة 2003 عقد إطار لبيع (contrat cadre de vente) الغاز الطبيعي المميع GNL اتجاه النهائي (terminal): Cove Point يتعلق بحجم سنوي يقدر بحوالي 1 Gm^3 و لمدة ثلاث سنوات، غير أن وارداتها من الغاز الطبيعي المميع الجزائري عرفت توقفا، فانطلاقا من سنة 2008، لم يتم بيع أي شحنة من الغاز الطبيعي المميع في السوق الأمريكية.[2]

فضلت الجزائر خلال هذه المرحلة السوق الشرق – الأطلسية خاصة السوق الآسيوية (الصين، الهند، كوريا و اليابان).[3]

[1] Sonatrach, « Sonatrach Commercialisation Gaz et développement à l''international », OPCIT, P 9.

[2] وزارة الطاقة و المناجم، العلاقات الجزائرية الأمريكية، معلومات مقدمة خلال التربص الميداني بالوزارة، مرجع سابق.

[3] وزارة الطاقة و المناجم، العلاقات الجزائرية الأمريكية، معلومات مقدمة خلال التربص الميداني بالوزارة، مرجع سابق.

الفرع الثاني : صادرات الجزائر من المحروقات السائلة (بترول و غاز بترول مميع (GPL))

تصدر الجزائر كميات من النفط للولايات المتحدة الأمريكية و بالرغم من أن حجمها لا يمكن مقارنته بصادرات المملكة العربية السعودية أو المكسيك، فنزويلا مثلا ...غير أن النفط الجزائري يصل للسوق الأمريكية كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أهم مستورد منفرد للبترول الجزائري، بالإضافة إلى إستيرادها لغاز البترول المميع (GPL).

تشكل الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستورد للبترول الجزائري حيث برز هذا خلال السنوات الأخيرة، فمثلا قدرت صادرات الجزائر من البترول بما فيها السوائل سنة 2010بحجم : 1،5 مليون برميل يوميا، و إنطلاقا من معطيات الوكالة الدولية للطاقة (AIE) إستوردت الولايات المتحدة الأمريكية ما معدله 510،000 برميل يوميا (BBL/d) من الجزائر في هذه السنة ، من بينها 328،000 برميل يوميا(BBL/d) من البترول الخام، على هذا الأساس تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستورد منفرد لصادرات الجزائر من البترول الخام خلال سنتي 2010 – 2011 .[1]

يوضح الشكل الموالي، صادرات الجزائر من البترول الخام خلال سنة 2011.

[1] Country Analysis Brief Algeria, www.eia.doe.gov, P 3.

الشكل04: صادرات الجزائر من البترول الخام خلال سنة 2011

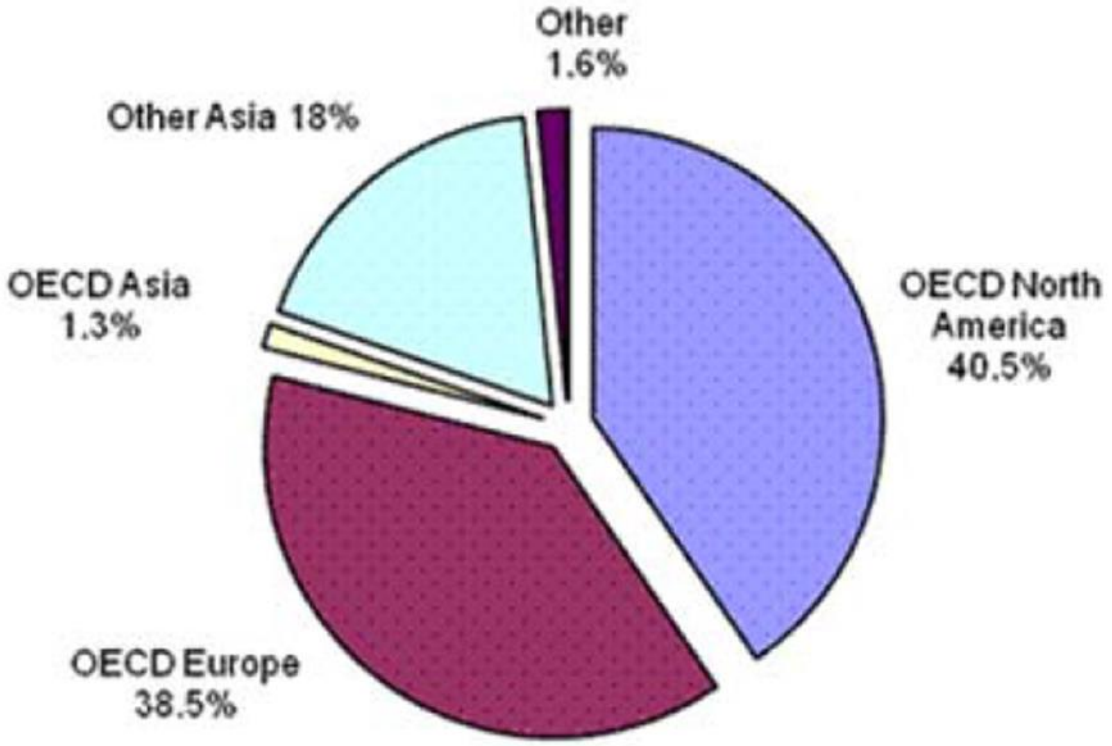

المصدر: www.eia.doe.gov

يمثل الشكل السابق صادرات الجزائر من البترول الخام خلال سنة 2011، يتضح من الشكل سيطرة منطقة أمريكا و أوروبا مع الأسبقية للمنطقة الأولى.

و قد بلغت صادرات الجزائر تجاه الولايات المتحدة الأمريكية من البترول خلال هذه السنة – 2011 – ما حجمه 750،000 BBL/D.[1]

يوضح الجدول الموالي صادرات الجزائر من المحروقات السائلة و غاز البترول المميع (GPL)، خلال سنوات 2001 – 2002 – 2003.

[1]Country Analysis Brief Algeria, www.eia.doe.gov,OPCIT, P 3.

الجدول رقم 05: الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية من المحروقات السائلة و غاز البترول المميع (GPL)، خلال سنوات 2001 – 2002 – 2003 (لغاية شهر سبتمبر)

الوحدة: (مليون طن)

	2001	2002	2003 (لغاية شهر سبتمبر)
الكميات المصدرة	10،217	8 ،039	9،787

المصدر: وزارة الطاقة و المناجم

يبين الجدول السابق صادرات الجزائر من المحروقات السائلة و غاز البترول المميع (GPL) تجاه الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات 2001 – 2002 – 2003 (لغاية شهر سبتمبر)، و يتضح من خلاله ثبات ما الكميات المصدرة نحو الولايات المتحد الأمريكية لحد ما.

المطلب الثالث: النشاط الجزائري الأمريكي على المستوى الدولي

بدأت سوناطراك إبتداء من سنوات التسعينات تنشط على المستوى الدولي و هذا في مناطق مختلفة من العالم : في افريقيا بمالي، النيجر، ليبيا ، مصر، في أوروبا بإسبانيا، أيطاليا، البرتغال، بريطانيا، في أمريكا اللاتينية بالبيرو و أيضا بالولايات المتحدة الأمريكية، تهدف سوناطراك من ذلك إلى تطوير نشاطاتها على المستوى الدولي و إكتساب مكانة هامة بين الشركات البترولية و الغازية العالمية .

وهي في سعيها هذا تنشط إما بصفة منفردة أو بالشراكة، و تعد الشركات الأمريكية من بين الأطراف التي تشترك معها في مجموعة من المشاريع.

تعدت على هذا الأساس الشراكة الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات، قطاع المحروقات الجزائري و سوق المحروقات الأمريكية، لتشمل مشاريع و عقود على المستوى الدولي.

فالطرفان إشتركا و يشتركان في:

- الشركة الفرعية ENAGEO (أحد فروع المؤسسة الوطنية سوناطراك مختصة في الجيوفيزياء) قامت بإنجاز أشغال في ديسمبر سنة 1996 بتونس لحساب الشركة الأمريكية COHO Internationale.
- قامت ENAGEO بإنجاز أشغال مشابهة بالنيجر لحساب الشركة الأمريكية Oil Hunt في سنة 1998.[1]
- مشروع كاميسيا (Camisea) بالبيرو:

تنشط الشركة الأمريكية Hunt Oil مع سوناطراك كشركاء في إطار مشروع (Camisea) بالبيرو، و هو مشروع إتحادي يضم مجموعة من الشركات (Consortium) بالأضافة إلى Hunt Oil و سوناطراك و هي: Pluspetrole الأرجنتينية و هي المتعامل، الشركة الجنوب كورية SK corporation ، الاسبانية Repsol YPF و Tecpetrol، و قد بدأ الأنتاج منه سنة 2004.

[1] وزارة الطاقة و المناجم، العلاقات الجزائرية الأمريكية، معلومات مقدمة خلال التربص الميداني بالوزارة، مرجع سابق.

ينشط هذا الإتحاد (Consortium) لإنشاء و إستغلال شبكة نقل و توزيع المحروقات بالبيرو، حيث يتم إنشاء أنبوبين يربطان حقل (Camisea) الغازي الواقع جنوب شرق البيرو، بمدينتي : Lima و Callao على الساحل البيروفي :[1]

- أنبوب لنقل الغاز (Gazoduc) بطول 700 كم
- انبوب لنقل المحروقات السائلة (Oléoduc)

تم توقيع العقد في ديسمبر من سنة 2000 ، و قد أصبحت سوناطراك شريكا فيه إبتداء من سنة 2002، و قد عززت موقعها في اطاره بداية من سنة 2003 حيث رفعت حصتها في الكتلة رقم 88 ، و قد ارتفعت حصة سوناطراك بنسبة 10٪ على مستوى حقل (Camisea) فيما يخص نشاطات المنبع، كما أرتفعت حصتها بإمتلاك 10٪ كذلك في نشاطات المصب تحديدا في النقل بالأنابيب.[2]

و فيما يخص هيكلة الحصص فهي :

27،2٪ بالنسبة لشركة Pluspetrole، 25،4٪ : Hunt Oil ، 17،6٪ : SK corporation و 10٪ لشركة Repsol YPF ، 10٪ : Tecpetrol و 10٪: سوناطراك .

- في الولايات المتحدة الأمريكية:

تنشط سوناطراك كذلك في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، حيث تتواجد في نهائي "كوف بوينت" (Cove point)، من خلال توقعيها عقدي تعاون مع شركة (Statoil Hydro) تمثلا في:

<u>العقد الأول:</u> حول حصول سوناطراك على مدخل لإعادة التغويز (regazéification) الغاز الطبيعي المميع تعادل 02 مليار م^3 سنويا، لمدة 15 سنة كان هذا إبتداء من سنة 2005.[3]

[1] Sonatrach Commercialisation Gaz et développement à l'international, Sonatrach/Activité commercialisation, 5 éme Edition, P22.
[2] Sonatrach Commercialisation Gaz et développement à l'international, OPCIT, P 22.
[3] وزارة الطاقة و المناجم، معلومات مقدمة خلال التربص الميداني بالوزارة، جوان 2012.

العقد الثاني: يتعلق بعقد بيع – شراء (vente – achat)، لحجم من الغاز الطبيعي المميع يقدر ب01 مليار م^3 سنويا ما بين سنتي 2009 و 2014.[1]

تهدف سوناطراك من خلال هذه العقود تعزيز مكانتها في سوق حوض الأطلسي الغازي.

[1] نفس المرجع.

المبحث الثاني : تقييم العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات

يتطرق كل حديث يمس علاقات بين دولتين سواء تعلق الأمر بعلاقات سياسية، اقتصادية، تجارية بالحديث عن طبيعة و جوانب هذه العلاقات من جهة و بوضع تقييم لها من جهة أخرى.

من خلال ما ذكر سابقا فإن وضع تقييم للعلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات خلال فترة الدراسة أمر مهم يهدف إلى الخروج بنتائج قد تشكل إجابة أو جزء من الإجابة عن الإشكالية المطروحة في أول المذكرة و كذا الإجابة عن مختلف التساؤلات الفرعية الموضوعة و أيضا لتأكيد أو دحض الفرضيات الموضوعة.

يكون التقييم بالتعرض للنقاط التالية:

- أولا حصيلة قطاع المحروقات الجزائري بصفة عامة ، بوضع مقارنة بين النتائج المحققة قبل فتح الجزائر قطاع المحروقات للشراكة الأجنبية من خلال القانون 86 – 14 المعدل و المتمم بالقانون 92 – 21 سنة 1991 ، ثم القانون 05 – 07 المعدل و المتمم بالأمر 06 – 10 سنة 2006.
- ثانيا حصيلة الشريك الأمريكي في قطاع المحروقات الجزائري فترة التسعينات.

المطلب الأول: حصيلة قطاع المحروقات الجزائري:

قامت الجزائر بالتوجه للشراكة الأجنبية إبتداء من منتصف ثمانينات القرن الماضي، هادفة تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية من ورائها.

شكل تجديد الإحتياطات من خلال بعث نشاطات الإستكشاف و البحث أهم هذه الأهداف الرئيسية.

حقق قطاع المحروقات الجزائري نتائج هامة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1990 – 2012، فالجزائر تمكنت منذ دخول الشركات الأجنبية ميدان الإستثمار في النشاط البترولي و الغازي تحقيق نتائج إيجابية.

فقد تحققت مثلا عدة نتائج إيجابية خلال فترة التسعينات فيما يخص : تزايد المجال المستكشف (domaine exploré) ، الإكتشافات، كما شهد إنتاج و صادرات المحروقات الجزائرية إرتفاعا.

فالفترة الممتدة من 1991 إلى غاية بداية 1998 عرفت تحقيق:[1]

- إبرام 32 عقد بحث و 6 عقود تنقيب، تغطي مساحة إجمالية تقدر ب 174 299 كم^2 تم توقيعها مع 22 شركة. بالإضافة إلى مسح مساحة 000 57 كم بالمسح الزلزالي ثنائي الأبعاد (2-D sismique) و 670 كم بالمسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد (3-D sismique)*، أيضا تم تحقيق 103 حفرا منها 61 يتعلق بالإستكشاف، 25 إستخراج و 17 تطوير.

- خلال سنتي 1994 و 1995 حققت الجزائر مجموعة من الإكتشافات الهامة، حيث عدت واحدة من أهم الإكتشافات على المستوى العالمي خلال هاتين السنتين.

[1] Khelif Amor , « La réforme du secteur des hydrocarbures en Algérie », OPCIT, 1999, PPP 172, 173

* يقوم المسح الزلزالي الثلاثي الابعاد على إثارة تفجيرات في باطن الأرض تنجم عنها موجات إرتدادية تنتشر في المنقة المستكشفة، و يتم تسجيل أصداء هذه الموجات بأجهزة إستقبال خاصة و التي توضع في مناطق عديدة من المنطقة المستكشفة، ثم تخضع المعلومات المستقاة للتحليل بواسطة برامج إلكترونية متطورة.
أما تقنية المسح الزلزالي الثنائي فتعتمد هي الأخرى على إحداث تفجيرات، لكت تستعمل خط واحد من أجهزة الإرسال و الإستقبال.

الجدول رقم 06 : عدد الإكتشافات المحققة بالجزائر خلال سنوات 1994 – 1995 – 1996 – 1997

السنوات	1995 – 1994	1996	1997
عدد الإكتشافات المحققة	15	10	10

من إعداد الطالبة إنطلاقا من معطيات صادرة في مقالة :

Khelif Amor , « La réforme du secteur des hydrocarbures en Algérie », OPCIT.

يوضح الجدول السابق مجموعة من الإكتشافات حققت بقطاع المحروقات الجزائري خلال سنوات 1994 – 1995 – 1996 – 1997.

يلاحظ أن الإكتشافات المحققة تبقى مهمة خاصة بالنظر للوضعية الأمنية الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر خلال هذه الفترة و تجنب عدد كبير من الشركات و الدول الإستثمار أو النشاط بالجزائر.

- حققت سوناطراك سنة 1998 رقما قياسيا من الإكتشافات إذ بلغ عددها 14 إكتشافا.

- هذه النجاحات المحققة حسنت من صورة الجزائر ، كما ترجمت بإرتفاع قدرات إنتاج البترول و الغاز و نمو الصادرات، فسنة 1997 مثلا عرفت بلوغ الصادرات إلى مستوى غير مسبوق ب 104 MTEP، ما يعني تزايد بما نسبته 10٪ مقارنة بسنة 1996 . [1]

أما خلال الفترة ما بين 2000 و 2006 وهي التي عرفت دخول العديد من الشركات الأجنبية، فقد سجل قطاع المحروقات الجزائري إنجازات يذكر منها: [2]

- إمضاء 43 عقدا للاستكشاف والإنتاج في مجال النفط.
- تحقيق 62 اكتشافا لحقول البترول والغاز منها 12 خلال السداسي الأول لسنة 2006
- استثمار أكثر من 24 مليار دولار منها 13 مليار في إطار الشراكة

هذا و تبرز أهمية الشريك الأجنبي في قطاع المحروقات الجزائري من خلال عدة مستويات:

[1] Khelif Amor , « La réforme du secteur des hydrocarbures en Algérie », OPCIT, P 173.

[2] مقليد عيسى، مرجع سابق، ص 120.

أ- الإحتياطيات الجزائرية من البترول الخام و الغاز الطبيعي :

هدفت الجزائر كما ذكر آنفا من وراء فتح مجال الشراكة و النشاط للأستثمارات الأجنبية تجديد الإحتياطات من البترول الخام و الغاز الطبيعي، هذا الأخير الذي أصبح يحتل مكانة هامة في هيكل المحروقات الجزائرية، حيث أصبحت الجزائر تعرف بكونها بلدا غازيا أكثر منه بتروليا.

و قد عرفت الجزائر عقب فتح قطاع المحروقات للإستثمار الأجنبي نموا في احتياطاتها البترولية و الغازية، و يوضح الجدول الموالي نمو الإحتياطات الجزائرية خلال سنوات 1986- 1996 – 2006.

الجدول رقم07: نمو الإحتياطات الجزائرية من البترول خلال سنوات 1986- 1996 – 2006 :

الوحدة: مليار برميل

السنة	نهاية سنة 1986	نهاية سنة 1996	نهاية سنة 2006
الإحتياطي (مليار برميل)	8،8	10،8	12،3

المصدر: Fattouh Bassam, " North African Oil and Foreign Investment in Changing Market Conditions" Oxford Institute for Energy Studies, 2008, P 3.

يبين الجدول السابق نمو الإحتياطي الجزائري من البترول خلال سنوات 1986- 1996 – 2006و يتضح زيادة هذا الأخير ليصل لحجم 12،3 مليار برميل نهاية سنة 2006 و قد بقي محافظا على هذا المستوى إلى حد كبير حيث قدر في جانفي 2011 ب 12،2 مليار برميل.

الشكل رقم05: تطور الاحتياطات الغازية الجزائرية خلال الفترة 1990 – 2010

الوحدة :ترليون م^3

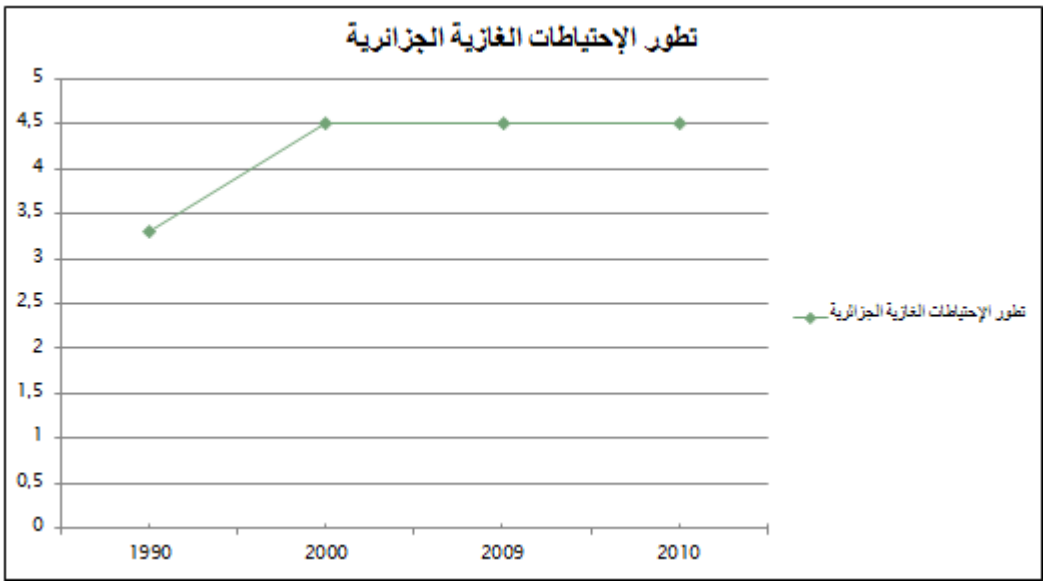

المصدر: الباحث بن حميدة هشام بناءا على معطيات (BP Statistical Review of World Energy June 2011

يوضح الشكل البياني تطور الإحتياطي الغازي الجزائري خلال الفترة 1990 – 2010 ، يبين الشكل أن الإحتياطات عرفت منحى تصاعدي منذ بداية عقد التسعينات لتعرف بعد ذلك إستقرارا عند حجم 4500 مليار م^3 أو 4،5 ترليون م^3 إلى غاية جانفي 2011.

ب- زيادة الانتاج الوطني من المحروقات:

لم يقتصر النمو الذي عرفه قطاع المحروقات الجزائري على الاحتياطات البترولية و الغازية بل شمل كذلك الإنتاج الوطني.

انتقل على سبيل المثال إنتاج الجزائر من البترول من 0،8 مليون برميل يوميا سنة 1999 إلى 1،4 مليون برميل يوميا في السنوات الأخيرة[1]

الشكل الموالي يوضح نمو الإنتاج الأولي من المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1962 – 2010):

[1] قصباجي محمد سفيان، " نقل أموال الشركات البترولية العاملة في الجزائر بين ضباب الأوهام و الحجج الضبابية"، مجلة الطاقة و الناجم، جويلية 2008، ص 46.

الشكل رقم06: نمو الإنتاج الأولي من المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1962 – 2010):

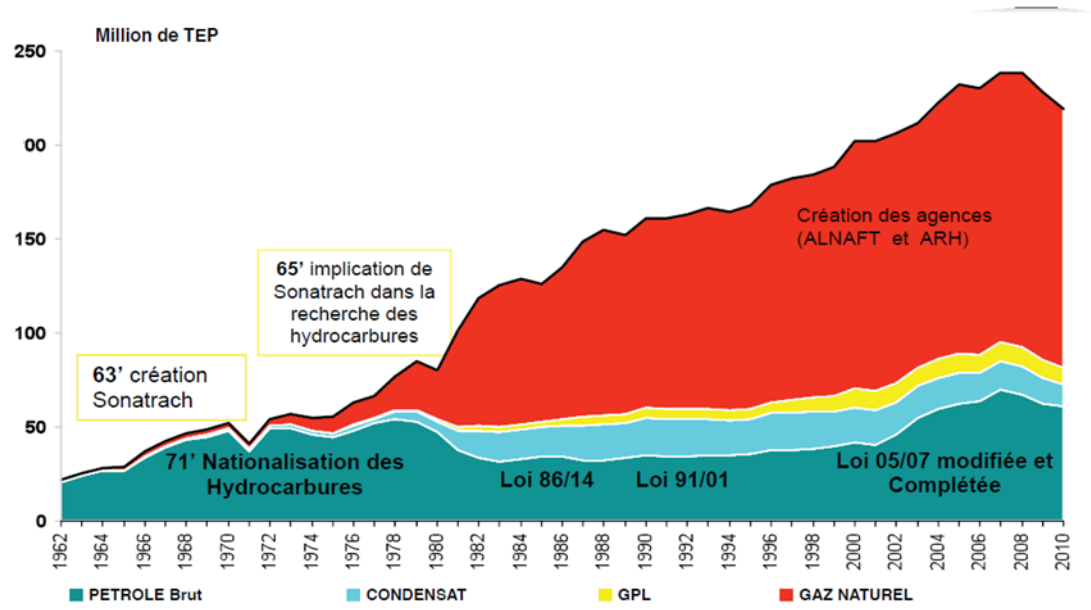

المصدر: Bilan des Réalisations du Secteur de l'Energie et des Mines (1962 – 2010), Edition 2011, P20.

يمثل الشكل السابق نمو الإنتاج الأولي من المحروقات بالجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2010.

يلاحظ من الشكل السابق أن الانتاج الأولي للمحروقات بالجزائر عرف خلال الفترة (2001 – 2010) نموا، حيث عرفت هذه الفترة ارتفاعا في انتاج البترول الخام و الغاز الطبيعي خاصة، فقد بلغ مثلا بلغ إنتاج البترول سنة 2010حوالي 1،2 مليون برميل يوميا مقارنة ب 890000 برميل يوميا في سنة 2000 ، ما يعني نموا بنسبة 34 [1].

مع نمو الإحتياطيات و الإنتاج الجزائري من المحروقات عرفت الصادرات الجزائرية هي الأخرى من هذه الموارد نموا.

[1] Ministère de l'Energie et des Mines, Bilan des Réalisations du Secteur de l'Energie et des Mines (1962 – 2010), Edition 2011, PP 19, 20.

ج – قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات:

عرفت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات نموا فبعد أن كانت دون 20 مليار دولار أمريكي في السنة كمتوسط خلال الفترة 2000 – 2002، بلغت 46 مليار دولار أمريكي سنة 2005 و 54 مليار دولار أمريكي سنة 2006. [1]

من نتائج هذه التطورات التي مست قطاع المحروقات كذلك إرتفاع إحتياطي الصرف الجزائري حيث بلغ في السنوات الأخيرة ما قيمته 175 مليار دولار أمريكي و هذا في سياق يتميز بإرتفاع كبير و محسوس في أسعار برميل البترول حيث تجاوزت و بكثير عتبة 100 دولار أمريكي.

يدرج في الأخير التخوف الذي صاحب دخول الشركات الأجنبية للجزائر، حيث يتخوف البعض من إمكانية أن تسيطر هذه الأخيرة على قطاع المحروقات الجزائري.

فقد أعقب فتح قطاع المحروقات للإستثمار الأجنبي، إرتفاع القدرات الإنتاجية لكل من سوناطراك وشركائها الأجانب و لكن كان ذلك لصالح الشركات الأجنبية.

شهدت من جهة أخرى هذه المرحلة تغلغل كبير لرأس المال الأمريكي بقوة في قطاع المحروقات الجزائري خاصة بداية من عقد التسعينات، حيث حققت شركاتها الناشطة بالجنوب الجزائري إكتشافات هامة و على رأسها شركة (ANADARCO).

وزن الشركات الأجنبية أصبح بارزا، حيث عرفت حصة الشركات الأجنبية التي دخلت في شراكة مع سوناطراك في نشاطات المنبع البترولي إرتفاعا من 1٪ من الإنتاج الاجمالي للبترول في الجزائر، إلى حوالي 30٪ سنة 2006. [2]

يبقى الإشكال الأهم يتمثل في حجم الإنتاج و إمكانية تغلب الشركات الأجنبية في الإنتاج على المؤسسة الوطنية سوناطراك.

---

[1] نفس المرجع.

[2] Bassam Fattouh,OPCIT , P 9.

بلغت على سبيل المثال في سنة 1998 قدرة انتاج الحقول التي أجريت من طرف سوناطراك 690000 برميل / يوميا أما شركاؤها فبلغ إنتاج الحقول التي كانت فيها متعاملا ما قيمته 240000 برميل يوميا[1]

يوضح الشكل الموالي تطور مساهمة الشركات الأجنبية بالإنتاج الأولي بالجزائر.

الشكل رقم07: تطور مساهمة الشركات الأجنبية في الانتاج الأولي:

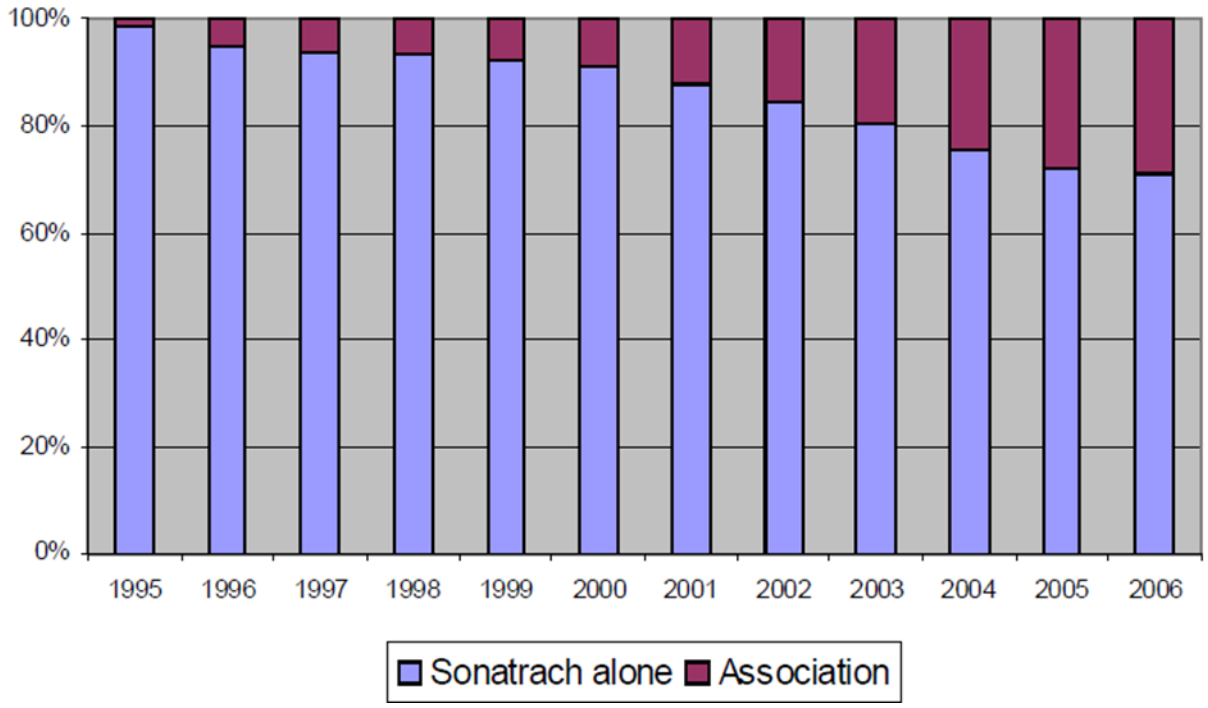

المصدر: Bassam Fattouh, OP CIT, P9.

[1] Bassam Fattouh,OPCIT , P 9.

المطلب الثاني: حصيلة الشريك الأمريكي في قطاع المحروقات الجزائري

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركاتها بقوة المجال المنجمي الجزائري، و قد كان ذلك منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي و خاصة خلال عقد التسعينات، حيث نشطت هذه الأخيرة في وقت تخوفت فيه الكثير من الشركات الأخرى أن تستثمر في الجزائر في ضل حالة عدم الإستقرار السياسي و الوضعية الأمنية المتدهورة التي عرفتها.

بقيت الشركات الأمريكية حاضرة و بقوة مع مطلع سنوات 2000 بالرغم من العدد الكبير من الشركات التي أصبحت تجتذبها الجزائر إبتداء من هذه المرحلة.

تعتبر في هذا الإطار الشركة الأمريكية المستقلة (ANADARKO) أبرزها حيث نشطت و تنشط بصورة مكثفة و حققت إكتشافات هامة منتصف عقد التسعينات وهي تعد من أحد أهم الشركات الرائدة في قطاع المحروقات الجزائري.

للوقوف أكثر على مدى مساهمة الشريك الأمريكي في قطاع المحروقات الجزائري، يحاول وضع تقييم للحصيلة الأمريكية المسجلة بالقطاع بالتركيز فترة التسعينات بالدرجة الأولى على إعتبار أنها موضوع المذكرة محل الدراسة .

- عرفت فترة التسعينات صعود قوي للشركات الانغلوساكسونية خاصة الأمريكية، يؤكد هذا الدور الرئيسي لشركة (ANADARKO)، فمجموع الإكتشافات التي حققتها خلال سنوات 1995ـ 1996ـ 1997، تضعها في مركز الريادة ب 07 إكتشافات.

- التواجد القليل للشركات الأمريكية الرائدة، ما عدا مجموعة MOBIL و التي ترتبط بسوناطراك بعقد استكشاف أبرم في سنة 1994، كانت النتائج المحققة بسيطة : حققت اكتشافين ولكن التدفق لم يتجاوز 1000 إلى 15000 برميل يوميا، أكدت MOBIL انسحابها من الجزائر[1] .

- تنتمي أهم الشركات الأمريكية الناشطة بالجزائر خاصة خلال عقد التسعينات و هي ANADARCO، ARCO ، AMOCO (قبل إندماجهما معBP) لفئة الشركات المستقلة.

[1] Amor Khelif, La réforme du secteur des hydrocarbures en Algérie OPCIT, P 179.

- تتعلق الإستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية (IDE) في قطاع المحروقات الجزائري، أساسا في : المنبع البترولي، توزيع زيوت التشحيم ، تحلية مياه البحر، إنشاء محطات توليد الكهرباء.

قدرت القيمة الإجمالية لإستثمار للشركات الأمريكية في نشاط الإستكشاف خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي : 1990ـ 2000 ما قيمته إجمالا : 6 ،1 مليار دولار أمريكي في حين بلغت الإستثمارات الأمريكية المباشرة في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2000 – 2010 ما مجموعه 4،381 مليار دولار أمريكي [1]

حققت هذه الإستثمارات بصفة رئيسية من طرف الشركات التالية:

- Anadarko، Lonics ، ConocoPhillips، Amerada Hess.

- بالرغم من الوزن الكبير للشركات الأمريكية في قطاع المحروقات الجزائري غير أن هذا لا ينفي دخول مجموعة مهمة من الشركات الأجنبية الغير أمريكية الجزائر خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب الشركات الأمريكية تنشط بالجزائر العديد من الشركات الأوروبية و الآسياوية، حيث تعمل الجزائر على إجتذاب الشركاء الأجانب، من بين هذه الشركات يمكن ذكر:

- BP البريطانية،

- Shell الهولندية

- ENI الايطالية، Agip ، هذه الأخيرة وقعت عقب صدور القانون 86 – 14 و إلى غاية 27 ماي سنة 1997 ، 5 عقود شراكة مع سوناطراك.

- Statoil النرويجية

- Repsol الاسبانية

- Total الفرنسية

[1] وزارة الطاقة و المناجم، العلاقات الجزائرية الأمريكية، معلومات مقدمة خلال التربص الميداني بالوزارة، مرجع سابق.

بالإضافة إلى شركة غاز بروم الروسية ,Gazprom مؤخرا كواحدة من أهم شركات الغاز الطبيعي على المستوى العالمي و كذا الشركات الصينية كشركة Sinopec

- تحتل دول جنوب أوروبا مرتبة أهم زبون بالنسبة للجزائر فيما يخص الغاز الطبيعي حيث تمتص أغلب صادراتها، في حين تعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستورد منفرد للبترول الجزائري.

خلاصة الفصل الثالث

يبدو من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الثالث ، أن الشركات الأمريكية تعد أبرز مستثمر أجنبي في قطاع المحروقات الجزائري و هي ترتبط بأهم الإكتشافات التي حققتها الجزائر خلال فترة التسعينات خاصة و هي فترة عرفت الوجود القوي للشركات الأمريكية بالصحراء الجزائرية في وقت عزفت مجموعة من الدول الأخرى النشاط و الإستثمار في قطاع المحروقات الجزائري من خلال شركاتها نظرا للوضعية الأمنية المتدهورة التي مرت بها الجزائر آنذاك.

أما فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية فالولايات أهم مستورد منفرد للبترول الجزائري في حين توقفت صادرات الغاز الطبيعي المميع الجزائري للولايات المتحدة الأمريكة بعد أن سجلت هذه اللأخيرة كونها واحدة من أهم الأسواق التي سعت الجزائر و منذ ستينيات القرن الماضي أن يكون لها موطئ قدم بها نظرا لأهمية حجم هذه السوق.

الخاتمة

حاولت الدراسة معالجة موضوع "العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات فترة التسعينات" قدر المستطاع، نظرا للصعوبات التي طرحت خلال إعداد المذكرة سواء تعلق الأمر بحساسية الموضوع في حد ذاته و حساسية الفترة محل الدراسة كذلك.

تم في هذا الصدد إستخدام مجموعة من الوثائق على رأسها المراجع القاعدية و المتمثلة في النصوص الرسمية المتعلقة بتنظيم قطاع المحروقات الجزائري، بالإضافة إلى المعطيات التي قدمت للطالبة أثناء التربص الميداني الذي أجري على مستوى وزارة الطاقة و المناجم خلال الفترة الممتدة ما بين 06 جوان و 28 جوان سنة 2012، و كذلك مختلف الكتب و المجلات و التقارير و الرسائل الجامعية التي لها علاقة بالموضوع سواء بالغة العربية، الفرنسية و الإنجليزية.

تم من خلال الدراسة التي هدفت الإجابة عن الإشكالية المطروحة و كذا تساؤلاتها الفرعية بالإضافة إلى إختبار الفرضيات الموضوعة، الخروج بمجموعة من النتائج.

قبل التطرق للنتائج المستخلصة من الدراسة يمكن إدراج الملاحظتين التاليتين:

تشكل المحروقات مجالا تتلاقى فيه المصالح الجزائرية و الأمريكية فالجزائر تبحث عن تأمين أسواق لمواردها و عن تثمين هذه الأخيرة من خلال فتح مجالها المنجمي للشراكة مع الشركات الأجنبية الراغبة في ذلك بعد أن حررت قطاع المحروقات من خلال القانون 86 – 14 المتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب المعدل و المتمم بالقانون 91 – 21 الصادر سنة 1991، ثم من خلال القانون 05 – 06 المتعلق بالمحروقات المعدل و المتمم بالقانون 06 – 10 الصادر سنة 2006، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتعمل على تأمين هذه الموارد و تنويع ممونيها بهدف تجنب إنقطاع في الإمدادات على إعتبار أن المحروقات عموما و البترول خصوصا جزء لا يتجزأ من الأمن القومي لهذه القوة الإقتصادية و العسكرية، يبرز هذا من خلال مختلف التقارير التي وضعت بالولايات المتحدة الأمريكية.

العلاقات الجزائرية الأمريكية ليست وليدة سنوات التسعينات حيث وجدت الجزائر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الستينات و السبعينات مصلحة تنافس المصالح الفرنسية هذا من جهة من جهة أخرى استفادت الجزائر من الخبرة الأمريكية و التطور التكنلوجي بهدف تثمين مواردها و

تطوير صناعتها الغازية، مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية نشطت بالجزائر خلال الفترة الإستعمارية من خلال مجموعة من شركاتها .

أما النتائج التي تم الخروج بها من الدراسة، فيمكن إدراج:

- يمثل إنفتاح الجزائر على الشركات و الإستثمارات الأجنبية تغيرا في تصور و موقف الجزائر اتجاهها فلطالما إعتبرت الجزائر الشركات المتعددة الجنسيات آداة للهيمنة الإمبريالية و كنوع من الإستعمار الجديد.
- يرجع الإهتمام الأمريكي بقطاع المحروقات الجزائري لإستراتيجيتها لفترة ما بعد الحرب الباردة و بداية سنوات 2000 و المتمثلة في تأمين مصادر الطاقة من خلال تنويع مصادر التموين بهدف الخفض من الإعتماد ل على منطقة الشرق الأوسط من جهة و بهدف تقويض منافسيها خاصة الصين بالنسبة للقارة الإفريقية، روسيا و إيران بالنسبة لمنطقة بحر قزوين، من خلال تكثيف الوجود الأمريكي بهذه المناطق .

- عززت الشركات الأمريكية من موقعها في قطاع المحروقات الجزائري خاصة إبتداء من عشرية التسعينات أين نشطت بالجنوب في وقت غابت فيه دول أخرى بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر آنذاك بهدف إجتذاب الشركات و رؤوس الأموال الأجنبية، و قد حافظت على مكانتها المميزة اليوم حيث تتجاوز بكثير باقي شركاء الجزائر خاصة فرنسا الشريك التقليدي .

- تنشط الشركات الأمريكية في مناطق مختلفة من الصحراء الجزائرية خاصة منطقة حاسي بركين و التي تملك واحد من أهم إحتياطي الجزائر من البترول ، ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تحتل الريادة ضمن الشركات الأجنبية الناشطة في قطاع المحروقات الجزائري.

- أغلب و أهم الشركات الأمريكية المتواجدة بالجزائر هي شركات مستقلة، في حين تبقى حصة الشركات النفطية الكبرى ضعيفة ، فهذه الأخيرة تهتم بدرجة أكبر بالمشاريع الكبرى Mega-Projets، بالإضافة إلى أن الجزائر بالرغم من الإجراءات التي إتخدتها لفتح و تحرير قطاع المحروقات الجزائري إلا أنها لا تزال تحتفظ بحصة الأغلبية في مشاريع الشراكة التي ترغب الشركات الأجنبية أن تقيمها حيث أعادت التأكيد على ذلك من خلال التعديل الذي مس القانون 05 – 07 أي الأمر 06 – 10 حيث أعيد إدراج القاعدة 51 ٪ لسوناطراك، 49٪ للشريك الأجنبي.

- تقوم العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات على مجموعة من المحاور:

- فعلى مستوى قطاع المحروقات الجزائري تحتل الولايات المتحدة الأمريكية موضعا بارزا و هي تتواجد في نشاطات المنبع و المصب، بالإضافة إلى كونها أهم مستثمر أجنبي بالقطاع.
- على مستوى سوق المحروقات الأمريكي، فالبرغم من أن الجزائر لا تعد من أهم ممولي الولايات المتحدة الأمريكية من البترول غير أن الولايات تبقى أهم مستورد للبترول الجزائري، أما الغاز فقد عرف توقف تصديره، علما أن الولايات المتحدة الأمريكية و منذ سنة 2012 لم تعد مستوردا للغاز الطبيعي حيث تحولت إلى واحدة من أهم المنتجين عقب إستغلالها للغاز الغير تقليدي أو غاز الشيست.

- يعد الشريك الأمريكي بالنسبة للجزائر خيار إستراتيجيا لقطاع المحروقات نظرا لمستوى التقدم العلمي و التكنلوجي لهذا الشريك.

- أخيرا يبرز تخوف في ظل تزايد أهمية حصة الشركاء الأجانب خاصة الأمريكيين في قطاع المحروقات الجزائري، من إمكانية هيمنة هذه الأخيرة على القطاع خاصة فيما يخص الإنتاج.

قائمة المصادر و المراجع:

النصوص الرسمية

1 ـ القانون رقم 86 – 14 المؤرخ في 31 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 يتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و إستغلالها و نقلها بالأنابيب.

2ـ القانون رقم 91 – 21 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 4 ديسمبر سنة 1991 المعدل و المتمم للقانون رقم 86 – 14.

3ـ القانون رقم 05 – 07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1425 الموافق 28 أبريل سنة 2005 المتعلق بالمحروقات.

4ـ الأمر 06 – 10 المؤرخ في 3 رجب 1427 الموافق 30 يوليو سنة 2006 المعدل و المتمم للقانون 05 – 07

5ـالمرسوم رقم 87 – 159 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1407 الموافق 21 يوليو سنة 1987 و المتعلق بتدخل الشركات الأجنبية في أعمال التنقيب و البحث عن المحروقات السائلة و إستغلالها.

المراجع باللغة العربية:

الكتب

1ـ أبو العلاء محمد يسري، نظرية البترول بين التشريع و التطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المأمول، ط1، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، 2008.

2ـالتنير سمير ، أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط، ط1،شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2010،بيروت.

3ـالحاج علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2005.

4ـبرجاس حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، ط1 ،يسان للنشر و التوزيع و الاعلام، بيروت ،2000.

5ـبرقوق سالم، الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، بدون طبعة، طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، الجزائر، 2010.

6ـ بلعيد عبد السلام (ترهناد محمد، ماضي مصطفى)، الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال، دار النشر بوشان، الجزائر، 1990.

7ـبن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة، النشر و التوزيع ، الجزائر 2005.

8ـختاوي محمد، النفط و تأثيره في العلاقات الدولية، ط1، دار النفاس، بيروت ، 2010.

9ـ مجموعة من المؤلفين، الصين و الهند و الولايات المتحدة التنافس على موارد الطاقة، ط1، :مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008.

10- معراف اسماعيل ، الوضع الاقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (مع التركيز على قضايا الاصلاح و التحول الديموقراطي)، بدون طبعة، منشورات ANEP ، الجزائر، 2009.

الدوريات (المجلات و الجرائد)

1-برحومة عبد الحميد، ' الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 و أثرها على الفضاء الاقتصادي و الاجتماعي"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 6، 2006.

2-بودرامة مصطفى، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المشكلات "، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 9، 2009.

3-بن الشيخ عصام، " قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق و المضامين و الدلالات "، دورية دفاتر السياسة و القانون، العدد 6، جانفي 2012.

4-زغيب شهرزاد، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق "، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، ، فيفري 2005.

5-زوزي محمد، " استراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية "، مجلة الباحث، العدد 8، 2010 .

6-قصباجي محمد سفيان، " نقل أموال الشركات البترولية العاملة في الجزائر بين ضباب الأوهام و الحجج الضبابية"، مجلة الطاقة و الناجم، جويلية 2008.

7-كواحلة يمينة، معطي خير الدين، " محاولة تقييم آداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990- 2008) "، حوليات للعلوم الاقتصادية الاجتماعية و الانسانية ، العدد 6، جوان 2011.

8-مفتاح صالح، بن سمينة دلال،" واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية، العددان 43 – 44، صيف – خريف 2008.

الرسائل الجامعية

1-بشكيط سهام ، مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ، مذكرة لنيل شهادة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2008- 2009.

2-بن منصور ليليا ، الشراكة الاجنبية و دورها في تمويل قطاع المحروقات بالجزائر، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر –باتنة ، السنة الجامعية 2003، 2004.

3-تيقمونين ابراهيم، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة التوافق و التنافس الفرنسي الامريكي بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2005.

4ـسرايري بلقاسم ، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية: 2007ـ2008.

5ـمقليد عيسى ، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2007ـ2008.

6ـمزيان ايجر امينة، التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية دراسة في العوامل و المتغيرات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، السنة الدراسية 2006 – 2007.

الندوات و الملتقيات

1ـبودرامة مصطفى، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، مداخلة مقدمة في اطار المؤتمر العلمي الدولي حول : التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7 – 8 افريل 2008، جامعة فرحات عباس بسطيف : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، بالتعاون مع : مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورومغاربي.

المصادر الإلكترونية:

1ـعناصر من تاريخ النفط والغاز في الجزائر نصف قرن في خدمة التنمية الوطنية، موقع الشركة الوطنية سوناطراك، http://www.sonatrach.com/ar/element_histoire.htm ، تاريخ الاطلاع على الموقع،1ـ 4 – 2013.

2ـ نزاع بين أنادركو وسوناطراك أمام القضاء الدولي يوم 19 نوفمبر بباريس في الوقت الذي باشر فيه الطرفان مفاوضات لحله وديا، نقلا عن موقع الأنترنت:

http://www.djazairess.com/essalam/4544، تاريخ النشر 19 ـ 10 – 2011، تاريخ الإطلاع على الموقع 29 – 04 – 2013.

المراجع باللغة الفرنسية:

الكتب باللغة الفرنسية

1-Ait Chaalal Amine, l'Algérie les Etats Unis et la France : des discours à l'action, Publisud , France, 2000.

2-Belaid Abdesselem, Le gaz algérien stratégies et enjeux, Edition Bouchene, Alger, 1990.

3-Ben Achenhou Abd Ellatif, La fabrication de l'Algérie, Alpha-Design, Alger,2009.

4-Benfreha Noreddine, Les multinationales et la mondialisation enjeux et perspectives pour l'Algérie, Edition Dahleb, Alger, 1999.

5-Bouzana Belkacem, Le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères, OPU, Alger, 1985.

6-Brahimi Abdelhamid, l'économie algérienne défis et enjeux, 2 éme edition, Edition Dahleb, Alger, 1991.

7-Favennec Jean- Pierre, Géopolitique de l'énergie besoins-ressources-échanges mondiaux, , Edition Tchnip, Paris, 2007.

8-Furfari Samuel, Le monde et l'énergie enjeux géopolitiques, 2 Volume, Edition Tchnip, Paris , 2007.

9-Grimaud Nicole, la politique extérieure de l'Algérie, Edition Rahma, Alger , 1994.

10-KHelif Amor et autres, ouvrage collectif, Dynamique des marchés valorisation des hydrocarbures, Sous la direction de Khelif Amor, CREAD, Alger , 2005.

11-Klinger Thibaut, Géopolitique du de l'Energie Constats et enjeux, Stadyrama – Perspectives, Paris, 2008.

12-Philippe Sebille-lopez, Géopolitique du pétrole, Armand Colin, Paris, 2011.

13-Mouhoubi Salah, Les vulnérabilités cas de l'Algérie, ENAG Edition, Alger, 2009.

14-Mekideche Mustapha, l'Algérie entre économie de rente et économie émergente, Edition Dahlab, Alger , 2000.

15-Stora Benjamin, Histoire de L'Algérie depuis l'Independence (1962 – 1988), Hibr Edition, Alger, 2012.

16-Tlemçani Rachid, Etat, Bazar et Globalisation, I'avanture de l'Infitah en Algérie, Edition El Hikma, Alger : 1999.

الدوريات (المجلات و الجرائد) باللغة الفرنسية:

1-Ait - Ali Mouloud, Sites pétroliers et gaziers A la recherche de nouvelles mesures de sécurité, Journal Transaction d'Algérie, N° 1525, 30 Janvier 2013.

2-Bilan des Réalisations du Secteur de l'Energie et des Mines (1962 – 2010), Ministère de l'Energie et des Mines, Algérie, Edition 2011.

3-Conférance des Nations Unis sur le Commerce et le Développement (CNUCED), Examen de La Politique de l'Investissement : ALGÉRIE, Nations Unis : New York et Genève, 2004

4-Dris Chérif, « Etats - Unis et Afrique Sahelo - Saharienne : Agenda Energétique et Sécuritaire » , CREAD, Alger,2007.

5-Dris Ait Hamadouche Louisa, « les relations algéro-américaines sous le prisme du terrorisme », CREAD,2007.

6-Gawdat Bahgat, « La stratégie énergétique des Etats-Unis dans le nord d'Afrique » , AFKAR/IDEES, AUTOMNE 2006.

7-Khelif Amor, « La réforme du secteur des hydrocarbures en Algérie », NAQD, N°12, Printemps Eté 1999.

8-Mekideche Mustapha, « Les Hydrocarbures : piège ou opportunité », Cahier de Liberté, N° 1 Janvier - Février 2009.

9-Ravenel Bernard, « l'Algérie s'intègre dans l'empire », Revue confluences méditerranéen, N° 45, Printemps 2003

10-Ravenel Bernard, « l'Algérie entre la France et les Etats Unis », NAQD, N°12, Printemps – Eté 1999

11-Sonatrach, « Sonatrach Commercialisation Gaz et développement à l''international », 5 éme Edition.

12-Tahar Haroun, « Les Investissements Américains au Maghreb : Etat des lieux et perspectives », Alger : CREAD,2007.

13-Zoubir H Yahia, « La Politique Etrangère Américaine au Maghreb: Constances Et Adaptations », Journal d'étude des relations internationales au Moyen - Orient, N° 1, VOL 1, Juillet 2006

14-Zoubir Yahia, « Les Etas Unis et l'Algérie : Antagonisme, Pragmatisme et Coopération », Maghreb- Machrek, N° 200, Eté 2009.

الرسائل الجامعية باللغة الفرنسية:

1-Badjadja Abdelkrim, Madani Boubekeur, Contribution A l' Etude de l' Histoire du Pétrole Algérien 1 er Novembre 1954 - 24 Février 1971, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines , Université de Constantine, Juin, 1971.

المصادر الإلكترونية:

1-L'Algérie et les hydrocarbures, site internet : http://aan.mmsh.univ-aix.fr/volumes/1965/1965/Algerie-hydrocarbures.pdf, P 66, date du consultation du site : 19 – 02 - 2013.

2-Lafargue François, « États-Unis, Inde, Chine : rivalités pétrolières en Afrique », Afrique contemporaine, 2005/4 no 216, p. 43-56. DOI : 10.3917/afco.216.56 .

3-Salut Samir, « Politique national du pétrole, sociétés nationales et « pétrole franc », Revue historique, 2006/2 n° 638.

4-YAHIA H. ZOUBIR, «Les USA sont conscients de l'importance du pétrole en Algérie», http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/us/usa_petrole.htm, date du consultation du site : 24 - 4 - 2013.

المراجع باللغة الإنجليزية:

الكتب باللغة الإنجليزية:

1-Aissaoui Ali, Algeria the Political Economy of Oil and Gas, First Published, The Oxford University Press, New York, 2001.

الدوريات (المجلات و الجرائد) باللغة الإنجليزية

1-Darbouche, Hakim, Yahia H. Zoubir, " The Algerian crisis in European and US foreign policies: a hindsight analysis ", The journal of North African Studies, N° 1, Vol 14, March 2009.

2-Fattouh Bassam, " North African Oil and Foreign Investment in Changing Market Conditions" Oxford Institute for Energy Studies, July 2008.

3-Yahia Zoubir H, "Algeria and US Interests: Containing Radical Islamism and Promoting Democracy", Middle East Policy, , N° 1, Vol IX, March 2002.

4- Panorama 2012 a look at… The Oil and Gas producing of North Africa and the Middle East, BP Statistical Review of World Energy, June, 2011.

قائمة القوائم

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع التحكم في إنتاج البترول الجزائري أثناء الفترة الإستعمارية خلال سنوات 1957 – 1960 – 1962 .	25
02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة (1990 – 2000).	66
03	استثمارات الشركات الأمريكية في نشاط البحث خلال الفترة 1990 – 2000	99
04	الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الطبيعي المميع GNL	110
05	الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية من المحروقات السائلة و غاز البترول المميع (GPL)، خلال سنوات 2001 – 2002 – 2003 (لغاية شهر سبتمبر)	115
06	عدد الإكتشافات المحققة بالجزائر خلال سنوات1994 ـ 1995 ـ 1996 ـ 1997	121
07	نمو الإحتياطات الجزائرية من البترول خلال سنوات 1986 ـ 1996 – 2006	122

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	خريطة موقع الجزائر بالقارة الإفريقية	74
02	أهم أربع دول من حيث إحتياطي البترول بالقارة الإفريقية	75
03	صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المميع خلال سنة 2006	111
04	صادرات الجزائر من البترول الخام خلال سنة 2011	114
05	تطور الاحتياطات الغازية الجزائرية خلال الفترة 2010 – 1990	123
06	نمو الإنتاج الأولي من المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010 – 1962)	124
07	تطور مساهمة الشركات الأجنبية في الانتاج الأولي	126

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداءات التشكرات قائمة المختصرات ملخص عرض الخطة	
مقدمة	11
الفصل الأول: أهم المحطات في تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات	19
المبحث الأول: المصالح الأمريكية في قطاع المحروقات بالجزائر أثناء الفترة الاستعمارية	21
المطلب الأول : الإستراتيجية الطاقوية الفرنسية و تاريخ إكتشاف النفط الجزائري	22
المطلب الثاني: نشاط الشركات البترولية الأمريكية بالجزائر أثناء الفترة الإستعمارية	27
المبحث الثاني: موقع الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع المحروقات الجزائري من إستقلال الجزائر سنة 1962 إلى تأميم محروقاتها سنة 1971	28
المطلب الأول: وضعية قطاع المحروقات الجزائري من إستقلال الجزائر إلى تأميم محروقاتها	31
المطلب الثاني: نشاط الشركات الأمريكية بقطاع المحروقات الجزائري قبل و بعد تأميم مصالحها بالجزائر	33

المبحث الثالث: المحروقات في العلاقات الجزائرية الامريكية منذ تأميمها سنة1971 إلى غاية صدور قانون المحروقات رقم 86 – 14 سنة 1986	35
المطلب الأول: الشراكة الجزائرية الأمريكية في اطار العقود الغازية و البترولية	39
الفرع الأول: الشراكة الجزائرية الأمريكية في اطار اتفاقية جيتيGetty	39
الفرع الثاني : الشراكة الجزائرية الأمريكية في اطار اتفاقية البازو El Paso	42
الفرع الثالث : الشراكة الجزائرية الأمريكية في إطار مجموعة من العقود الغازية الأخرى	45
المطلب الثاني: التعاون الجزائري الأمريكي في قطاع المحروقات الجزائري في المجال التقني	48
خلاصة الفصل الأول	50
الفصل الثاني: الإطار العام للعلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات فترة التسعينات	52
المبحث الأول: السياق السياسي، الأمني و الإقتصادي للعلاقات الجزائرية الأمريكية فترة التسعينات	54
المطلب الأول: السياق السياسي و الأمني للعلاقات الجزائرية الأمريكية فترة التسعينات	55
الفرع الأول: الأزمة الجزائرية و موقف الادارة الأمريكية منها	56
الفرع الثاني: التقارب الجزائري الأمريكي عقب أحداث 11 سبتمبر 2001	57
1 – التقارب الجزائري الأمريكي في الميدان السياسي	57
2ـ التعاون الجزائري الأمريكي في المجال الأمني	58
المطلب الثاني: السياق الاقتصادي للعلاقات الجزائرية الأمريكية فترة التسعينات	60

الفرع الأول : وضعية الاقتصاد الجزائري فترة التسعينات	61
الفرع الثاني: واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر فترة التسعينات	65
1 – وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال فترة التسعينات	65
2– التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية بالجزائر	67
المبحث الثاني : العامل الطاقوي في العلاقات الجزائرية الأمريكية فترة التسعينات	69
المطلب الأول: أهمية الجزائر الطاقوية على مستوى القارة الافريقية	73
المطلب الثاني : أهمية الجزائر الطاقوية على مستوى المنطقة المغاربية	77
المطلب الثالث: الجزائر و أهمية منطقة الساحل و الصحراء	79
المبحث الثالث: الإطار التنظيمي و التشريعي المنظم لقطاع المحروقات الجزائري فترة التسعينات	81
المطلب الأول: القانون 86 – 14 المتعلق بالتنقيب، استغلال و نقل المحروقات عبر الأنابيب	82
الفرع الأول: دوافع اصدار القانون 86- 14 المؤرخ في 19 غشت سنة 1986 المتعلق بأنشطة التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب	82
الفرع الثاني: أهم بنود القانون 86- 14 المؤرخ في 19 غشت سنة 1986 المتعلق بأنشطة التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب	83
المطلب الثاني: القانون رقم 91 – 21 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1412 لموافق 4 ديسمبر 1991 المعدل و المتمم القانون 86- 14 المتعلق بأنشطة التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب	86
المطلب الثالث: تقييم القانون 86 – 14 المتعلق بالتنقيب، استغلال و نقل المحروقات عبر الأنابيب، المعدل و المتمم بالقانون 91 – 21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991	88

خلاصة الفصل الثاني	92
الفصل الثالث: واقع العلاقات الجزائرية الأمريكية في قطاع المحروقات خلال فترة التسعينات	93
المبحث الأول: محاور العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات	95
المطلب الأول: موقع الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع المحروقات الجزائري	98
الفرع الأول: أهم الشركات الأمريكية الناشطة بمجال المنبع البترولي و الغازي فترة التسعينات	101
الفرع الثاني: النشاط الأمريكي في المجال الصناعي البترولي و الغازي	105
الفرع الثالث: النشاط الأمريكي في مجال الخدمات البترولية و الغازية	107
المطلب الثاني: موقع الجزائر في سوق المحروقات الأمريكي	109
الفرع الأول : صادرات الجزائر للولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الطبيعي المميع (GNL)	109
الفرع الثاني : صادرات الجزائر من المحروقات السائلة (بترول و غاز بترول مميع (GPL))	113
المطلب الثالث: النشاط الجزائري الأمريكي على المستوى الدولي	116
المبحث الثاني : تقييم العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال المحروقات	119
المطلب الأول: حصيلة قطاع المحروقات الجزائري:	120
المطلب الثاني: حصيلة الشريك الأمريكي في قطاع المحروقات الجزائري	127
خلاصة الفصل الثالث	130
الخاتمة	131
قائمة المصادر و المراجع	135

قائمة القوائم	143
قائمة الجداول	144
قائمة الأشكال	145
قائمة المحتويات	146